جامعة مولاي طاهر – سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم علوم سياسية

أثر البعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر

تخصص ماستر دراسات مغاربية

لجنة المناقشة:

أ.عياشي حفيظة ..... رئيسا
د. ولد الصديق ميلود..... مشرفا ومقررا
أ. حلوي خيرة .....عضوا مناقشا

إعداد الطالب :
–بوكعبان محمد خيرالدين

إشراف الأستاذ:
– ولد الصديق ميلود

السنة الجامعية:
1435 -1436 هـ/2014-2015 م

التشكرات

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ ميلود ولد الصديق

السلام على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته

ومساعدته القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم من قريب او من بعيد

في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

ولأخوتي جعلهم الله سندا لي

ولكل أحبائي من قريب أو من بعيد.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي في دراسة الصراع ما بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: تدقيق إيتيمولوجي لمفهوم الصراع:

المطلب الأول: تعريف الصراع

المطلب الثاني: مصادر و أنواع الصراع

المطلب الثالث :محددات الصراع ما بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: تفسير ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية

المطلب الأول: الرؤية الواقعية التقليدية لواقع الحروب و الصراعات (هانس مورغاتو)

المطلب الثاني: الرؤية الواقعية الجديدة للصراع الدولي (كينيث وولتر)

المطلب الثالث: تقييم الرؤية الواقعية للصراع

المبحث الثالث: البنائية و تفسيرها للصراع

المطلب الأول: الإطار العام للطرح البنائي في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: وحدات التحليل المعتمدة في تحليل الصراعات الدولية

المطلب الثالث: دور العوامل المثالية و العوامل المادية في الصراعات المعاصرة

الفصل الثاني : دور البعد الحضاري في العلاقات الدولية وأثره في تحريك الصراع ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: الحضارة في إطارها العام

المطلب الأول: مفهوم الحضارة

المطلب الثاني: الحضارة و ارتباطها بالثقافة

المطلب الثالث: الحضارة و ارتباطها بالدين

المبحث الثاني : البعد الحضـــــاري في العـــلاقات الدولية

المطلب الأول: بدايات الاهتمام بالمتغير الحضاري في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: منظور صدام الحضارات في تفسير الصراع

المطلب الثالث: موقع الأطروحة بين نظريات العلاقات الدولية

المبحث الثالث: مكونات الحضارة و دورها في تحريك الصراع

المطلب الأول: دور المكون الديني في تغذية الصراع

المطلب الثاني: دور المكون اللغوي في تغذية الصراع

المطلب الثالث: دور القيم و البني المعيارية في تغذية الصراع

الخاتمة

مقدمة

لقد أدت التحولات التي شهدها العالم قبيل و بعد انتهاء الحرب الباردة و الصراع الإيديولوجي بين الغرب الليبرالي و الشرق الشيوعي يوم كان صراع محصورا في بعده الإيديولوجي إذ و بعد نهاية الحرب الباردة و زوال القطب الشيوعي و سيادة الليبرالية العالمية في شتى المجالات السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الإعلامية كل ذلك أدى إلى ضرورة إعادة النظر في العديد من القناعات النظرية و التي مثلت في زمن ماضي مسلمات لا تقبل النقاش خصوصا فيما يتعلق بظاهرة الصراع في شكلها العام الواسع و هذا ما يقودنا إلى الحديث عن صراعات في حلتها المعاصرة و محاولة فهم الأسباب الكامنة خلف اندلاعها خصوصا مع تراجع مصادر و أسباب التهديدات التقليدية من أبعاد عسكرية أمنية و أخرى اقتصادية منفردة إذ أن خطوط الفاصلة بين مفاهيم الحرب و السلام و السياسة الداخلية و الخارجية و الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية من دول و غير دول كلها أصبحت مسائل تم إعادة النظر في طبيعتها و أيضا مسألة الحدود و السيادة إذ أنها لم تعد قادرة على توفير الأمن و الحماية و هذا راجع لي التحولات العميقة التي صاحبت قيام النظام دولي جديد إذ أصبحت الكثير من القضايا متداخلة و اتسعت و تعددت مصادر التهديد الخارجية و الداخلية إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية و السياسية المتمثلة في الصراعات العرقية و الدينية و المرتبطة أساسا بالأبعاد الحضارية و الثقافية و التي شكلت السمة البارزة لطبيعة صراعات اليوم فقد شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول كبيرة في عدة مفاهيم و رؤى خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أصبحت عديد الكتابات الإستراتجية تبدي اهتماما غير مسبوق بالعوامل الثقافية و القيمية والتي مثلت تصورا جديدا لفهم واقع السياسة المعاصرة و الذي انقسم بدوره إلى اتجاهين هامين: الأول يركز على الأبعاد الاجتماعية القيمية كمواضيع حقوق الإنسان و الحريات ..إلخ و الثاني يهتم بالبعد الديني فالظاهرة الدينية بمختلف مواضيعها كالأصولية المتطرفة و الصراعات القومية الذي يغذيها التعصب للخصوصية الدينية.

وهنا يفتح المجال أمام الدور البارز للبعد الحضاري بكل ما ينطوي عليه من سمات معيارية في وقت الذي كان فيه الوضع الدولي يتخبط في تساؤلات تتعلق في أهمية هذا البعد و مدى قدرته على طرح البديل في تفسير كل ما يشمل

حقل العلاقات الدولية بما فيها ظاهرة الصراع و قد مثلت كتابات صامويل هينتينغتون حول الصدام بين الحضارات أهمية البعد الحضاري على الخريطة العلمية في الخريطة الدولية كما أضاف جوزيف ناي أهمية البعد الحضاري في السياسة الدولية من خلال تبيانه لمفهوم القوة المرنة هذا و تجدر الإشارات إلى الدراسات الأولى كدراسات أرلوند توينبي حول الصراع بين الحضارات و أيضا دراسات المؤرخ الفرنسي بروديل حول الحضارات التي يتشكل منها حوض المتوسط و طبيعة العلاقات فيما بينها و الذي ينتهي بالصدام.

1- التعريف بالموضوع: إن موضوع الدراسة يركز بشكل كبير على إيضاح دور العوامل الكامنة خلف تفسير صراعات العالم المعاصر و التي تختلف عن الصراعات التقليدية في مسبباتها و بالتالي فأن هذه الدراسة تسلط الضوء على أثر البعد الحضاري بمكوناته في تحريك الصراعات المعاصرة و يبحث أيضا في دور الخصوصيات الثقافية و اللغوية و الدينية كمكونات لها تأثيرات هامة في تحديد الصراعات المعاصرة و التي تشكل في مجملها نتائج أفرزتها جملة التغيرات الجذرية للعالم ما بعد الحرب الباردة و مهدت لقيام مرحلة جديدة أعطت تفاسير و منظورات حديثة تفكك واقع السياسة الدولية لأبعاد مختلفة و متداخلة سياسية و عسكرية و اقتصادية و جغرافية و ثقافية من أجل التوصل إلى وضع نظرية كلية في العلاقات الدولية و لا كن صعوبة هذا الأمر و تعذره أفضل إلى وجود طرحين الأول يرى بضرورة إدخال تعديلات على النظريات التقليدية و مسلماتها وفق ما يتماشى مع المستجدات و الوقائع الجديدة في العالم خصوصا النظرية الواقعية و الثاني يدعوا إلى محاولة إيجاد طرح بديل و التسنين بجمود النظريات التفسيرية عودة مفاهيم غابت عن الساحة التنظيرية و التي تندرج تحت غطاء البعد الحضاري كالثقافة و القيم و المعايير و الدين و الأخلاق و التي تحولت إلى مواضيع جوهرية نفسر ما يحدث في المحيط الدولي من أحداث و تفاعلات مختلفة.

2- أهمية الدراسة : و التي تتلخص في ما أولته الأدبيات النظرية المعاصرة و التي اهتمت بقضايا الدين و القيم و المعايير خصوصا الطرح البنائي التي ركز على مفهوم القيم و دورها في العلاقات الدولية و موقعها في تفسير ظاهرة الصراعات المعاصرة.

و بالتالي تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أثار البعد الحضاري و الدور الذي يلعبه في تفسير الصراعات المعاصرة من زاوية تنظيرية و هو ما يثير علاقة تفاعلية بين البعد الحضاري كمنظور أو متغير فعال في العلاقات الدولية و البعد الحضاري كمكون أصيل في نشوب الصراعات المعاصرة كنتائج أفرزتها التحولات ما بعد الحرب الباردة رغم أن البعد الحضاري ليس جديدا في مجال العلاقات الدولية

3- مبررات اختيار الموضوع:

- بالنسبة للمبررات الذاتية لاختيار هذا الموضوع فهي تنبع أولا من اهتمامي الخاص و ميول الشخصية لمحاولة دراسة ظاهرة الصراع بشكل عام و الصراعات ذات الأبعاد الحضارية و الدينية بشكل خاص و أيضا بحكم دراستي للعلاقات الدولية و التي يعتبر الصراع إحدى مواضيعها الأكثر بروزا و تناولا بالدراسة و هو ظاهرة أصيلة في إطار التفاعلات الحاصلة في العلاقات الدولية كما أن عودة مثل تلك الصراعات ذات الطبيعة الدينية و الثقافية أعاد ضرورة طرح حول دور الدين و الثقافة و القيم في صراعات اليوم.
- أما المبررات الموضوعية لاختيار و الموضوع فتشمل: قيمة هذا الموضوع بالنسبة لدارس العلوم السياسية و العلاقات الدولية و التي تربط بين شيئين أحدهما نظري و هو البعد الحضاري و تأثير مكوناته في صراعات اليوم.

تلاقي هذا الموضوع مع عودة البعد الحضاري و ما يصاحبه من نظريات قيمية و ثقافية و البحث عن البديل النظري كمفسر للصراعات المعاصرة إضافة إلى إبراز أهمية الصراعات الثقافية الحضارية و محاولة التعرف على ملامح الحضارة و مكوناتها و أيضا الثقافة و ما مدى اهتمام العلوم السياسية و العلاقات الدولية بهذه المواضيع.

4- إشكالية الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى تبيان مدى القدرة التفسيرية للبعد الحضاري في تشخيص ظاهرة الصراع بعيد الحرب الباردة وهو ما يلقي مسؤولية على المهتمين بالواقع الدولي و قضاياه و التي تأتي في مقدمتها الصراعات المعاصرة و هو ما يشكل عبئا على جهدهم العلمي لتقصي مختلف الجوانب التي تفسرها ظاهرة الصراع و منها الجانب الحضاري و هذا ما يدفعنا نحو طرح الإشكالية التالية

إلى إي مدى تبرز أهمية أثرا لبعد الحضاري في تحليل ظاهرة الصراع ما بعد الحرب الباردة؟

و مما سبق يمكن طرح التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- ما القيمة المضافة لمفهوم الحضارة كمنظور جديد في العلاقات الدولية؟؟
- هل الصراعات ذات البعد الحضاري قد حلت حقا محل الصراعات التقليدية كصراع القوى و صراع الطبقات كمحرك للعلاقات الدولية؟ و فيما تظهر الأبعاد الثقافية الحضارية للصراعات المعاصرة؟

5- فرضيات الدراسة : للإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- أدت التحولات التي صاحبت العلاقات الدولية ما بعد فترة الحرب الباردة إلى بروز منظور حضاري ثقافي في ظل تراجع المنظورات التقليدية ذات التوجه المادي.
- للصراعات الثقافية الحضارية دور كبير و بارز في نشوب الصراعات المعاصرة .

6- مستوى ووحدات التحليل عموما الكثير من الباحثين في مجال الصراعات يجدون صعوبة في الفصل بين وحدات التحليل بل يؤكد البعض على أن الضرورة العلمية تحتم عليهم استخدام أكثر من وحدة تحليل هذا و تجدر الإشارة إلى غياب إطار منهجي واضح بين باحثي و منظري العلاقات الدولية فمنهم من يركز على الفرد و منهم من يركز على الدولة و آخرون يعتمدون على النظام الدولي (كالنظرية الواقعية التقليدية و الجديدة) و كذلك المؤسسات و الجماعات كوحدة تحليل (كالنظرية البنائية). و هو نفس الشيء الذي سنتبعه في هذه الدراسة .

7- مناهج الدراسة : إن التعقيد الذي يكتنف ظاهرة الصراعات الدولية و تعدد منطلقاتها التفسيرية يستوجب تعددا منهجيا لدراستها فحتى تكون الدراسة شاملة تم اعتماد المنهج التاريخي لأنه يمكننا من استعراض التطور التاريخي للصراعات عامة إضافة إلا أنه يتيح لنا اكتشاف و رصد تطور الأحداث و ظاهرة الصراع عبر فترات زمنية مختلفة و متتابعة إي أنه يعطينا خلفية نرتكز عليها لدراسة القضايا محل البحث إضافة إلى اعتماد منهج الوصفي و الذي نستطيع من خلاله وصف الصراعات القائمة و تسليط الضوء على المشكلة محل الصراع و هذا ما يمكننا من استنتاج رؤية واضحة لأسباب الصراعات إضافة لأنه يمثل وسيلة للتعبير ووصف واقع ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية .

8- الحيز الزمني للدراسة : إن النطاق الزمني الذي رأينا أنه مناسب للوقوف على أبعاد ظاهرة الصراع و تفكيكها تحدد من نهاية الحرب الباردة و التي مثلت بداية ظهور عوامل جديدة أصبحت أولوية دراستها أسبق من أي مواضيع أخرى في تفسير الصراعات المعاصرة و هو ما فتح المجال أمام الأبعاد الحضارية في النظام الدولي مرورا بأحداث 11 سبتمبر و ما انجر عنها من إفرازات على مستوى العالم وصولا إلى لحظة الدراسة هذه .

9- صعوبات البحث: لا يكاد أي بحث يخلو من صعوبات تعترض أي باحث أو دارس لظاهرة ما و أولى العقبات التي واجهتنا في معالجة الموضوع الظروف التي أنطلق فيها مشروع ماستر دراسات مغاربية و التأخير الذي عانينا منه كثيرا و هذا ما أثر سلبا على مسار الدراسة عامة و زمن إعداد المذكرة خاصة و أيضا قلة المراجع و الكتابات فتقريبا أغلب الجامعات الجزائر و مكتباتها لا تتوفر على مراجع تتوافق و موضوع دراستها كما أن المواقع الإلكترونية تشتمل على كتابات كثيرة باللغة الإنجليزية و هذا ما شكل صعوبة كبيرة في اعتمادها نظرا للترجمة التي تأخذ وقتا كبيرا و هو ما يسبب التأخير في الانتهاء من معالجة موضوع المذكرة إضافة إلى ظروف شخصية و التجربة الأولى لي في إعداد المذكرة و عموما فإن موضوع الدراسة في طبيعته يستلزم وقتا أكبر و لو أن مسار الدراسة أنطلق في موعده الطبيعي لم إعترضتنا مثل هذه الصعوبات و ضيق الوقت .

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي في دراسة الصراع ما بعد الحرب الباردة

تشير أغلب الدراسات خصوصا التاريخية منها إلى أن ظاهرة الصراع ظاهرة متأصّلة في الجنس البشري كما أنّها ظاهرة تتكرر باستمرار، و تشهد تغييرا و تحوّلا في أنماطها و أشكالها بسبب تغيّر المعطيات و ظهور المستجدات عبر الأزمنة و العصور، و هنالك شبه إجماع بين الدارسين على اختلاف تخصصاتهم من علم الاجتماع و علم النفس و علم الاقتصاد و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، و دارسي الأنثروبولوجيا على أن التاريخ البشري حافل بالحروب و الصراعات و لم يعش إلا فترات قصيرة من الاستقرار و الأمن، و من هنا يبدو لنا جليّا، ذلك الإقبال الواسع من الأكاديميين و الدارسين حول الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة الصراع بمختلف مستوياتها و أنماطها و ظروف حدوثها و تتبع أهم مراحلها و نتائجها، سعيا منهم لإيجاد حلول و إجراءات من شأنها التقليل من حدة التوترات و الأزمات التي تنتهي في غالب الأحيان باشتعال الحروب و غياب الأمن و الاستقرار و هذا ما لا يصب في مصلحة الإنسانية جمعاء، و هذا ما يظهره واقع الصراع على الأقل منذ الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و الحرب الباردة و تطور طبيعة الصراع ما بعدها، ما يعني غياب الاستقرار، و تكبد الخسائر البشرية، التفكير و التجهيل و انتشار الأوبئة و غياب الثقة بين الدول و تكريس العداء، و على ضوء ما سبق ركزنا الاهتمام في الفصل الأول من هذه الدراسة على إبراز كل ما يتعلق بظاهرة الصراع فتناولناها من خلال دراسة مفاهيمية عبر التعريف اللغوي بالظاهرة و أصل الكلمة و ما يقابلها باللغات الأخرى خاصة الإنجليزية، و حاولنا إعطاء بعض التعاريف الاصطلاحية و الأكاديمية انطلاقا من تعريف ظاهرة الصراع وفقا لأبعادها، مع ذكر أهم المفاهيم المتتابعة لمفهوم الصراع، دون نسيان التعرض لأنواع الصراعات خصوصا ما بعد فترة الحرب الباردة، هذا كله تمت دراسته في المبحث الأول من هذه الدراسة.

أمّا فيم يخص المبحث الثاني جاء فيه إبراز لأهم المحددات و التي على أساسها تفسر و تتضح دوافع الدول من الدخول في حالات الصراع خصوصا مع بروز التحولات الجذرية في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة و التغير في بعض المفاهيم كالدولة و السيادة و تراجع الإيديولوجية، و قيام نظام دولي جديد بمؤسساته الثلاث، فضلا عن التحول في

طبيعة الاقتصاد العالمي و ظهور العولمة و ما رافقها من انعكاسات و تقدم في مجال الاتصالات و المواصلات و التكنولوجيا الحديثة و نوعية الأسلحة و زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول كل هذه التحولات فرضت ضرورة إعادة النظر من قبل الدارسين في أسباب و مسببات ظاهرة الصراع ما بعد الحرب الباردة من خلال تجاوز الطروحات التقليدية و الكلاسيكية و التي تحصر الصراع في ذلك الوضع أو السلوك الذي يؤدي إلى تصادم دولتين أو أكثر لدواعي أمنية عسكرية محصنة.

و إنما ضرورة توظيف العوامل الأخرى مرتبطة بالاقتصاد و القيم و المعايير و الثقافات و المعتقدات و التي تندرج في إطار ما يسمى بالبعد الحضاري للصراع.

و كما درج عليه العرف الأكاديمي فإنه لا تصح نسبيا أية دراسة دون إعطائها تفسيرا نظريا من شأنه إعطاء تحليلات كافية و منطقية لظاهرة الصراع و هذا ما خصصناه في المبحثين الثاني و الثالث من خلال تفسير ظاهرة الصراع وفقا للمتطورات الواقية التقليدية للصراعات خصوصا أفكار هانز مورغانتو، ثم المنظور الواقعي الجديد أو البنيوي للصراع و طبيعة النظام الدولي و الفوضى الدولية، مرورا بالمنظور البنائي و الذي أعطى تحليلا جديدا أو مغايرا لما ركزت عليه المنظورات الأخرى للصراع من خلال تركيزه على طبيعة الصراع ما بعد الحرب الباردة و العوامل الجديدة المحددة له.

المبحث الأول: تدقيق إيتيمولوجي لمفهوم الصراع:

تعكس أدبيات الصراع ثراء كبيرا فيم تقدمه من تعاريف متعلقة بمفهوم الصراع،

فضلا عن اختلاف الرؤى و المنطلقات الفكرية للمهتمين بالظاهرة المدروسة و هذا ما يحيلنا نحو الإلمام بمختلف التعاريف اللغوية و الاصطلاحية و الأكاديمية لظاهرة الصراع من خلال:

المطلب الأول: تعريف الصراع

خضع مفهوم الصراع كغيره من المفاهيم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية إلى ضبط مفاهيمي لغوي و اصطلاحي و أكاديمي.

أ- التعريف اللغوي: لغة: الصراع من الفعل: صَرَعَ- صَرْعاً – صِرْعًا و مصْرَعًا،

يقال صرعه أي طرحه أرضا، و صُرِع الشجر أي قطع و طرح، و صارع، صراعا و مصارعة أي حاول صرعه بمعنى بادله الصدام و القتال، و انصرع، صُرِع و سقط[1]

و عموما فلفظة صراع تشير إلى الصدام بين طرفين متعاديين.

التعريف الاصطلاحي الأكاديمي للصراع:

في معجم بلاكويل للعلوم السياسية يعرف الصراع Conflict على أنه أساس وجود السياسة و إنما من دون ظاهرة الصراع لا لزوم لوجود هذا العلم.

و بالتالي فالصراع هو ظاهرة لا تقتصر على التفاعل المادي بل يتعداه إلى أشكال أخرى تنجم عن الأهداف التي تسعى الأطراف إلى تحقيقها.

و ينظر أيضا إلى الصراع على أنه حالة شاذة أي خارجة عن الطبيعة الإنسانية و التي اعتبرها البعض أنها ميالة للانسجام و التوافق مع الآخرين حسب أرسطو و الكنيسة الكاثوليكية و قد ظل هذا الطرح هو السائد إلى غاية القرن 18م مع سيكيافيللي و هوبز اللذان اعتبرا الطبيعة البشرية شريرة بطبعها و تنزع إلى العدوانية و حب الذات.

أما من المنظور الحديث فإن الصراع يعد أمرا طبيعيا جدا ينتج عن العلاقات الاجتماعية و الشخصية. و قد نظر ماركس Marxs إلى الصراع على أنه تاريخ يروي طبيعة العلاقات بين الطبقات الاجتماعية و التي يميزها الصراع Class

[1] المنجد في اللغة و الأعلام، ط 27 ، لبنان-بيروت: منشورات دار المشرق، 1984م، ص422.

conflictو اعتبر أنه قبل انتهاء ذلك الصراع لابد من نشوب ثورات و حروب، و قد اعتبر كتاب آخرون أن الأسرة تشكل مسرحا للصراع.

كما ساد الاتفاق اليوم بين علماء الاجتماع على أن المجتمع يضم جماعات متنافسة دائما على الثروة و المركز و النفوذ، فيم اقترح دارسو السياسة سبلا عدة لفك الصراعات، دعا السلطويون إلى ضرورة وجود زعيم قوي ينفرد بالسلطة و يضرب بيد من حديد لفرض التوافق و الاستقرار أما الديمقراطيون فإنهم يحبذون التفاوض و الحلول الوسط و التفاهم السلمي و على حد تعبير ونستون تشرشل Winston churchill : "الكلام الحاد خير من الحرب"[1].

مما سبق نلاحظ أن الصراع ظاهرة متأصلة و ممتدة في التاريخ بين البشر، أساسها الاحتكاك المستمر و التفاعل الدائم بين الأفراد على مستويات عدة شخصية، جماعية، أي بين الجماعات البشرية و حتى ضمن أصغر نواة في المجتمع أي الأسرة.

عرفت دائرة المعارف و القواميس الأمريكية الصراع بأنه، عادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي نتيجة للتعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين، أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته[2] ، في إشارة إلى ذلك الصراع النفسي الداخلي للفرد في حد ذاته و الذي يؤدي إلى تغيير واضح في الحالة النفسية و المزاجية للشخص.

ورد تعريف الصراع في دائرة المعارف الاجتماعية من خلال تفكيك الطبيعة المعقدة للصراع و تبيان أبرز الدلالات المتنوعة له وفقا لأبعاده و هي كالتالي:

1- البعد النفسي للصراع: يشار إليه على أنه: "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر لهما طبيعة متناقضة تماما".

البعد السياسي في تعريف الصراع: هو موقف تنافسي خاص يكون لطرفيه أو أطرافه إدراك تام باستحالة التوافق في المواقف المستقبلية، و بالتالي يضطر كل طرف إلى التشبث بقراره و الذي يتناقض مع المصالح المحتملة للطرف الثاني".

[1] فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية. تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دار النشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص153.
[2]The Encyclopedia Americana Internationnal Edition, Danbry, Connecticut Gerolier Incorporated, 1992 P 537.

2- البعد الاجتماعي في تعريف الصراع:يعرف حسب لويس كوزر بأنه سلوك

يمثل نضالا حول قيم أو مطالب و أوضاع معينة أو قوة أو حول موارد محدودة أو نادرة، يكون الهدف منه ليس فقط كسب القيم المرغوبة بل أيضا تجسيد أو إلحاق الضرر بالمنافسين و إزالتهم عن الطريق" و الصراع في مثل هذه الأوضاع حسب كوزر قد ينشأ بين أفراد أو بين جماعات أو بين الأفراد و الجماعات أو بين الجماعات ضد بعضهم البعض أو داخل الجماعة أو الجماعات نفسها.

3- البعد الأنثروبولوجي في تعريف الصراع: عرفه القريوشي بأنه إرباك أو

تعطيل للعمل و لوسائل اتخاذ القرارات مما يصعب عملية المفاضلة و الاختيار بين البدائل"[1].

و مما سبق يتراى لنا ذلك التنوع الفكري و الذي يتناول ظاهرة الصراع و يخصها بالتعريف من جوانب عدة تعكس المرجعيات العلمية و الخلفيات الفكرية فتارة يعرف الصراع كحالة نفسية يعيشها الفرد نتيجة ضغوط محددة تؤدي إلى تغيير واضح في سلوكاته تجاه الآخرين أو على التحديد ما يطرأ على وضعه المزاجي فيظهر الغضب أو الإحباط أو القلق و التوتر، و كلها حالات مناقضة لحالة السكون و الهدوء و التعقل و بالتالي التأثير على تصرفاته السلبية.

و تارة يعرف الصراع بأنه وضع تنافسي ناتج عن حالات التعارض و عدم التوافق في الأهداف و الغايات و حتى الأفكار و بالتالي فهو وضع ينذر بتصادم المصالح بين الأطراف المتنافسة و هذا ما نجده في البيئة السياسية.

و اجتماعيا ينظر إلى الصراع على أنه نتيجة حتمية يفرضها التفاعل الدائم و المتكرر بين الأفراد فيم بينهم و بين الجماعات أيضا أي أنه يصدر عن الأفعال و ردود الأفعال المخالفة نتيجة وجود قيم و مطالب و معتقدات متناقضة تؤدي في أغلب الأحيان إلى الاختلاف و التعصب و الذي قد يتطور ليستحيل إلى نزاعات و صراعات مستمرة.

[1] د.منير محمود بدوي، (مفهوم الصراع؛ دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع)، مجلة: دراسات المستقبل، ع: 3، جويلية 1997، ص-ص36-37.

و على وجه العموم فإن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة يعتبر: "ظاهرة ديناميكية لأنه يقترح موقفا تنافسيا معينا يكون كل من المتفاعلين فيه عالما و مدركا لعدم التوافق في الرؤى المستقبلية"[1].

- تعريف **الصراع وفقا للأبعاد الثلاثة الأساسية له:** و يتعلق الأمر بالموقف الصراعي و أطراف الصراع، و أيضا الصراع الدولي.

1- الموقف الصراعي: فالصراع كموقف له سمات و شروط معينة إذ أنه:

- موقف ينتج عن توفر شرط التناقض و التقاطع فيما يتعلق بالقيم أو المصالح بين الأطراف.
- موقف ينشأ عن تشكل إدراك تام و وجود دراية و وعي حقيقي للتناقض بالنسبة لأطراف الموقف الصراعي.
- موقف يستلزم التشبث بسلوك و رغبة ملحة لطرف لا تتطابق مع رغبة و تصورات الطرف أو الأطراف المقابلة.

2- أطراف الموقف الصراعي:و تتلخص في ثلاث مستويات سببية كما يلي:

- مستوى الفرد أي أن يكون أطراف الصراع أفرادا و بالتالي تكون دائرة الصراع محدودة النطاق.
- مستوى الجماعات، تتميز بتنوع أطراف الصراع و تعددها و بالتالي تكون دائرة الصراع أكثر اتساعا من سابقتها.
- مستوى الدول تقسم الدائرة فيه بالتعقيد و المجال الواسع عن المستويين السابقين.

3- الصراع الدولي: و الذي تتسع فيه دائرة الصراع عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية و تتسم بشدة الصدام و عنفه كما أنه شهد اهتماما متزايدا من قبل الدارسين تمثلت في الجهود العلمية و الأكاديمية التي أهلت لهذه الظاهرة في شكلها الدولي لفهم أسبابها و محدداتها، و البحث في البدائل و سبل التحكم في ظاهرة الصراع[2].

- مراحل الصراع: للصراع مراحل متعددة نذكر منها:

أ) الصراع المصيري:من مميزاته أنه:

- صراع طويل الأمد يمتد في التاريخ و يستمر دون حسم أو انتهاء.

[1] د. بشير محمود البدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع"، مرجع سابق، ص37.
[2] نفس المرجع، ص ص 39-40.

- يكون للأفراد و الشعوب فيه تعطش للقتال نظرا لأنه متعلق بالبقاء أو بقيم مقدسة ليس من السهل التنازل عنها.

- تسعى الأطراف المتنازعة في إطاره إلى تحقيق النصر الكامل عبر إزاحة و دحر الطرف الآخر نهائيا أو تمكن طرف من الأطراف إلى فرض الإسلام التام على الطرف المعادي بلا قيد أو شرط.

ب) الصراع الجوهري: من مميزاته أنه:

- يتكرر باستمرار فهو عميق قد يكون موضوعه يتعلق حول أهمية إقليمية أو استراتيجية أو اقتصادية أو حول عوامل دينية أو قومية أو لغوية أو تراث حضاري أو اختلاف النظام أو أشكال الحكم.

- لا يكون الغرض منه إلحاق الدمار الكامل بالطرف الآخر و إنما هو صرا محصور حول أشكال و أنواع معينة.

ج) الصراع العرضي أو الثانوي:

ما يميز هذا النوع من الصراعات أنه يكون عرضيا و غير مخطط له بل ينشأ وفقا لظروف قد يراها الطرف مواتية لتحقيق هدف و غاية قد لا تتاح له مستقيلا"، فهو ينتهي بمجرد زوال سبب حدوثه[1].

الصراع و علاقته ببعض المفاهيم:الصراع كغيره من المفاهيم يتداخل و يلتقي مع بعض المفاهيم التي قد تشترك معه في بعض النقاط و الخصائص أو تشكل مستوى من مستويات أو مصدرا له كمفاهيم الاختلاف و العنف و الإرهاب، و النزاع و الحرب و التوتر...إلخ، و التي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- علاقة الصراع بالاختلاف (Differences): الاختلاف هو فطرة مودعة لدى البشر فهو ليسوا سواء و إنما يختلفون في العديد من الأمور كنمط التفكير في الخلقة و في تاريخ الميلاد و في ألوانهم...إلخ، و بالتالي فالاختلاف يعد أمرا عادي و طبيعي يطغى غلى الحياة الحيوية و الفعالية التي لولاه لفقدت نتيجة التماثل الكلي للأفراد و بالتالي فالاختلاف ليس سببا للصراع و إنما مثل مصدرا له.

[1] د.اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات و الأزمات الدولية (نظرة مقاربة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة), ص ص 13-14.

- علاقة الصراع بعدم الاتفاق (Disagreement): عدم الاتفاق هو توجه الأفراد نحو تقديم أولوياتهم و اختياراتهم الشخصية عن غيرها لدى الآخرين لإيمانهم بأنها ناتجة عن قناعتهم و إدراكاتهم لما هو أفضل لهم، و بالتالي فعدم الاتفاق لا يؤدي إلى إلحاق الأذى و درجات قصوى من التدمير و إحداث الضرر بنتائج حتمية له.

- علاقة الصراع بالمشكلة (Problem): المشكلة قد تنشأ نتيجة لعدم الاتفاق و الاختلاف معا، إلا أنه باستطاعة الأطراف تجنبها، و بشكل عام فإن الأفراد يصطدمون بالمشاكل يوميا و هو ما يعطيهم نوعا من المرونة و الخبرة في التعامل معها، دون الدخول في صراعات إلا أن وجود المشاكل يشكل مصدرا محتملا للتصعيد فتظهر الأزمة و يتعقد اتخاذ القرار و بالتالي تتطور صورتها في شكل نزاع[1].

- علاقة الصراع بالمنافسة: هناك خلط كبير بين المفهومين قد يؤدي بالبعض إلى اعتبارهما مترادفين إلا أن هناك اختلاف بينهما، لأن المنافسة غايتها الوصول إلى تحقيق هدف محدد و لكن من دون المساس بمصالح الطرف المقابل أو التدخل في شؤونه و من دون إعاقة حركاته فالمنافسة تكون في إطار ودي و قوانين واضحة، أما الصراع فهو السعي لتحقيق أهداف محددة عبر إعاقة و اعتراض أهداف الطرف الآخر و لو اضطر الأمر إل ى إزاحة الطرف المقابل نهائيا عبر دحره[2].

- الصراع و علاقته بالإحباط: الإحباط سببه عدم القدرة على إشباع حاجة أو عاطفة أو عدم بلوغ هدف بسبب حاجز يحول دون بلوغ الغاية المنشودة ما يؤدي إلى الدخول في حالة نفسية نتيجة الشعور بالفشل و مما سبق يترأى لنا علاقة الصراع بالإحباط، فالصراع قد يؤدي إلى الإحباط فالعلاقة بينهما تبادلية.

- الصراع و علاقته بالتطرف: المقصود من التطرف التمسك بآراء و مبادئ و أفكار محدودة و رفض أي آراء و أفكار تناقضها، مع عدم القبول بمناقشة هذه الأفكار و بالتالي فالتطرف كثيرا ما يؤدي إلى صراع.

[1] د. منير محمود بدوي، (مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع)، مرجع سابق، ص،ص 42-43.
[2] نفس المرجع، ص44.

- الصراع و علاقته بالغضب: الغضب هو حالة شعورية تغلب عليها عواطف العداء و الكره و النقمة ما يولد ضغطا رهيبا على النفس، تتبعها تغيرات فيسيولوجية كاندفاع الدم إلى الوجه و اتساع حدقة العين، و بالتالي تصاعد التوتر و القلق و هي ذات المشاعر الناجمة عن الصراع.

- الصراع و علاقته بالنزاع: تشير العديد من الدراسات على أن النزاع غالبا ما يكون اقل حدة من الصراع أي أن قابل للاحتواء و السيطرة عليه و حتى إمكانية التوصل إلى حلول بشأنه، كما أنه يكون بارزا و واضح الأطراف أي يتم الإعلان عنه و هو أقل شمولا من الصراع الذي يقوم على أساس وجود تناقض في القيم و المصالح، و ما يمكن قوله عن علاقة النزاع بالصراع هو إمكانية تحوله إلى صراع إذا ما اتسعت دائرة النزاع لتشمل القيم و العقائد التي يصعب التنازل عنها[1].

- الصراع و علاقته بالأزمة: يواجه مفهوم الأزمة مشكلة عويصة في تحديدها، و إعطائها مفهوما عاما أو معنى علمي متخصص فالبعض يجعلونها مرادفة للضغط أو الانهيار أو الكارثة أو العنف الكامن أما في إطار المدرسة الطبية فإن الأزمة تستخدم في وصف ذلك التحول المحظوظ و غير المحظوظ في حالة الكائن الحي و التي تؤدي إما للحياة أو للموت و تزداد صعوبة تحديد المفهوم عندما ينتقل الاستخدام في ميادين علم النفس و علوم الاجتماع و السياسة و التاريخ و غيرها من المجالات الإنسانية الأمر الذي ينتج عنه قصور فائدة المفهوم في بناء نظام معرفي حول الأزمة كظاهرة اجتماعية. و على ضوء ما سبق يرى روبنسون أن هناك اتجاها عاما نحو استخدام المفهوم للإشارة إلى ذلك التحول الذي قد يسير نحو شكل مرغوب أ غير مرغوب فيه أي بين الحياة أو الموت، العنف أو اللاعنف، السلم أو الحرب، الحل أو الصراع الممتد[2].

[1] ابتسام يوسف محمد مرزوق، (استراتيجيات إدارة الصرع التي يتبعها مدير و مدارس وكالة الغوث بمحافظاته غزة و علاقتها بالالتزام التنظيمي لدى المعلمين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: أموال التربية، غزة: الجامعة الإسلامية: 2011، ص 14،15

[2] د. منير محمود البدري، (مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع)، ص ص 44-45.

- الصراع و علاقته بالحرب: يعرف بدوي الحرب بأنها: "حالة قانونية تسمح بصورة متساوية لعددين أو أكثر الاستمرار في صراعهما باستخدام القوة المسلحة و تعرف بأنها أعمال عنف مسلح بين دولتين ذواتي سيادة، فالحرب هي أكثر أشكال العنف شيوعا في الصراعات الدولية" و لتحديد العلاقة بين الحرب و الصراع فإن هذا الأخير يعتبر بمثابة مقدمة أو تمهيد أو أرضية خصبة للدخول في حالة الحرب نتيجة عامل التصعيد. و هو ما يوضحه الشكل التالي:

علاقة الصراع ببعض المفاهيم

المطلب الثاني: مصادر و أنواع الصراع

للصراع مصادر و أنواع عديدة خصوصا[1] تلك المتعلقة بالجانب الدولي، هذا ما يفسر اختلاف الدارسين حول تصنيفاتها و تحديد مختلف أشكالها و فيم يتعلق بمصادر الصراعات يخضع تصنيفها إلى مقاييس عديدة نذكر منها:

1- الصراعات التي تحدث داخل الدول أو بين دولة و دولة أخرى و تتعلق بالمعيار الجغرافي.

2- من حيث طبيعة الصراعات الدولية تشمل: الصراعات ذات الطابع القانوني أو السياسي أو الاقتصادي.

3- من حيث درجة خطورة الصراعات الدولية بالنظر إلى الوسائل الموظفة في إدارة الصراع

4- من حيث أطراف الصراع ، صراعات ثنائية الأطراف أو صراعات متعددة الأطراف

5- من حيث مسببات الصراع، كصراع المصالح و صراع المعلومات و صراع القيم و صراع الهيكل

6- من حيث درجة ظهور الصراع كالصراع الكامن و الصراع الظاهر.

7- من حيث مصدر الصراع هناك صراع بنيوي و صراع مدركي

[1] منير محمود بدوي، (مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية الأسباب و الأنواع)، ص50.

8- من حيث حدة عنف الصراع إذ نجد صراعات عنيفة و أخرى أقل عنفا

9- من حيث موضوع الصراع فمنها ما يتعلق بالإقليم و منها ما يتعلق بالثروة و الاقتصاد و منها ما يتعلق ببناء الدولة إضافة إلى الصراعات الإيديولوجية و ما يتعلق بالجوانب الإنسانية[1].

ما يميز صراعات اليوم أنها صراعات داخلية تنشأ ضمن إقليم الدولة الواحدة و هو صراع أساسه الدفاع على القيم و المعتقدات المتنوعة و المتواجدة ضمن التركيبة المجتمعية للدول من ثقافات و كتل و قيم خاصة بمجموعات محددة داخل الدولة الواحدة و بالتالي فإن نشوء مثل هذا النوع من الصراعات المعاصرة و المعقدة يجعل من حلها أمرا صعبا جدا إذا لم نقل مستحيلا نظرا لأن الأفراد من الصعب عليهم التنازل حول المعتقدات و القيم الأساسية لهم، لأنهم يعتبرونها أمورا مقدسة لا يجب المساس بها و أن أي فعل موجه صوبها يمثل تهديدا خطرا من الواجب التصدي له و إنهاؤه.

و هذا ما يجعلها صراعات داخلية إلا أنها ذات أبعاد دولية نظرا لتشابك و ارتباط المصالح الداخلية بالخارجية للدول و الجماعات في الكثير من المناطق في العالم الحالي.

أنواع الصراع: و نذكر منها:

1- صراع المعلومات: و التي تنشأ لسبب من السببين التاليين:

- إما عدم توفر معلومات صحيحة و كافية تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية من قبل أحد أطراف الصراع.
- و إنما لوصول معلومات لدى أحد الأطراف بشكل مشوش و غير واضح و بالتالي يصعب تفسيرها فتكون النتائج كارثية بسبب سوء التقدير أو خطأ في الفهم.
- و عموما فصراعات المعلومات تحدث في الغالب بسبب ضعف الاتصال بين أطراف الصراع.

2- صراع العلاقات: تنشأ هذه الصراعات كنتيجة ل:

- تصاعد المشاعر السلبية و الصور النمطية السيئة و تكرار السلوك السلبي لأخذ الأطراف.

[1] نفس المرجع ص ص 57-61.

- تكون المشاكل الناتجة عن صراع العلاقات ذات آثار مدمرة نظرا للتصعيد المستمر.
- من أنجح الأدوات الفعالة لإخماد صراع العلاقات هو خلق التوازن و تقريب وجهات النظر بين الأطراف و الذي ينتهي باعتراف كليهما لخطأ الآخر.

3- صراع المصالح: يحدث هذا النوع من الصراعات بسبب تصادم المصالح بين الأطراف خصوصا في حالة إذا ما كان تحقيق المصلحة المستهدفة للطرف يتوقف على ضرورة تجسيد الطرف الثاني من طريقته و بالتالي يصبح الهدف سهل المنال و نفس الشيء بالنسبة للطرف الثاني ما ينذر بصراع[1] عنيف جدا، كما أن صراعات المصالح تنحصر في مسائل مختلفة منها:

- ماهو موضوعي يتعلق بالأموال و الموارد المادية و الوقت...إلخ
- و ما هو نفسي يتعلق بالثقة و النزاهة و الاحترام...إلخ
- و منها ما هو إجرائي يتعلق بسبل الوصول إلى حل للصراع.

و بالتالي فصراع المصالح كثيرا ما تغذيه حدة التنافس الشديد و السباق نحو تحقيق المصالح و المكاسب المتناقضة للأطراف.

4- صراع الهيكل: تنجم مثل هذه الصراعات الهيكلية بسبب ما تشكله الأطراف الخارجية في هذا الصراع من ضغوطات بسبب الفوارق الواضحة من حيث محدودية الموارد المادية، أو السلطة أو القيود الجغرافية من حيث بعد المسافة أو قربها و عامل الوقت و الا التنظيمية، إضافة إلى التغيرات التي من شأنها أن تجعل الصراع الهيكلي يظهر على أنه أزمة، يمكن استثمارها من طرف من أطراف الصراع كتجربة تمكنهم من تقدير القوى الخارجية و اكتساب الخبرة للتعادل مع مثل هذه الأوضاع التي تأتي من الخارج، و غالبا ما تكون للصراعات الهيكلية حلول من الداخل أي حلول بنيوية محصنة.

[1] د. منير محمود البدوي، (مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع) ص، ص 53-54.

5- الصراع القيمي: إن الصراع القيمي لا ينشأ إلا في حالة ما إذا حاولت أطراف معينة فرض مجموعة من القيم على أطراف أخرى تتنافس و معتقداتهم و تختلف عن معتقدات الأطراف أو الجهات التي تحاول تغيير المنظومة القيمية لجماعة ما كتغيير نمط معيشتهم، و ثقافاتهم أو المساس بلغتهم أو الدين أو الأفكار الخاصة بتلك الجماعات و التي تفتخر بقيمها التي تميزها عن باقي الجماعات و التي قد تعيش معها ضمن نسيج اجتماعي متماسك و متعايش رغم وجود تنوع قيمي داخله، بسبب وجود توافق و تكامل و اعتراف بين هذا المزيج المتميز في نطاق إقليمي واحد[1].

هذا ما يجعل من الصراعات ذات الطبيعة القيمية أكثر أشكال الصراع تناولا بالدراسة من قبل الدارسين و المتخصصين خصوصا ما بعد الحرب الباردة مع الانتشار السريع و الكبير لمثل هذه الصراعات خصوصا في عالم الجنوب كإفريقيا و الشرق الأوسط.

المطلب الثالث:محددات الصراع ما بعد الحرب الباردة

خلق انهيار القطبية الثنائية تغيرا جذريا في مضمون و مصادر الصراعات التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة و التي تميزت باحتواء و تكييف مختلف الصراعات الدولية و الإقليمية وفقا للصراع المركزي بين القوتين العظيمتين و هذا ما أدى إلى تحول شامل لظاهرة الصراع في البيئة الدولية و التي هي بصدد اكتساب هويات جديدة غير واضحة المعالم، فمع بداية التسعينات دخل العالم مرحلة جديدة في إطارها أطلق عليه بالنظام الدولي الجديد الذي شهد حالة انفلات للأوضاع عن مسارها الطبيعي و تحول شامل في المبادئ و المفاهيم التي تحكم مسار العلاقات الدولية، كمفهوم السيادة و حق الشعوب في تقرير مصيرها و مفهوم حقوق الإنسان، ضمن سقوط جدار برلين و ظهور مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان تحاول فرضها جهات معينة بوسائل و أدوات مختلفة و بالتالي يمكن حصر هذه التحولات في ثلاث مجالات مثلت محددات جديدة لطبيعة الصراعات ما بعد الحرب الباردة.

[1] د. منير محمود البدوي، مرجع سابق، ص: 55.

1- المحددات الجيوسياسية للصراع ما بعد الحرب الباردة

إن نهاية الحرب الباردة مثلت بداية حدوث تحول فريد من نوعه على مستوى النظام الدولي في شكله الجديد فالأول منذ القرن 15م و نظرا لإعادة توزيع عناصر القوة بين الفواعل الكبرى في العالم، الأمر الذي أثر الوضع الإستراتيجي ما بعد الحرب الباردة، و أدى إلى مراجعة الخارطة الجيوسياسية التي تمخضت عن الحربين العالميتين الأولى و الثانية.

كل هذه الظروف أسالت العديد من الإشكالات على الصعيد التنظيري المقترن بالنظام الدولي الجديد، هذا ما أشار إليه بيار هسنر في حديثه عن نظام " يالطا YALTA" الثنائي و نظام فرساي "Versailles" المتعلق بالحدود و أيضا نظام ويستفاليا « westphalia » حول الدولة القومية و التي اعتبرها نظما تحتاج إلى إعادة نظر[1].

و مما سبق يمكن أن نحصر أهم المحددات الجيوسياسية للصراع عبر مايلي:

1) جملة التحولات التي شهدها الإتحاد السوفياتي و الديمقراطيات الشعبية، من تصدع الكتلة الشرقية و انهيار الإتحاد السوفياتي و تفكك حلف وارسو و بالتالي زوال التهديد الشيوعي الذي مثل محور اهتمامات الفكر الاستراتيجي الغربي و بالتالي إعادة طرح مسألة التهديد من جديد عبر إعادة ضبط بوصلة العالم الغربي نحو اتجاه آخر و تصور مصدر تهديد جديد (عدو جديد) يضمن استمرار السياسة الغربية و تماسكها في العالم.

فالصراع القطبي على النظام الدولي ما بين 1945م و 1989م أحدث نوعا من التجاذب و الانسجام فمن ناحية الغرب العدو واضح جدا و هو الاتحاد السوفياتي و العكس صحيح بالنسبة للشرق أي الولايات المتحدة الأمريكية، و بناء على التهديدات و الأخطار التي يمثلها كل طرف بالنسبة للآخر، ثم اتخاذ استراتيجيات متقابلة لكلا الطرفين ضد الآخر اتسمت باحترام قواعد اللعبة السياسية الدولية في إطار الردع النووي المتبادل و الحذر (العقلاني).[2]

إذ اتخذ كلا المعسكرين تدابير إحتماءية و سياسية و عسكرية و حتى إعلامية من شأنها تعزيز مراكز كل قوة في العالم بهدف كسب مناطق نفوذ جديدة عبر وسائل مباشرة و غير مباشرة أثرن كثيرا على طبيعة الخريطة الجيوسياسية

[1] ناصف يوسف حي، أي هيكل النظام الدولي الجديد، جريدة المساء 09 أكتوبر 1996، ص5.
[2] نفس المرجع، ص6.

للكثير من البؤر التي تعمدت صراعات عنيفة تدخل في إطار الحروب المحدودة و لقد توصلت الإدارة الأمريكية حسب سمير أمين إلى فكرة مفادها أن تخلي موسكو عن عقيدتها الاشتراكية سيؤدي حتما إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوروبي الياباني و الذي شكل ركيزة هامة للسيطرة الأمريكية سابقا و بالتالي لابد من استبدال فكرة اندماج روسيا في المحيط الدولي الجديد عبر مشروعية أخرى للتحالف معها و التي وجدتها الولايات المتحدة الأمريكية في التهديد الآتي من العالم الثالث أثناء بحثها عن عدو جديد، و قد ظهر الاهتمام من خلال توظيفها لمجموعة من النظريات و الرؤى بعضها قديم و الآخر جديد كنظرية: تويني (التحدي والاستجابة) و التي تعتبر في المدنيات و الحضارات غالبا ما تواجه أخطارا و تهديدات مستمرة تؤدي إلى ازدهارها و اتساعها لأن رغبتها في البقاء تحتم على قادتها تنمية القوة و تنويعها بهدف الدفاع عن قيمها و أهدافها و في حالة غياب التهديدات الخارجية تضدحل هذه الحضارات و تنهار تلقائيا.

نظرية الكتلة المزدوجة لكانيتي: و مفادها أن ضمان الدولة لتماسكها و بقاءها مرهون بوجود دولة أو كتلة ثانية مقابلة لها سواء تواجهها أو تبادلها التهديد في اللعبة الدولية.

نظرية صدام الحضارات لصامويل هنتينغتون : و التي سيأتي ذكرها بالتفصيل لاحقا.[1]

و رغم هذه المجهودات النظرية إلا أن الوضع لا يزال معقدا و هذا يرجع إلى:

أ) ظهور عالم بدون معالم واضحة ثانية ناتجة عن نهاية الحرب الإيديولوجية إذ أعيد طرح مشكلة الحدود و التي تعتبر نتاجا لتقسيمات مابعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية (معاهدة فرساي).

ب) العولمة الاقتصادية و التي ألغت أطروحة الحدود و مسألة السيادة بالنسبة الدولة القومية التي تمخضت عن معاهدة ويستفاليا 1648مبسبب بروز اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يتجاوز الدولة و يعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش.

[1] سمير أمين، قضايا استراتيجية في المتوسط، تر: سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1992م، ص17.

ت) إيديولوجيا سقوط الشيوعية و انعدام العدو التقليدي و ظهور عالم بدون مصادر تهديد محددة و بالتالي تحرك القوة الكبرى نحو ملء الفراغ و السعي لإيجاد تهديد جديد يحل محل التهديد القديم "شرق غرب" و الذي حبذه نظام "يالطا".[1]

و انطلاقا من المستويات الثلاث المذكورة و نظرا لتزامنها الذي أدى إلى تعقيد صورة الوضع الدولي و تشويه النظرة المستقبلية لصراعات عالم ما بعد الحرب الباردة و الذي يتميز بالغموض ملامحه و مرونة حدوده إضافة إلى غياب التهديدات الواضحة و التي قد تمكننا من تصور ذهني لطبيعة الصراعات مابعد الحرب الباردة.

ساهمت حرب الخليج بقسط كبير في إعادة تعريف النظام الدولي، إذ أتاحت الفرصة للإدارة الأمريكية للإعلان عن ما أسماه الرئيس "بوش" "نظام دولي جديد" عبر خطابه الشهير في سبتمبر 1990م حيث قال سمير أمين: "فإن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية، بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوروبية و ذلك عن طريق إضعاف أوربا عبر السيطرة الأمريكية على النفط و إبراز هشاشة البناء الأوروبي السياسي (من خلال إظهار اختلاف وجهات النظر الأوروبية فنية) و عن طريق القراءة القديمة المستهلكة –الشيوعية- بتهديد جديد –الخطر القادم من الجنوب-".[2]

و بإيجاز أظهرت حرب الخليج بأن التقارب بين الشرق و الغرب لم يضع حدا لكل التناقضات و إنما أعاد هيكلتها أي أن الصراع شرق – غرب قد عوض بالصراع شمال – جنوب، و الأدهى من ذلك أن حرب الخليج نفسها قد أعلنت عن وجود تناقضات داخال معسكرالغربي ذاته، من خلال سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة الأحادية على النفط من خلال قدرتها العسكرية و ممارسة الابتزاز السياسي على الجميع بما في ذلك أوربا و هذا ما ظهر في تصريح لوزير

[1] جون كريستوف روفين، أوهام الامبراطورية و عظمة البرابرة، تر: أمال أبي راشد، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، طرابلس، ط1، 1995، ص26.
[2] سمير أمين، مرجع سابق، ص56.

الدفاع الأسبق جون بيار شوفنمان في كتابه "حرب الخليج دفعتني للاستقالة"، قائلا: "هل نحن متأكدون بأننا في صحة جيدة، بعد أن أصبحت أمريكا تمسك بيدها بترول الشرق الأوسط؟ أوربا مثل اليابان هما الآن تحت رحمة أمريكا".[1]

كشفت حرب الخليج بعض أبعاد النظام الدولي الجديد من خلال حادثتين هما:

أ)- على الصعيد الدولي: أظهرت أن العالم الثنائي القطب، لم يكن سائرا نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب استراتيجيا و كما كان متصورا له في فترات سابقة بل العكس تماما سيحل محل الثنائية القطبية، عالم تدور مختلف وحداته المشكلة له في فلك قطبية واحدة مركزها واشنطن.

ب)- على الصعيد الإقليمي: أظهرت أن النفط و ليس الصراع العربي الإسرائيلي هو المحدد الرئيس في الشرق الأوسط فبعدما كانت المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تقضي بأن تكون إسرائيل حليفا عسكريا قويا، يمثل نقطة ارتكاز في المنطقة ضد السوفيات، أصبحت مفاهيم التنافس الاقتصادي تغلب على المواجهة العسكرية حيث أصبح النفط يشكل أهمية بارزة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.[2]

فبعد ما كانت الأولوية تعطى للعامل العسكري أصبح اليوم التركيز منصبا على المتغير الاقتصادي فانتهاء الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي في مقابل صعود دور القوة الاقتصادية و هو ما سماه جوزيف ناي Joseph Nye ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة "No power influence" [3]، كما أكد من جهة أخرى الاقتصادي ميشيل ألبير "Meachel Albert" أن نهاية الحرب الباردة فتحت المجال على مصراعيه، للصراع بين أنماط مختلفة من الرأسمالية، و هذا نفس ما ذهب إليه بول كينيدي Paul Kenndy" في مؤلفة "صعود و هبوط القوى العظمى"و كذا كتاب لستر ثرو "Lester Throw" رأس برأس: "الحرب الاقتصادية القادمة بين اليابان و أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية". كما نخص بالذكر أن هذه الإستراتيجية المزدوجة أي – الاحتواء الرأسمالية خلق عدو جديد" –كانت وراء بروز فكرة

[1] جون بيار شوفنمان، حرب الخليج دفعتني للاستقالة، ط1، لبنان: دار الأهالي 1993م ،ص ص 111، 176.
[2] جون كريستوف روفين، مرجع سابق، ص ص 258، 262.
[3] ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص5.

الدولة الحاجزة أو المحورية على حد تعبير بول كينيدي و التي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال (إشارة إلى دول حوض المتوسط و المكسيك) لتشكل ثخوم "limes" الثنائية الجديدة شمال – جنوب، و تكون وظيفة هذه الدولة امتصاص التوترات القادمة من الجنوب، و إضعافها حتى لا تصل إلى دول الشمال مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات التي تؤهلها لأداء هذا الدور (الشراكة الأورومتوسطية – اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا) أي يتلخص دور الدولة الحاجزة في ضمان استقرار الشمال، و مهما كان حجم الدولة الحاجزة و مواردها و تاريخها و نظامها السياسي إلا أنها بمجاورتها للثخم تملك شيئا لا يقدر بثمن، أي مساهمتها في حفظ أدت الشمال و هذا ما يجعلها في رواق مناسب للانضمام و الدخول في ترتيبات اقتصادية إقليمية، هدفها منع تطور اللاتوازنات الاقتصادية – الديمغرافية و إضعاف حركتها كي تبقى بعيدة عن الشمال.[1]

2- المحددات الاقتصادية للصراع ما بعد الحرب الباردة

شهد النظام الاقتصادي ما بعد الحرب الباردة تغيرات هائلة كان لها الأثر الأعظم في تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي الجديد خصوصا بدخولنا مرحلة ما بعد بروتن وودز "Bretten Woods" حيث من أكثر ما مميز المرحلة الجديدة انتشار التجارب التكاملية في إطار إقامة أنظمة إقليمية شكلت قوى اقتصادية و أقطاب تنافس كبرى تعكس التفاعلات و العلاقات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة الإقليمية و التوزيع غير العادل للثروة.[2]

أ- ديناميكية العولمة الإقليمية:

و التي ترجمتها مجموعة الظواهر الجديدة الناتجة عن الثورة الصناعية الثالثة و المقترنة بتغير المعرفة و التكنولوجيا، و التي تظهر خصوصا في القفزة النوعية التي شهدها ميدان الاتصالات و المواصلات و التي هيئت التربة الخصبة نحو عولمة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما أثر مباشرة على الواقع.

[1] Larabi Jaidi et Fouad Zaime : L'union européenne et la méditerranée : une nouvelle génération d'accord ?, l'annuaire de la méditerranée, publisud, Paris, 1996, p98.
[2] Zaki Laidi : Qu'est que la globalisation ?, L'annuaire de la méditerranée, publisued, Paris, 1997,p 60.

إذ أن ديناميكية الاقتصاد الدولي المعاصر مبنية على أساس فاعلين متناقضين ظاهريا و متكاملين باطنيا، و يتعلق الأمر بحركة الأسواق التي توجه إستراتيجية المنتجين و من جهة ثانية حركة بناء التكتلات الإقليمية و التي تعكس التنافس الدولي على الأسواق.[1]

فالعولمة و الإقليمية لا تعملان بطريقة متضادة بل العكس إذ أن المبادلات التجارية الدولية تتمحور أصلا حول الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و اليابان و كل واحد من هذه الأقطاب يعمل على تدعيم إنشاء فضاء جهوي مع دول الجوار الجغرافي، يتم فيه المبادلات أكثر مما تنص عليه منظمة التجارة العالمية، و حتى نفهم هذه الديناميكية الجديدة علينا أن نفهم معنى العولمة و معنى الإقليمية و نشرحهما فالعولمة حسب زكي العايدي: "عبارة عن حركة كونية، فيها تعيد المجتمعات النقاش حول علاقتها من حيث المكان و الزمان و هذا بالنظر للارتباطات التي خلقت علاقات جوار كوكبية (الجغرافيا) و رمزية (الانتماء لنفس العالم) و مؤقتة(التصارع) هذا الاقتراب كما نلاحظ يركز على دور التطور الحاصل في مجال الإعلام الآلي و الاتصال و المواصلات" و هناك اقتراب آخر يعتبر ظاهرة العولمة نتيجة لمسار طويل لتكامل المبادلات الدولية من قبل الشركات الضخمة تعود بدايته النهاية للقرن 19م و تفسر خاصة بتدويل السوق و الاستثمار و الإنتاج و التسيير و التمويل.[2]

و عموما نشير إلى وجود اتجاهين نلخصهما في الآتي:

1- الاتجاه الأول: يرى أن العولمة:

- تهديد و خطر على الدولة الأمة.

2- الاتجاه الثاني: يعتبرها بوابة نحو تحقيق مزايا جديدة:

[1] رمضان عبد الله، تحولات الاقتصاد العالمي: توازنات الثروة و القوة، مجلة قراءات سياسية، السنة الخامسة، ع: 3، صيف 1995،ص83.

[2] جون كريستوف روفين، مرجع سابق، ص ص 19، 39.

أما مصطلح الإقليمية فهو يشير إلى ظاهرة اقتصادية تتمحور حول التمركز المتزايد للتبادلات الدولية ثلاث أقطاب كبرى في العالم تشمل: أمريكا – أوروبا – اليابان و جنوب شرق آسيا و الجانب السياسي لهذه الظاهرة تتمثل في بناء توجه جديد و بلورته لتدشين و تعزيز الروابط الاقتصادية و تطوير أشكال التعاون الجديدة في إطار نظام إقليمي مشترك أوجدته عدة عوامل 1) كالجوار الجغرافي فتقارب المسافة يساعد على تسهيل التعاملات البيئية عبر تخفيض تكاليف النقل، 2) أيضا العامل الأمني فالاستثمار في منطقة بعيدة جغرافيا قد يحقق أرباحا تجارية إضافة إلى ضمان الاستقرار و الأمن، 3) و العامل الثقافي و التاريخي و ماله من فضل في تشكيل مثل هذه التكتلات.

و بالتالي فإن العولمة تحترق و تتجاوز مسار الإقليمية الذي يتطور ليتشكل لنا ما يعرف بالثلاثية القطبية في الاقتصاد العالمي الذي تتوزع فيه الأدوار من خلال نظم فرعية إقليمية بالأساس تتميز بالانفتاح و التكامل في تفاعلاتها المختلفة، تبعا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة و الجدل القائم اليوم بين العولمة و الإقليمية يوضح طبيعة العلاقة بينهما إذ أن تعميق ظاهرة الإقليمية و تزايدها ماهو إلا استمرار لتطور ظاهرة العولمة عبر توسع مثل هذه التكتلات و تجارب التكامل الإقليمي لتتكيف مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة و من ذلك توسيع الإتحاد الأوروبي و توسيع مجال اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية... و هذا من أجل زيادة تحرير المبادلات التجارية و تكريس التنافس الاقتصادي، و هذا ما يعكس حقيقة الصراع القائم بين الأقطاب الثلاث و القوى الناشئة من خلال عملية إعادة هيكلة الأسواق[1].

ب- التوزيع غير العادل للثروات في العالم:

و كما أشرنا سابقا إلى فكرة الإستراتيجية المزدوجة –مواجهة الرأسمالية / خلق عدو جديد- و التي طرحت بعد الحرب الباردة بعد زوال الكتلة الشرقية و انعدام التهديد الشيوعي، حيث شدد الغربيون على ضرورة إيجاد بديل يمثل مصدر تهديد جديد للأمن في العالم، و الذي تم حصره في الجنوب أي العالم المتخلف بسبب أنه يعاني من عدة مشاكل تتراجع

[1] جون كريستوف روفين، مرجع سابق، ص ص 22- 23.

معدلات النمو الاقتصادي لدولة، و تناهي مظاهر اللااستقرار في بنيته الاجتماعية، و الذي ينعكس على الاستقرار السياسي و بالتالي تزايد الاضطرابات و التوترات التي قد تكون مصدرا لافتعال الحروب و الأزمات في العالم.

و حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جاليت: " فإن الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية، و أن المآسي البشرية سيكون مصدرها الحروب الداخلية أكثر منها النزاعات الخارجية، و التي ستدور معظمها في دول العالم الثالث" و هو ما كشفه التقرير الذي صدر عن الأمم المتحدة بعنوان "أوضاع الفوضى" إذ يشير التقرير الذي حمل العنوان الفرعي "الآثار الاجتماعية للعولمة"إلى أن التوسع العالمي لقوى السوق العالمية قذف بالمجتمعات في أتون اضطرابات و نزاعات دموية و أن الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة خارج نطاق أي سيطرة سواء كانت محلية أو قومية أو دولية تملك حاليا ثلث الثروات الإنتاجية العالمية، و إن سياسات المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي و صندوق النقد مسؤولة عن تفجير ثورات الفقراء في كثير من البلدان النامية".[1]

و الواقع يثبت جملة من الحقائق حول تطور الاقتصاد العالمي في العشرية الأخيرة من خلال ما يلي:

1- تمركز الثروة العالمية في عدد محدود من بلدان الشمال، إذ نجد 16% من سكان العالم في بداية التسعينيات يملكون 82% من الثروة العالمية، في حين أن 61% من سكان العالم لا يملكون إلا 5% من هذه الثروة.

2- تواصل اتساع الفجوة بين الشمال و الجنوب حيث ازداد الناتج الداخلي الخام لدول الشمال ب18592 دولار ما بين 1965م و 1990م أي بمعدل 833 دولار سنويا، بينما نجد أن الناتج الداخلي الخام لكل فرد في إفريقيا جنوب الصحراء و في نفس الفترة ارتفع ب 206 دولار فقط أي بمعدل 8,5 دولار سنويا لكل شخص.

3- يملك أكثر من 4 مليار إنسان في العالم أقل من خمس عائدات العالم، في حين يستفيد أقل من خمس سكان العالم من أكثر من 4/5 الثروة العالمية.[2]

[1] محمد سيد أحمد، التنابذ و التكامل حول البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، أفريل 1996، ع: 24، ص، 1992، ص28.
[2]Christian Deblock et Doval Brunelle : une intégration régionale stratégique : Le cas Nord-américain, Etudes internationales, vol 124, N, 3, septembre 1993, P597.

4- زيادة التخصص بالنسبة للعمل الدولي، قسّم العالم إلى منطقتين: منطقة شمالية تحتكر وسائل الإنتاج و التكنولوجيا العالية التقنية و هي الدول الصناعية الكبرى، و منطقة جنوبية عبارة عن مستودع للمواد الطاقوية و سوق استهلاكية واسعة و هي الدول النامية ذات الاقتصاديات التابعة.[1]

و في دراسة مشتركة للبنك الدولي و منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE" توقعا تحسن مداخيل صادرات الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي حوالي 90 إلى 169 مليار دولار في السنة على حساب بلدان العالم الثالث كنتيجة لتحرير التجارة العالمية.

و الملاحظ أن المعطى الاقتصادي يسير بالعالم نحو بروز ثنائية شمال –غرب تختلف عن تلك التي شهدتها فترة السبعينيات إذ تتعدى الجانب الاقتصادي لتتسلل إلى المستويين السياسي و الاجتماعي الأمر الذي يعطي تصورا عن الجنوب بأنه عبارة عن مجموعة من البرابرة الذين يريدون غزو الشمال و زعزعة استقراره ما يمثل محددا جديدا للصراع ما بعد الحرب الباردة.[2]

3-المحددات القيمية للصراع ما بعد الحرب الباردة

إن الحديث عن تنامي المتغير القيمي بعد الحرب الباردة، لا يعني استثناء وجوده أو غياب دوره و آثاره خلال تلك الفترة المتميزة بالصراع الإديويلوجي بين المعسكرين و إنما كان متخفيا نوعا ما أو محجوبا نظرا لحدة الصراعات و الاحتدام الدائم بين الشرق و الغرب و التي فصلت العالم إلى ثنائية إحداها شيوعي و الآخر إمبريالي استحوذتا على قدر كبير من التفسير لطبيعة الصراعات في تلك الحقبة من العلاقات الدولية.

كما أن الواقع يؤكد قيام الصراعات نظرا لظاهرة تصادم المصالح بين الأطراف الدولية لا على أساس المبررات الإيديولوجية إلا أنها تطغى لتخفي حقيقة الصراع من أجل المصالح لا غير، إلا أن ذلك أيضا لا يحد من أهمية المتغير الإيديولوجي في

[1]Christian Deblock et Doval Brunelle, même source, P 598.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص ص 382، 383.

الصراع خلال الحرب الباردة، و بالتالي فإن الرهانات الحقيقية و التي تصب في الجانب الجيوسياسي أي الأمن، و الجانب السوسيوإقتصادي و المتعلق بالتنمية و الاستقرار.

فبعد زوال الإتحاد السوفياتي و غياب التهديد توجهت الأنظار نحو الجانب الحضاري و برزت توجهات داعية لإحلال التهديد القيمي بكل بواعثه من دين خصوصا، محل التهديد الشيوعي، من أجل إحداث التماسك الدولي، و هذا ما ظهر من خلال توظيف مسألة الهوية أو الحضارة، للتأكيد على أن أكبر خطر مستقبلي هو ما تجسده القطيعة الحضارية بين الشمال و الجنوب و بين الشرق و الغرب و بين المسيحية و الإسلام، و هذا ما أظهرته عمليات التطهير العرقي في أغلب المناطق في العالم كدليل على صحة الاعتقادات و من ذلك الصراع في البوس و كوسوفو و التي عبرت عن حدة، القطيعة الحضارية.[1]

و بالتالي فإن محاولة إحلال الإسلام محل الشيوعية وجدت من ينظر لها، و يؤسس لها و هو ما عبرت عنه المقاربة الصراعية التي أوردها هينتينغتون Huntington، و التي تطرح مسألة غياب عدو و انعكاسها على الدور الذي يتمكن الغرب من الحفاظ على توازنه، و هو نفس الشيء الذي تحدث عنه برنارد لويس "Bernard Lewis" في كتابه الإسلام و الغرب، و عقدت من أجله ملتقيات عديدة لمناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر المتوسط و الذي يجوز حسبهم على شواهد ترمي بحتمية المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتيه أي الصدام بين الحضارة المسيحية اليهودية في الشمال و الإسلام في الجنوب، و هو نفس الشيء الذي أشار إليه برودل "Braudel" في دراسته عن الحضارة كأساس لفهم الواقع المتوسطي، و حتى الدولي، إذ أنه و من إيجاده لثلاث مجموعات ثقافية حضارية حول المتوسط ميزتها التدافع و تجاوز حدود الدول (الغرب، الإسلام، العالم اليوناني) حسب تقسيمه و التي اعتبرها بمثابة ثلاثية تجمع بين أعداء متكاملينcomplémentaire Ennemie، و هذا ما يقودنا نحو مسألة أن الهوية و الحضارة تتميز بالنسبية من ناحية تعريفها و تحديدها و لا يمكن فهمها إلا إذا توفر نقيضها أي أنها تصبح

[1] جون كريستوف روفين، مرجع سابق، ص 19- 22.

واضحة من نقيضها فالهوية تملك حق وجودها على أساس وجود الآخر و في حالة غياب النقيض تسقط معه، و هو الأمر الذي جعل الغرب، يضع الإسلام عوض الشيوعية، و بالتالي فتوحيد الشمال أمر وارد إذا ما ربط الحفاظ على قيمته و حمايتها يكمن فيم يراه متناقضا لها و يسعى إلى احتواءه و محاربته إن دعت الضرورة ذلك لأنه يمثل بحق تهديدا صريحا للقيم الغربية و هذا ما تجلى في التصور الغربي الكثيف للخطر الذي حددوه قادما من الجنوب أي الخطر الإسلامي أو ما سمي بالإرهاب.[1]

حتى أن بعض المشاريع تم توظيفها حضاريا كالشراكة الأورومتوسطية و التي توحي من تسميتها أورومتوسطي و ليس أوربي- عربي أو متوسطي و فقط، فهو يثبت لطرف هويته و استدعاءه الأوروبي، و ينفي عند الطرف الثاني العربي الإسلامي هويته.

و أيضا مستدلا عدم الانسجام الاجتماعي الثقافي في أوربا نتيجة وجود أكثر من تسعة ملايين مسلم يؤثرون على توازن أوربا كاملة، فالمطروح في الشمال هو ما يتعلق بمفاهيم الأصيل و الدخيل وسائل الاندماج و الاستيعاب و المواطنة و هي مسائل تثير تساؤلات اتجاه انتقاء الهوية الأوربية فالإسلام يمثل حاليا واقعا قائما في أوربا يعمل على الإدماج الاجتماعي من جهة، و يمثل شكلا ن أشكال التكوين عن طريق التأكيد على الخصوصيات التي تفصله عن المجتمع المهيمن.[2]

و هذا ما يحيلنا إلى مسألة قاعدة تعميم النموذج أي قولبة التنوع الثقافي و الحضاري للعالم في حضارة و ثقافة واحدة (نهاية التاريخ) و هذا ما أشار إليه البعض من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية و عبر تبنيها للنظام الدولي الجديد بمؤسساته إضافة إلى تيار العولمة أو الكوكبة، كلها اعتبرت محاولة جادة و حقيقة لأمركة العالم أي بعث عالم تحكمه أو تسوده العقلية الأمريكية سياسيا و اقتصاديا و ماليا و ثقافيا و حتى الجانب البيئي و بالتالي بعث نموذج أوحد، و تطبيقه على الحقائق الاحتياطية و الإنسانية المعقدة و المتنوعة عبر العالم بصفة عامة و على العالم الإسلامي و العربي بصفة

[1] محمد سيد أحمد، التنابذ و التكامل حول البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، ع: 24، أفريل 1996م، ص 28.
[2] نوال السباعي، مؤتمر برشلونة: الطموحات والواقع، مجلة: قضايا دولية، ع: 310، السنة السادسة، 11 ديسمبر 1995، ص 29.

خاصة، و هو ما يصطدم بعدم رغبة الشعوب في التنازل عن ثقافاتها و معتقداتها و هوياتها ما يفسر نشوب الصراعات الحالية و زيادة التمسك بالهويات و الثقافات المحلية و إعادة بعثها و بالتالي تكريس الانقسامات و الصراعات الداخلية العنيفة.

المبحث الثاني: تفسير ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية

فرضت تحولات ما بعد الحرب الباردة تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بمختلف صورها سواء كانت علاقات تعاونية أو صراعية، الأمر الذي يحتم على الأنساق الفكرية و الطروحات النظرية ضرورة التماشي مع طبيعة العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة و ما بعدها، و هذا ما يتطلب من دعاتها و أنصارها الإقرار بمختلف التحولات الدولية الحاصلة ما بين فترة 1986م و 1991م و ما اكتساها من تغيرات على المستويات الهيكلية و إعادة توزيع لأنماط القوة و على مستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية و التي أحدثت ثورة فكرية و منهجية بالنسبة لمختلف النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية و على رأسها النظرية الواقعية.

المطلب الأول: الرؤية الواقعية التقليدية لواقع الحروب و الصراعات (هانس مورغاتشو)

رغم ثراء السياسة الدولية و تعددها بمجموعة من النظريات إلا أن الواقعية استحوذت على القسط الأعظم من كتابات و اهتمامات الدارسين للعلاقات الدولية و مثلت نقطة انطلاق لمختلف النظريات التي تبعتها.

هذا ما جعل الواقعية أقرب لحالة الهيمنة النظرية في ميدان العلاقات الدولية إذ أنها أعطت تفاسير مثلى لحالتي الصراع و الحرب و اعتبرتها المسلمة المركزية الذي تأسس عليها البناء الواقعي [1] و ذلك من خلال:

1- البناء الابستيمولوجي: حيث يعتبر إدوارد هاليتكار E.H .Carr أهم من بحث في الأسس الابستيمولوجية للنظرية الواقعية إذ سعت هذه النظرية أساسا إلى إبراز و تحليل تأثيرات القوانين الموضوعية الحاكمة لسلوك الدول فيما بينها، من دون محاولة التأثير في طبيعة هذا السلوك أو توجيهه أو تغيير الوضع القائم الناتج

[1] جميس دورثي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت المؤسسة الجامعية للنشر، 1985م، ص 62.

عن هيمنة نمط سلوك سامي دولي محدد[1]، و عموما تتحدد أهم المنطلقات الاستيمولوجية للواقعية في النقاط التالية:

1) اعتبار الفلسفة الوضعية ركيزة معرفية للواقعيين، إذ أن التفسير الديناميكي لسلوكات الدول و سياساتها نابع من القانون الطبيعي نفسه.

2) مثلت النزعة التجريبية دافعا للعودة إلى أفكار تيوسيديس و كوتيلا و سيكيافيلي و هونر، كونها تلتقي في دراسة السلوك الإنساني.

3) الاهتمام بمبدأ السببية الثابتة Fixed Causality و التي قد تشمل في كثير من الأحيان الحدود الحتمية العلمية.

4) الاهتمام بالتاريخ من أجل الوقوف على المتغيرات المؤثرة فيه لفهم الحاضر و المستقبل إذ أنها تستحي مادتها الخام من التاريخ لتعطي تعميقات حول السلوك الإنساني، و هذا الاهتمام راجع كون الواقعيين ينطلقون من فكرة تضارب و تصادم المصالح و انصدام و حدية السلطة و القيم في العلاقات الدولية[2].

هذه هي أهم السمات و المسلمات التي يركز عليها الواقعيون في تفسير حالة الفوضى في النظام الدولي و السمة الصراعية بالأساس.

2- البناء الأنطولوجي: إذ انطلق الواقعيون في ترصيعهم الفاعل في العلاقات الدولية من استقصاء الوحدات الأساسية المشكلة للنظام الدولي بالتركيز على ظاهرة الصراع إذ أنها لم تهتم بالأفكار و القيم بقدر ما اهتمت بالبنى الضابطة للسلوكات الإنسانية سواء في حالة النزاع أو التعاون، و لهذا استند الواقعيون إلى مقترب الدولانية Statism و الذي يركز على مسلمتين رئيسيتين هما:

- اعتبار الدولة الفاعل الأول و الأخير و العقلاني في العلاقات الدولية المتسمة بالصراع الدائم بين الدول.

- الدولة هي محور العملية السياسية (تنازليا تستقل الإطار الذي تتحرك خدمته التنظيمات الداخلية، و تصاعديا تمثل أسباب التفاعلات الدولية التنافسية أو النامية فهي تفسر السلوكات من داخل وحدة الدولة)

[1] ناصف يوسف حي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، 1985م، ص32.
[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص ص 63، 64.

3- منهجيا:ترتكز النظرية الواقعية على المقاربة التجريبية Emperical approach و أيضا الوضعية الكانطية Kantian positionism، هذا ما شكل المنهج العقلاني أساسا لفهم الواقع الدولي على صورته الحقيقية.

أما المنهج التجريبي فيبنى من خلال ملاحظة الوضع الدولي، ثم صياغة الفرضيات و العمل على التحقق من مدى صدقها في حالة موافقتها للواقع السياسي، و في حالة ثبوت صدقها تعمم على الظواهر و تصبح منطلقا للتنبؤ نظرا لتكرارها.

4- المفاهيم الأساسية للواقعية: و تشمل ما يلي:

1) القوة power: حيث اعتبرهانس مورغانثو Hens Morgenthauأن السياسة الدولية هي عبارة عن صراع دائم من أجل القوة و التي تبقي الهدف الرئيسي دوما، لأنها الموضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالة السلم أو الحرب.

كما اعتبر فريدريك شومان في دراسة له عام 1993م أن على كل وحدة في النظام الدولي أن تهتم بحماية أمنها اعتداءا على قدراتها الذاتية من خلال مراقبة القوى الخارجية التي قد تشكل تهديدا لها و هذا كله راجع إلى غياب حكومة مشتركة في النظام الدولي[1].

و من خلال تعريف أرلوند ولفرز Arnold Wolfers للقوة بأنها: "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد و منعهم من عمل ما لا تريد، يمكن أن نشير إلى الخلط الموجود بين مفهوم القوة و لمفهومي القدرة و التأثير Influence فالقوة تعني التحكم في الآخرين بالردع و التهديد و حرمانهم، أما النفوذ فيكون من خلال التأثير و الضغط من خلال القدرة على الإغراء أو الوعد و تبقى هذه المفاهيم عبارة عن مستويات للقوة[2].

- ينظر مورغاتشو للقوة من ثلاث زوايا:

أ- القوة كسبب power as cause أي أنها الدافع لسلوك معين.

---

[1]Paul Viotti, March, V.Kauppi (eds), Internationnal Relation Theory : Realism, pluralism. Globalism and beyond, USA Boston, Allguand Bacon, 1997, PP56 – 77.

[2] عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004 . 2005 ، ص 115.

ب- القوة كهدف power as a outcome أي أنها نتاج لسلوك الدول.

ج- القوة كوسيلة power as an instrument أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوة. [1]

- كما لا يمكن تناسي بأن القوة تستخدم وفق ثلاث طرق إما:

- تستخدم للإقناع persuasion - تستخدم للإغراء Rewards -تستخدم للإكراه Coerosion.[2]

2) المصلحة الوطنية: National interest: و الت يعطيها الفكر الواقعي الأهمية الأبرز في عقيدة أي دولة في إطار مبدأ البقاء Survival و حسب جان باريا Jean Barrea يوجد معنيين للمصلحة الوطنية.

- معنى ذاتي Subjective: يشير إلى كل ما استقرت عليه توجهات السياسة الخارجية من خلال أهدافها المتصورة في ذهنية صناع القرار المساعدين لتجسيدها ميدانيا عبر حشد الوسائل و الأدوات المساعدة لذلك.

- معنى موضوعي Objective:ينحصر في البحث عن القوة و بالتالي فالمسلمة الوطنية مطابقة لمفهوم القوة.[3]

3) توازن القوى: (Balance of power): و الذي طغى على سطح العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا 1648م و شكل أبرز قضاياها، و اكتسى الاهتمام الأكبر من قبل الدارسين و المتخصصين منذ واقعية ميكيافيلي الواقعية والتر مرورا بواقعية مورغاتشو، و توازن القوى كمفهوم يشير إلى وضع أو حالة لسلوك دولة معينة فهو صيغة تشكل إطارا يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية، أما كوضع فهو ترتيب تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما.[4]

- التصور الأمني الدولاني لدى الواقعية التقليدية: و التي تعرف بالمثلث الواقعي الذي يشكل اختصارا عن أفكار الواقعية عبر ثلاث محاور رئيسية هي:

[1] نفس المرجع، ص 116.
[2] اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، جامعة الكويت، 1982، ص 17.
[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 121.
[4] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 29.

- الدولة: إذ تشكل الفاعل الأساسي و الوحيد لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع و الغاية في آن واحد.

- البقاء: هو الهدف الأقصى لأي وحدة سياسية في النظام الدولي و غاية تأتي على رأس كل الغايات نظرا لوجود التهديد الخارجي.

- الاعتماد الذاتي: هو الوسيلة المناسبة للحفاظ على هدف البقاء، خاصة في ظل الفوضى التي تعتري النظام الدولي.

و من خلال ما سبق يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات حول هذا المثلث من خلال:

1- تصنيف مجال التفاعلات الدولية و تركيزها في أفعال الدولة وحدها.

2- حصر مصدر التهديد في الخطر الخارجي.

3- تعويض التعاون الدولي بالاعتماد الذاتي للوحدات المشكلة للنظام الدولي المعتقد لحكومة عالمية من شأنها تنظيم الفوضى الدولية و إعطاء تصورات أخرى للدول لإعادة ترتيب أهدافها.

و عموما فإن الواقعية التقليدية تعتمد في تفسيرها لظاهرة الصراع من مسلمة الطبيعة الشريرة للإنسان أو الفرد و أن سعيه إلى امتلاك القوة و فرض الهيمنة طبيعة متأصلة فيه و أن هذه الطبيعة الشريرة تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة حيث اعتبر مورغاتشو أن المحرك الرئيس للعلاقات الدولية يتمثل في النوايا الدقيقة في الطبيعة البشرية أي الجانب الشرير منها و أن هذا الأخير يتميز بالتعقيد و صعوبة التحليل.[1]

فالطرح الواقعي التقليدي يبدأ و ينتهي عند الطبيعة الشريرة للبشر، فماذا لو تغيرت تلك المسلمة إلى أخرى تنطلق من الفوضى التي تسود النظام الدولي، و هو ما سنتناوله في المطلب الموالي.

[1] براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 127، 128.

المطلب الثاني: الرؤية الواقعية الجديدة للصراع الدولي (كينيث وولتز)

يعتقد باري بوزان Barry Buzan بأن الواقعية الجديدة تشكل بناءا فكريا مغايرا، إذ يركز على خصوصيات المشهد الصراعي في مرحلة الحرب الباردة إذ يتوافق و طبيعة الصراع الإيديولوجي في الغرب و الشرق فعلا عن اعتمادها أدوات مفاهيمية مختلفة كالقوة power، العقلانيةRationality، و الفرضيات السنوية Structural Hypothesis.[1]

و الواقعية الجديدة مجرد ظاهرة أمريكية American phenomenonحسب تعبيرروبرت كوكس Robert Cox فهي عبارة عن إعادة تنظيم لأفكار الواقعية التقليدية من أجل وضعها في إطار فكري متماسك، و هو ما يؤكده جوزيف ناي Joseph Nye من خلال قوله: "إن العمل المتميز لوالترز ليس خلق نظرية جديدة و إنما تنظيم و هيكلة الواقعية" و على حد تعبير ناي نستنتج ذلك الاختلاف الاصطلاحي البارز فهناك من يفضل استخدام مفهوم الواقعية الجديدة Neo-realismمثل كينيث والترز و الذي يسعى للتمسك بالاستمراريةContinuity و التميز Distinctionكروبرت كيوهان، على اعتبار أن هذا الاتجاه اهتم بالدراسة العمودية لبنية النظام الدولي و قد ساهمت البنية الجديدة للنظام الدولي خلال السبعينيات و الثمانينيات في بروز تيار فكري بديل للسياسة الدولية يعمل على إطفاء المشروعية على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة و الصراع الإيديولوجي.[2]

- البناء النظري للواقعية الجديدة:

البناء الابستيمولوجي: إنطلاقا من نقدها اللاذع للواقعية التقليدية تأسس البناء الابستيمولوجي للواقعية الجديدة على ثلاثة دعائم:

[1] نفس المرجع، ص 130.

[2]Barry Buzan and others, « the logic of anarchy : Neorealism to structural realism », http : www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html.

1- إن فهم النظام الدولي هو استيعاب تلقائي لتراتبية الوحدات الدائمة، و هي الفرضية التي يعول عليها الواقعيون الجدد على عكس التقليدية.

2- التعامل مع النظام الدولي كوحدة مستقلة عن الوحدات المشكلة له، فالشكل العام للسياسة العالمية يفرض الفصل بين النظام الدولي كوحدة مغايرة تماما لوحدة الدولة و يمكن أن نبرز ذلك من خلال المثال التالي: قدرة الدولة على ممارسة العنف داخليا كآلية لحفظ الاستقرار و الأمن الداخلي في مقابل لجوءها إلى توسيع نفوذها الخارجي لحفظ أمنها الوطني.

3- اختلاف الرؤى بين الواقعيين الجدد و التقليديين حول واقع السياسة الدولية بخلاف الواقعيين التقليديين الذين انطلقوا من طبيعة سلوك الدول على أنها هي من تحدد طبيعة النظام الدولي,

و بشكل أوضح حسب الواقعيين الجدد الفوضى هي التي تخلق بيئة صراعية، و ليس الصراع هو من يخلق بيئة فوضوية.

البناء الأنطولوجي: و الذي لم يختلف كثيرا عن الرؤية التقليدية إذ أن:

1- الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية.

2- ظهور قواعد أخرى في النظام الدولي من منظمات دولية و شركات احتكارية، و له أن يفرض إطارا نظريا يقبل تواجدها على الأقل إلى جانب الدول إلا أن تأثيرها و فعاليتها لا يرقي إلى ذلك التأثير الصادر عن الدولة في النظام الدولي.

3- الإقرار بالتحول نتيجة الفواعل إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيرا، حتى يقول والتر: "على مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع و تعاون"[1]

إن تفاعل هذه الفواعل الجديدة أنتج فاعلا جديدا مستقلا عن الأطراف المكونة لأي بنية النظام الدولي و من هنا استمدت الواقعية الجديدة تسمية البنيوية.

البناء الفهمي: تزامن الصعود النظري للواقعية الجديدة مع عاملين هما:

[1]Jean François Thibault, « Representer et connaitre les relations internationales : Alexandre wendt et le paradigme constructurute », http:/www.er.uqam .ca/nobel/cepes/note7.html.

- النقد السلوكي الموجه للواقعية الجديدة على أنها مجرد فلسفة طوباوية مهملة للمفهومية العلمية و تحليلها للظواهر الدولية.

- بروز النزعة العلمية في شتى التخصصات الإنسانية، و المطالبة بالارتقاء بالعلاقات الدولية إلى مساق العلم ذو المنهجية العلمية الخاصة به.

- برز البعد المنهجي للواقعية الجديدة فيما يلي:

1- اعتماد ما يعرف بالتحليل البنيوي النظامي فالتركيز على مستوى الدولة ليس كافيا لفهم السياسة الدولية بسبب مخرجات النظام الدولي و التي تتسم بالإتساع (التأثير الواقع لنظرتي النظم و الوظيفة على رواد الطرح الواقعي الجديد).

2- اعتماد التكامل المنهجي المتبني على توظيف المنهجين الاستباطي و الاستقرائي فالأول استخدم من قبل كينيث والتز، على النظام الدولي لفهم سلوكات الدول و استظهار علاقاتها فيما بينها، من خلال كتابه "نظرية السياسة الدولية" "Theory of internationnal politics" و الثاني استخدم من قبل روبرت جيبلين في دراسته لمواقف الدول منفردة، ليتمكن من فهم التحولات على مستوى النظام الدولي في مؤلفة الحرب و التغير في السياسة العالمية " War and change in world politics".[1]

- متغير المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي الجديد للصراع الدولي:

أ- التفسير الواقعي الجديد: ما يمكن الإشارة إليه هو أن الافتراضات الأساسية التي قدمتها الواقعية الجديدة قيم يخص السياسة الدولية القول بأن تفسيرها للصراع بني على أساس حالة الفوضى التي تسود النظام الدولي، و التي كثيرا ما تؤدي إلى نشوب الحروب و هي القاعدة الأساسية للواقعية الجديدة، كما أن نهاية الحرب الباردة و لو أنها مثلت استقرارا نسبيا في النظام الدولي نتيجة التوازن الحاصل بين القطبين الأمريكي و السوفياتي، إلا أنها تعتبر مرحلة جديدة إما لتقريب

[1]Light Margot and A.J.R.Groom, International relation, : Handbook of current Theory, London, Frances Printer Publishers, 1985, PP 81 – 83.

حالات الصراع أو الاتجاه نحو اعتماد أسس التعاون و السلام و بالتالي تشكل التصور الواقعي الجديد للصراع عبر مسلمتين:

1) ازدياد درجات الصراع حتى في وضعية اللاحرب و بالتالي فالحرب تعد أمرا واردا متوقعا باستمرار.

2) قصور الأطر التعاونية و تقلصها مقارنة بالسباق المحموم لامتلاك القوة لدى الدول[1].

يعد كينيث والتر من بين الواقعيين الجدد الذين أكدوا على أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي كنتيجة لغياب و انعدام حكومة مركزية فوقية يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية self-help للحفاظ على الذات، و بالتالي فهو يعتبر علاقة وطيدة بين سلوك العنف و غياب الحكومة العالمية، و يرى أيضا أن مبدأ كل لنفسه هو الغالب في إطار الفوضى الدولية و أنه في ضلها يصبح الأمن هو الغاية الأسمى حتى لو اضطر الأمر بالدول للدخول في الصراع.

ب- المعضلة الأمنية The security Dilemma: إن أول من فسر فكرة المعضلة الأمنية في خمسينيات القرن العشرين هو جان هرتز John Herz حيث قال: " إنما مفهوم بنيوي تكون فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات و بصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية و يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[2].

كما أن مفهوم المعضلة الأمنية لا ينحصر في الشق العسكري فقط بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية و السياسية و التي تتخذها دولة ما و تعتبرها دول أخرى تدابير موجهة نحوها بالأساليب و تهديد لأمنها القومي، خصوصا عندما يكون هناك حساسيات نزاعية بين دولتين أو أكثر.

[1] عبد النور بن عنتر، الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي، مجلة شؤون الأوسط، ع: 107، صيف 2002، ص 13.
[2] جون بيلت، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص 418.

و يبقى الجانب العسكري أكثر المستويات تفسيرا للمعضلة الأمنية، ذلك أنه و بمجرد قيام دولة ما بإجراءات عسكرية كتجهيز الجيوش، القيام بمناورات عسكرية و استعراض قدراتها العسكرية يفهم تلقائيا من طرف الدول الأخرى خصوصا في ظل الفوضى الدولية، إجراءا هجوميا و ليس دفاعيا.

و بالتالي فهو يعتبر أحد صور التهديد المباشر و الذي غالبا ما يقابل بإجراءات مضادة تتخذ شكلا دفاعيا قد يتطور مع الوقت إلى سياسات هجومية ما يجعل الدول الأخرى أيضا تعتبره مصدرا مباشرا للتهديد، و بالتالي تتشكل دوره المأزق الأمني التي تتسم بالديناميكية و سرعة الانتشار.

و لذلك فإن المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الدول المتنازعة و المتصارعة فقط و إنما تنشأ بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي.

ج) قصور الأطر التعاونية: ما يعزز هذا الطرح هو صعوبة تكريس أسس التعاون الفعال خصوصا، مع ترسيخ مضامين المأزق الأمني كالشك و انعدام الثقة و ردود الفعل السلبية و غيرها... كلها عوامل تسهم في تكريس حالات الصراع على المستوى الدولي هذا إضافة إلى نقطتين هامتين تزيد من تعطيل مسارات التعاون الدولي هما:

- مسألة الغش و انعدام الثقة.
- مسألة المكاسب النسبية.[1]

المطلب الثالث: تقييم الرؤية الواقعية للصراع

ما يمكن استنتاجه من الرؤية الواقعية بشقيها التقليدي و الحديث، أن الشق الأول منها شدد على الطبيعة الشريرة للبشر و أن السلوك العدائي للإنسان هو أساس نشوب الصراعات الدولية، في حين أن الشق الثاني من الواقعية أي البنيوية الجديدة (والتر) شددت على دور البيئة الفوضوية للنظام الدولي كمحرك أساسي للصراعات لهذا اهتم الواقعيون الجدد بدراسة و تحليل بنية النظام الدولي و الذي تسوده الفوضى و الفردانية بالنسبة لتصورات الدول المتواجدة ضمنه و تجاوز

[1] جون بيكس، ستين سميث، مرجع سابق، ص ص 421-423.

الحديث على الطبيعة الفطرية للبشر و دورها في توجيه الدول نحو الدخول في حروب و صراعات عنيفة و لو في تسوية صراعاتها.

فالواقعيون الجدد يعتقدون أن الفوضى الدولية هي التي تدفع بالدول نحو الاهتمام بالتدابير التي تخص أمنها و استمرارها، إلا أنهم لا يختلفون مع اللبراليين الجدد في

إمكانية أو قدرة المؤسسات الدولية على التخفيف من حالة الفوضى الدولية، و إضفاء جو من التعاون بدل الحرب لتحقيق الاستقرار و الحفاظ على مصالحها و هذا ما أسماه أولي ويفر Ole waever التركيب الجديد، و الذي اعتبر من خلاله أن الواقعيين الجدد قد تراجعوا نوعا ما عن طروحات الواقعية التقليدية المتزمتة حول تعذر مشكلة الأمن بين الدول و تقليلهم من التركيز على أهمية القوة في العلاقات الدولية و ذلك من خلال تسليمهم بأن علاقات الصراع و التعاون تسود دائما في إطار الواقع الدولي الراهن فهما متعايشان.[1]

و في دراسة لهولستي Holstiعبر بيانات إحصائية في كتابه (الدولة، الحرب و دولة الحرب) سنة 1996م لاحظ وجود تراجع في ظاهرة الحرب الدولية و التي تناولها الواقعيون التقليديون حيث اعتبر هولتشي أن عدد الحروب بين الدول يتراجع سنويا بمعدل 0.005%خلال فترة 1945م إلى غاية 1995م.

و في المقابل يشير برنامج جامعة Leider البريطانية عبر مجلته السنوية التي تخصص مواضيعها حول الصراعات الدولية إذ أشارت إلى تزايد عدد الصراعات الداخلية نتيجة تراجع دور الدولة و بالتالي تفشي العنف العرقي و العنف الطائفي إلى 114 صراعا سنة 1998م.[2]

و هذا إن دل على شيء دل على التحول في طبيعة الصراعات و التي كانت تنشأ بين دولة و دولة، إلا أن طبيعة الصراعات لما بعد الحرب الباردة ميزتها حالات الصراع و العنف الداخلي و الحروب الأهلية التي لا تبقى في نطاق محدود

[1] Dogherty (james E) and pfaltzgraff (Robert.L) contending theories of international relations : A comprehensive survay,oP, Cit, P 42.

[2] إكرام بركان، (تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية)، مذكرة مقدسة لنيل شهادة ماجستير تخصص علوم سياسية، فرع: دبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 45.

و إنما سرعان ما يجعلها بحق صراعا داخلي في حقيقته إلا أنه دولي يدور بين عدة أطراف و قوى دولية ذات مصلحة من هذه الصراعات البعيدة عنها جغرافيا.

و الأهم من ذلك هو ما يمكن التساؤل بشأنه حول مدى استمرار و التفسير الواقعي و تماشيه مع ما يطرأ من مستجدات سياسية دولية و ما إن كان الطرح الواقي لا يزال صالحا لتفسير طبية الصراعات الجديدة أم أنها تتجه نحو منظورات أخرى في إطار ما يعرف بالنظريات التكوينية في العلاقات الدولية.

و هو ما سنركز عليه في المبحث الموالي من خلال التعرض للطرح البنائي و كيف فسر ظاهرة الصراع الدولي خصوصا ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: البنائية و تفسيرها للصراع

يعتبر المنظور البنائي توجها تفسيرا جديدا في العلاقات الدولية كما أنه فريد من نوعه إذ يختلف عن المنظورات الأخرى نظرا لاعتماده أو انطلاقه من مبادئ و قواعد و منطلقات فلسفية فضلا عن كونه طرحا جديدا رافق ظهوره نهاية الحرب الباردة و الدخول في إطار تحولات دولية جديدة بمعطيات مختلفة عن تلك التي كانت قبل نهاية الحرب الباردة.

كما أنها ركزت على ازدواجية الأدوار بين مختلف الفواعل الدولية إضافة إلى تركيزها على القيم و المعتقدات و الثقافات.

و هذا ما سيتم التعرض إليه عبر ثلاث مطالب متفرعة عن المبحث الثالث و الذي ستحاول من خلالها تبيان أهمية الطرح البنائي في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الإطار العام للطرح البنائي في العلاقات الدولية

ارتبط كثيرا التصور البنائي بإسهاماتألكسندر واندت Alexander Wendet حيث اعتبرت دراسته المرجعية الأساسية في العلاقات الدولية، حيث تجلى ذلك في كتاباته الصادرة سنة 1992م، بعنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة".

لكن قبل واندتتعود أهم آثار الفكر البنائي إلى كتابات الفرنسي نيكولاس أنوف "Nicolas.Onuf" سنة 1989م، إلا أنه و بالرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري إلا أن جذوره التاريخية ترجع إلى قول الإيطالي جيامباتيستا: "بأن العالم الطبيعي من صنع الله بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان".[1]

و هذا ما يبرز طبيعة هذا الطرح و الذي ينتمي أو يندرج أصلا ضمن الطرح الفلسفي و الذي انتقل أو تحول نحو علم العلاقات الدولية في إطار النظرية البنائية.

و حسب ألكسندر واندت فإن أهم افتراضات النظرية البنائية تتمحور حول:

- اعتبار الدول وحدات التحليل الأساسية في العلاقات الدولية.
- ثنائية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول "Subjectivity-INTER"
- اعتبار هويات و مصالح الدول مشكلة ضمن مجال مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام، (هي جزء مهم تشكله البنى الاجتماعية).

و بالتالي حسب واندت فإن بنية النظام الدولي بنية اجتماعية تفسر على أساس التفاعلات بين الوحدات الرئيسية للنظام الدولي باستمرار و التي تنتج عنها سلوكات غير مستقلة في الغالب، فهي عبارة عن محصلة، اجتماعية داخلية، فالطرح البنائي، طرح سوسيولوجي للدولة بخلاف الواقعين و إن التقوا في كون الدولة هي الفاعل الأساسي هذا و تبرز أيضا النظرة السوسيولوجية على مستوى المحيط الخارجي للدولة في إطار سياستها الدولية، حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ماهي إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولانية، و هذا ما يجعل السياسة الدولية تفسر من زاوية ثنائية في دراسة مختلف مظاهرها كالفوضى و الأمن و التعاون...إلخ.

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 445.

إن المنظار البنائي يضع تصورا أكثر اجتماعية عكس المفاهيم المادية و الحتمية للتصورات الواقعية البنيوية، و ذلك ما يظهر في ربطها للبنى و الفاعلين و إدراكاتهم للواقع في علاقة جدلية متعددة الاتجاهات و تتشكل البنية الاجتماعية للنظام الدولي من ثلاثة عناصر أساسية:

1- المعارف المشتركة (الإطار الثقافي المشترك للإنسانية) أي أسبقية التبادل الفكري.

2- المصادر المادية للفاعلين و التي تنعكس على سلوكاتهم.

3- سلوكات الفاعلين في البيئة الدولية.[1]

و بالتالي فإن العالم الاجتماعي الذي افترضه، البنائيون ينطوي على الأفكار و المعتقدات و المفاهيم و اللغات و الخطابات و علامات و إشارات أي أن أفراد هذا العالم هم من أوجدوه فهو من صنعهم و هذه البيئة الاجتماعية حسب المنظور البنائي هي التي تحدد من نحن، في إطار نظام دولي يضم مجموعة من الأفكار و المعتقدات أي الثقافة القومية و التي يشترك فيها البشر كلهم على اختلاف أصولهم و انتماءاتهم، و بالتالي فالبنائية ترتكز على دور العوامل المعيارية و ليس المادية في نشأة الخلافات بين الأفراد أولا ثم المؤسسات الاجتماعية الجماعية (الدول) فهي إطار الصراعات تربط البنائية بين الصراعات الإثنية و الصراعات الدولية، قبل دراسة الصراعات الإثنية حسب البنائيين لابد من مراجعة العلاقات الدولية بالتركيز على المفاهيم الأساسية و الروابط السببية المؤدية للصراعات، و التي أعطت تفسيرات مغايرة للصراعات الدولية أو الإثنية و هو ما، استنتجه أغلب البنائيين من خلال توظيفهم في تحليلاتهم لمفاهيم الثقافة و الهوية و الاقتصاد...إلخ، إضافة إلى عامل القوة و الذي أكسبها بعدا تفسيريا أكثر شمولا و واقعية مما سبقها من الطروحات التي تراجعت حججهم ما بعد الحرب الباردة في تفسير الصراعات الدولية[2].

و بالتالي فالعوامل المثالية و القيم و المعايير و الأذكار هي التي تتحكم في سلوك الدول و ميلها إلى الصراع و ليست الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي سبب دخول الدول و تورطها في الحروب و الصراعات.

[1] نفس المرجع، ص 445.
[2] جون بيلت، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 397.

فللأفكار القدرة على تحريك الصراع كما لها القدرة على التقليل من حدته أو إيقافه نتيجة إدراك الدول لحقائق معينة و بالتالي فإن الجانب المعرفي يتفوق على الجانب المادي حسب البنائيين و كمثال على ذلك: "المسدس في يد العدو ليس هو المسدس في يد الصديق"[1].

صحيح أن البنائية تلتقي مع الواقعية في كثير من الجوانب إلا أنها تتفوق عليها في الجانب القيمي للصراع و كيف لعوامل مثل الثقافة و الهوية و اللغة أن تفسر الصراع من خلال التفاعلات الاجتماعية البيئية القائمة على الاختلاف بين الأفراد.

المطلب الثاني: وحدات التحليل المعتمدة في تحليل الصراعات الدولية

حسب واندت فإن الدول و رغم مركزيتها و دورها البارز في العلاقات الدولية إلا وحدات أساسية للتحليل إلا أن ذلك لا يقصي دور عناصر أخرى غير الدول ذات تأثير فهم في تبرير سلوكات العنف و الصراع لن ينشأ بين الدول فقط باعتبارها فواعل وحيدة على مستوى النظام الدولي و إنما للطبقات و المنظمات و الإثنيات دور في تحليل الصراع، و بالتالي حسب البنائية فإنه إلى جانب الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي توجد المنظمات الدولية و التي تشكل فواعل مستقلة عن أعضائها إضافة إلى الحركات الاجتماعية المختلفة كالتنظيمات العرقية و الوطنية و بالتالي فالبنائيون يربطون البيئتين الداخلية و الخارجية، في تحليل سلوك الفواعل الدولية و هذا ما تجلى في تجاوزهم للطرح الواقعي المتعلق بالمصلحة و التي لا تنبع من طبيعة المجتمع الدولي فقط و إنما تنبع من طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للدول.[2]

[1] نفس المرجع، ص 396.
[2] حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة 2005م)، ص33.

و هذا ما يبرز اهتمام منظري البنائية بالتركيز على العيوب و النقائص المؤسسة إضافة إلى مشاكل الأقليات و الإثنيات و الصراعات المتعلقة بها، و إضفاء البعد المؤسسي و الحقوق السياسية للتخفيف من حالات عدم المساواة العرقية و الحد من النزاعات العرقية.[1]

و بالتالي فإن التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة كانت ذات تأثيرات واضحة على الصعيد الهيكلي للنظام الدولي، و على طبيعة التفاعلات ضمنه، و نوعية توزيع القوى فيه، و بالتالي شكلت هذه التحولات ظهور متغيرات جديدة انعكست على دراسة الصراعات و من بين مظاهرها تصدع الدول و انقسامها و تمزقها سياسيا في إشارة إلى الدول المنهارة فضلا عن انهيار الإتحاد السوفياتي و ظهور عدة دول و إثنيات، و بالتالي فإن التحولات التي عرفها هيكل النظام انعكست على تفسير ظاهرة الصراعات الدولية ذلك أن تفكك الدول أنتج أطرافا جديدة للصراع، و هذا ما انعكس على المنظور الواقعي و الذي يحصر الصراع بين الدول فقط، و هذا ما أعابته البنائية على الواقعيين، من خلال تركيزها على أهمية الصراعات الداخلية و دور الجماعات الإثنية في إثارة الحروب الأهلية و الصراعات الطائفية تغذيتها الأبعاد الحضارية.[2]

و بالتالي فالبنائية تفسر نشوب الصراع العرقي من تفاعل حاصل بين ثلاث عناصر تشمل أفراد العرقية، صناع القرار و وحدات المجتمع المدني.

و بالتالي فالبنائية تركز على دور الدول في تحريك الصراعات الداخلية لا الخارجية كما أشار الواقعيون، و الدافع من ذلك ليس نصرة لجماعة تلتقي معها عرقيا و لا لدوافع مصلحية فالدول حسب البنائيين تتدخل لمصلحة تكون متأثرة بالقيم الاجتماعية و الحضارية للدولة، و هذا ما حدث فعلا بعد نهاية الحرب الباردة، و ضعف النظم السياسية في العديد من الدول، الأمر الذي أدى بالجماعات العرقية إلى ضرورة الارتباط بالجماعة العرقية التي تنتمي إليها الدول المجاورة أو سعي

[1] واندت ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية: تر: جبر صالح العتيبي، ط1، الرياض: النشر العلمي و المطابع للنشر و التوزيع، 2006م، ص 13.
[2] نفس المرجع، ص

بعض الدول إلى ضم أقاليم تراها في الأصل من إقليم دولتها أرضا و شعبا و هذا ما شهدناه في الدول الإفريقية مثلا أو منطقة البلقان و ظاهرة الانفصال و تشكيل كيانات جديدة منفصلة عن الكيان الأكبر الذي ضم مجموعة من العرقيات و الثقافات داخل نسجه الاجتماعي.

و بالتالي فإن تأثير البعد الحضاري في شكله العام، أدى إلى زيادة حدة الصراعات العرقية و الإثنية و الطائفية، بسبب التنوع في التركيبة الثقافية للأطراف المتنازعة[1].

إن النظرية البنائية رغم تركيزها على الصراعات الداخلية للدول إلا أنها تعتبرها صراعات ذات مستوى دولي نظرا للطبيعة المعقدة لعالم ما بعد الحرب الباردة و التي جعلت مصالح الدول ترتبط بعضها البعض ما جعل كثيرا من الصراعات رغم أنها ظاهريا تبدو محدودة النطاق إلا أن الأطراف الداخلة فيها تجعلها بحق صراعات دولية طاحنة ذات آثار مدمرة و استمرار لحالات اللاأمن و التكريس للانقسامات داخل الدولة الواحدة و بالتالي استمرار الصراع و تزعزع الاستقرار نتيجة سعي الجماعات المتواجدة داخل الدولة الواحدة و بحكم اختلاف انتماءاتها العرقية و الفوارق القيمية بينها تسعى نحو تشكيل كيان جديد مستقل عن الكيان الذي كان في السابق أي حالة ما قبل الصراع، نتيجة ظاهرة عدم التوافق و التي قد تغذيها في أغلب الأحيان أطراف خارجية و قوى دولية مدفوعة بخلفيات حضارية تاريخية.

المطلب الثالث: دور العوامل المثالية و العوامل المادية و تأثيرها في الصراعات المعاصرة

ابستيمولوجيا قدمت البنائية تفسيرا جديدا قائم على الجانب الصلب المادي و الجانب اللين المعنوي للصراع حيث تحدثت عن القوة و الثقافة و عن الهوية و المصلحة و بالتالي حسب البنائية لا يمكن الحديث عن القوة دون إدخال تأثير العامل الثقافي و الذي يشكل مكونا حضاريا هاما كما لا يمكن تجاهل الصراع بين المصلحة و الهوية في تحديد تصورات الدولة و سلوكاتها و بالتالي ضرورة إبراز دور العوامل المادية و المثالية في تفسير الحروب و الصراعات.

[1] حمايدي (عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، المرجع السابق، ص 33.

1- دور العوامل المثالية في تحريك الصراعات المعاصرة: إذا كانت الواقعية التقليدية و الجديدة تركز على تعظيم المنطقة فهي حسب البنائيين لا تستطيع الإجابة حول كيف تمكن الفاعلون في العلاقات الدولية من تكوين هوياتهم الحالية و المصالح المتولدة عنها؟ و ما هو السبيل نحو تغير المصالح و الهويات مستقبلا؟

و بالتالي فالواقعية الجديدة تجعل لكل الوحدات في السياسة الدولية ذات هوية واحدة تنحصر في ضمان المصالح و المكاسب و بالتالي فهي هوية ثابتة لا تتغير مهما تغيرت الظروف و تحولت المعطيات كظهور فواعل جديدة أو قضايا أخرى بخلاف البنائية و التي تعتبر هوية الدول و تحديدها لحقيقتها متغيرة تعتمد على الأطر التاريخية و الثقافية و الاجتماعية.

لهذا فإن فهم الهويات و تأثيرها في المصالح و الأولويات يساعد أكثر على فهم السيادة الدولية ذلك أن هوية الدولة تحدد طبيعة سلوكاتها و أولوياتها المستقبلية، كما أن الدولة تفهم الدول الأخرى انطلاقا مم تعكسه هويتها عليهم و بالتالي ملاحظة انعكاس ذلك على سياستهم العكسية و التي تقوم من خلالها بإعادة إنتاج هويتها من خلال التفاعل الاجتماعي كما أن منتج الهوية لا يتحكم في الآثار المتركبة أو التي تنعكس على الآخرين و إنما هيكل التفاعل الاجتماعي هو من يفرض ذلك.[1]

فالهوية هي الأساس الذي يقوم عليها التيار البنائي كونها تشكل رابطا هاما بين البيئات الهيكلية و المصالح ولا يمكن حصرها في المصالح لأن الهويات تظهر حقيقة الفاعلين فهي تحدد النوع الاجتماعي و الكيان القائم أما المصالح فهي تشير إلى رغبة الفاعلين و غاياتهم، و و بالتالي فالهوية أسبق من المصلحة ذلك أن الفاعل لا يمكنه تحديد مصلحته إلا إذا

[1] حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمة، مجلة: عالم الفكر، الكويت، ص1.

كان مدركا لنفسه و قدراته، كما أن الهوية وحدها غير كافية لتفسير الأفعال فالهوية من غير مصالح تنقصها الرغبة الدافعة، كما أن المصالح بدورها من غير هوية تنقصها الوجهة.[1]

و تؤكد البنائية على أن المثل تلعب دورا تفسيريا، إذ أنها فهم جماعي ذو أثر على أفعال الفاعلين بشكل يحدد هويات الفاعلين و مصالحهم و لا تقتصر على تنظيم السلوك فقط، فالمثل ليست بناء فوقيا تقوم على قاعدة مادية بل هي تساعد في تكوين هذه القاعدة و عليه فإن الوكلاء و الهياكل تتفاعل و تكون بعضها بعضا.[2]

تكمن ضرورة الهويات في العلاقات الدولية و المجتمع المحلي على سواء، في كونها تشكل مستويات التنبؤ و النظام، و التوقعات الثابتة بين الدول تتطلب الدراية الكافية بالهويات في حالة الثبات و التي تعطي فهما واضحا لأنماط السلوكات المتوقعة من الأطراف الدولية، فالعالم من غير هويات معناه وجود فوضى و اضطرابات و غياب الاستقرار و الاطمئنان أي أنه مخترق أمنيا يستعصى في ظله التوصل إلى حلول و بالتالي فهو عالم أكثر خطرا من الفوضى الدولية ذاتها.

و هذا ما يبرز دور العوامل المثالية في تحريك و تغذية الصراعات في العالم.

كما حاولت البنائية تقديم تفسيرات و تحاليل كافية تظهر تأثير الأفكار و المثل و دورها في تحديد طبيعة الواقع الدولي و صياغته، و التأثير على سلوكات الفاعلين فيه و كمثال على ذلك "التغيير السلمي داخل الإتحاد السوفياتي و حل الصراع بفعل التغير في الأفكار و قيم النخب الحاكمة أو تصورات القيادات" من خلال تبني أفكار و رؤى جديدة New-thinking و هذه المعتقدات هي التي تميزت من نظرة الإتحاد السوفياتي للغرب على أنه عدو يجب دحره، و جعلته طرفا قابلا للتعايش، كنتيجة للقيم و الأفكار التي اتسمت بها القيادة السوفياتية أنذاك مع وصول ميخائيل غورباتشوف و انفتاحه على الغرب و النموذج الرأسمالي و الذي تجلى بوضوح في البروسترويكا و الغلاسنوست و التي مثلت إعادة لصياغة سياسات جديدة داخل الإتحاد السوفياتي.

[1] المرجع نفسه، ص 10.

[2] Jeffery T Checkel : The constructivist turn in international relations theory, world politics, vol 50, N°2 (January 1998). Pp. 327-328.

- المعضلة الأمنية حسب الطرح البنائي:

اعتبر البناءون أن التفسير الواقعي للمعضلة الأمنية تميز بالمطلقية حيث اعتبروا التهديد شكلا واحدا في كل الحالات و هذا غير صحيح بالنسبة للبنائين فمثلا، الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر إلى السلاح النووي الفرنسي باعتبارها دولة عضو في حلف الناتو، بنفس الشكل الذي تنظر به إلى السلاح النووي الإيراني أو الكوري الشمالي و هذا الفرق يكمن في الفكرة المكونة لدى القيادة الأمريكية بخصوص كل طرف مما ذكرناه على الرغم من أن الخطر النووي مشترك بين فرنسا و إيران و كوريا الشمالية و أمريكا تدرك ذلك و بالتالي فالطرح البنائي للمعضلة الأمنية يتركز في البحث عن التفاعلات و التكوينات الاجتماعية للفواعل في إدراك الحالة المدنية، لهذا مثلت الأوضاع الحاصلة في عالم ما بعد الحرب الباردة أرضية مناسبة مكنت البنائين من إعطاء حجج كافية من خلال التركيز على متغير الثقافة و أثر الأفكار و القيم و المعايير و هو ما أشار إليه بيتر كاتزنشتاينسكي تفسيره للأسباب التي جعلت ألمانيا رغم تمكنها في مجال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة إلا أنها لم تسعى إلى توظيفها و اعتمادها في سياستها العسكرية و هذا يبرز أهمية المتغير الثقافي و تبني أفكار و تصورات جديدة مغايرة لما كانت قبل الحرب الباردة و تأثيرها في سلوكات الدول التي تميزت بعقيدة عسكرية أساسها التوسع باستخدام القوة و الإمكانيات المادية الذاتية على حساب الوحدات الأخرى في النظام الدولي، و بالتالي فقد انسجم و توافق الطرح البنائي مع جملة التحولات الدولية الجديدة خاصة ما تراجع مفهوم الدولة القومية و قضية السيادة، و تحول طبيعة الصراعات ببروز النزاع الإثني و الطائفي و العرقي كثيرة أساسية للصراع المعاصر بعد الحرب الباردة.[1]

انطلقت البنائية في تقديمها للبديل الأمني من خلال نقدها اللاذع للنظريات الأخرى و ذلك من خلال:

1- فشل النظرية الواقعية في وضع السيناريو الأمثل و الصحيح لنهاية الحرب الباردة بسبب تركيزهم على العوامل المادية و توزيع القوة في النظام الدولي و بالتالي فسقوط الإتحاد السوفياتي حسب البنائيين ليس سببه قوة الولايات المتحدة الأمريكية و لكن حقيقة الأمر تكمن في التغير الذي طرأ على السياسات الجديدة التي تبناها غورباتشوف، أي الأفكار

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 447.

الجديدة للقيادة الجديدة للإتحاد السوفياتي من تعايش سلمي و انفتاح على الغرب هو ما عجل بتراجع القوة السوفياتية و ليس الخلل في القوة و الدليل على ذلك أنه حتى بسقوط الإتحاد السوفياتي إلا أن روسيا بقيت قوة عسكرية و نووية هائلة في النظام الدولي و العالم و بالتالي فالطرح البنائي كان سليما إلى حد كبير مقارنة بالواقعي.

2- افتقار المنظور الواقعي و غيره من النظريات إلى المرونة في فهم الأسباب العميقة لزوال الإتحاد السوفياتي من خلال تركيزها على التحولات البيئية الدولية، و إهمالها للخصوصيات الداخلية أو البيئية المحلية للإتحاد السوفياتي و بالتالي هذه النظرة الضيقة هي ما جعلت البنائين يؤاخذون الطرح الواقعي في تفسيره لنهاية الحرب الباردة.[1]

ما ميز التحليل البنائي للظاهرة الأمنية في الصراع هو ازدواجية التحليل لـ:

- علاقة الهوية بالمصلحة و تأثيرها في تكوين السلوكات الأمنية للدول و ليس الفوضى كما تنادي به الواقعية الجديدة.
- اعتبر اسكندر واندت أن الفوضى الدولية هي من إيجاد الدول و نتيجة لممارساتها و ليس قاعدة ثابتة و وضع مسلّم به.
- إن اهتمام البنائين بعامل الهوية Identityمكنهم من الاستحواذ و تقديم تفاسير و تحليلات أكثر منطقية و توافقا و تماشيا مع الأشكال الجديدة للصراع خاصة ما بعد الحرب الباردة كونها صراعات داخلية محركها الأساسي هو متغير الهوية و الذي كبّد النظريات الأخرى فشلا ذريعا و ترافقا في طروحاتها، لأن اهتمام البنائين بالأفكار و دور عامل الإدراك و المعايير أعاد صياغة مصالح الدول بشكل جديد يعكس سلوكياتهم الدولية ليس في إطار الصراع فقط بل أيضا التناقض و التعاون و التنسيق أيضا.[2]

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص447.
[2] جون بيلت، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 397.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : دور البعد الحضاري في العلاقات الدولية واثره في تحريك الصراع ما بعد الحرب الباردة.

لقد أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة عدة معطيات جديدة أسست لعالم ما بعد مرحلة الصراع الإيديولوجي خصوصا مع تفشي تيار العولمة و ما صاحبه من اختلالات على مستوى النظام الدولي الجديد بمؤسساته الجديدة و التي أنتجت لنا علاقات دولية معاصرة أكثر تعقيدا و أكثر تهديدا للسلام العالمي خصوصا مع تنامي قضايا الإرهاب و زيادة معادلات العنف و الانقسامات الإثنية والعرقية و ظهور التعصب الديني و حماية الثقافات المحلية و حفظ التراث كل هذه الأمور شكلت عوامل لبروز بوادر صراع من نوع جديد أكثر ضراوة و أطول عمرا لأنها صراعات تمس الجوانب القيمية والثقافية و التي يصعب المساس بها أو التنازل عنها أو تعبيرها لأنها متجذرة و ممتدة في التاريخ البشري فهي كنز إنساني بالنسبة لأي جماعة بشرية علة وجه الأرض و على هذا الأساس حاولنا في هذا الفصل تركيز الاهتمام على البعد الحضاري في العلاقات الدولية المعاصرة من خلال دراسة ظاهرة الحضارة بداية بتعريفها و استظهار أغلب مفاهيمها اللغوية و الاصطلاحية و إبراز أهم الفروقات بين مفهوم الحضارة وأهم المفاهيم المرتبطة بها أو المتداخلة معها كالثقافة، و أيضا خصصنا مطلبا لدراسة الدين و ارتباط الإسلام بالحضارة كل هذا تم دراسته في المبحث الأول لهذا الفصل.

في المبحث الثاني حاولنا تبيان أهمية البعد الحضاري في العلاقات الدولية خصوصا الكتابات والتآريخ الأولى و التي اهتمت بدراسة البعد الحضاري في سياسات الدول و أهم الدارسين الذين اهتموا بإبراز دور العوامل الحضارية في تفسير طبيعة الصراعات التي ستكون مستقبلا، و أيضا حاولنا إبراز موقع أطروحة صدام الحضارات ما بين نظريات العلاقات الدولية و تصنيفها ما بقى النظريات الكبرى أو النظريات الصغرى الجزئية و حاولنا تحليل براد يغم صراع الحضارات حسب صموئيل هنتنغتون و موقفه من صراعات عالم ما بعد الحرب الباردة بناءا على خارطة توزيع الحضارات المعنية بهذه الأطروحة، و في المبحث الثالث استعرضنا أبرز مكونات

الحضارة و أوضحنا كيفية تأثيرها في إثارة الصراع ذو الطبيعة الحضارية و تتمثل هذه المكونات في المكون الديني و المكون اللغوي إضافة إلى المكونات القيمية و البنى المعيارية و دورها في تغذية صراعات اليوم.

المبحث الأول: الحضارة في إطارها العام

إن فهم الحضارة بوصفها إبداع إنساني في جميع الميادين الفنية و العلمية و الهندسية... لا يتأتى من خلال ضبط المفهوم بالتعريف فقط و إنما تستدعي دراستها إحاطة شاملة بمختلف جوانبها كمعرفة خصائصها و بعض مكوناتها و حتى عوامل قياسها و عوامل أفولها، فالاهتمام بدراسة الشكل الكلي للحضارة يعطينا فهما كافيا لمدلولاتها رغم اختلاف الرؤى من عربية أو غربية و هذا ما سنتطرق إليه في ثنايا هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على مفهوم الحضارة و مختلف التعاريف المتعلقة بها واصطلاحها الغربي إضافة إلى الأسرة للارتباط الموجودين بين الحضارة و الثقافة و الحضارة و الدين أيضا، كمفهومين لا ينفصلان عن الجوهر الحضاري، لما لهما من قيمة كبرى في التاريخ الإنساني منها جزء لا يتجزأ من الحضارة في أكمل صورها.

المطلب الأول: مفهوم الحضارة

ورد مصطلح الحضارة في المعجم السياسي على أنه يشير إلى معنيين: إما أنه عملية التحضر أو التقدم أو المركبة، و إما أنه التحول الإنساني في إطاره العام من شكل بسيط إلى شكل أكثر تعقيدا أي حالة أكثر تقدما من السابق هي مجال التقنيات المستحدثة أو الثقافة السائدة و قد وظف الرومان القدامى هذا المصطلح بمعنى: "عملية التعذيب و التأديب"، في إشارة إلى محاولة إحداث نوع من التحول في سلوك الأفراد عبر تأديبهم و بالتالي إكسابهم نمط تفكير و ثقافة حضاريين، يعتبر ما وصلت إليه الحضارة الرومانية من توسع و رقي.[1]

[1] د. وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 145،146.

كما ارتبط هذا المصطلح بالتقدم القانوني و السياسي و المعتقدي و التنظيمي و السلوكي وبشكل عام الحضارة عملية تقدم تاريخية بدأت أولى إرماماتها من الاعتماد المباشر على الطبيعة إلى محاولة السيطرة عليها بالعمل المرفوق بوضع نظم للعلاقات الإنسانية.[1]

و هذا ما يظهر حاليا من خلال التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة العالمية التقنية على مستوى الصناعات و ميادين الاتصال المعلوماتية و النقل كلها مظاهر توحي بالتقدم و الازدهار الحضاري للمجتمعات عبر التاريخ.

كما أن التقصي اللغوي للفظ الحضارة في المعاجم العربية كالقاموس المحيط للفيروز إبادي يدمر الحضارة في: "الإقامة في الحضر"[2]، و سنشير لاحقا إلى هذا المعنى الذي يراد به المدنية عند تفريقنا بين الحضرية و المدنية.

و حسب ابن خلدون فإن الحضارة هي: "غاية العمران، و نهاية لعمره، و مؤدية لفساده".

من خلال تعريف خلدون نلاحظ تركيزه الشديد على أمرين:

1)- الأولى أنه يفسر بأن الحضارة غاية العمران أي أنها أسس و أرقى نتيجة و أعلى مرتبة لها و من مظاهرها التعمير و البناء و التشييد.

2)- الثانية أنه يعتبر حالة التوسع في العمران مؤدية إلى حالة عيش رغدة و مترفة و رفاهية شديدة تكون سببا أساسيا في تهاوي الحضارة القائمة بسبب حدوث خلل في الثقافة و انحلال خلقي يحول الحضارة من حالة القوة و التماسك إلى حالة الضعف و الانحدار إلى غاية التلاشي.[3]

[1] مرجع سابق، ص 146.
[2] د. صبحي الصالح، الإسلام و مستقبل الحضارة، ط1، بيروت: دار الشورى، ص17.
[3] نفس المرجع ص 17.

و من جانب آخر ظهرت كلمة حضارة في اللغة الفرنسية بمعنى "Civilisation" [1] و ذلك عام 1734م مع عصر الأنوار و تنحدر من Civilisé أي متحضر المشتقة من الفعل Civiliser و من Civil بمعنى تمدين و متحضر المشتقة من اللاتينية Civilité و أيضا Cité أي المدينة أو الحاضرة المشتقة من كلمة Civitas و بالتالي نلاحظ الارتباط الوثيق لكلمة حضارة بمعنى الانتماء إلى المدينة، أو الجماعة المنظمة في إطار الدولة حاليا باكتسابهما ، كما يرتبط هذا المصطلح بمفهوم التهذيب، فالإنسان المتحضر هو إنسان مهذب في سلوكه، حضاري في تصرفاته و أفعاله و هو أيضا برجوازي في تعاملاته.[2]

يظهر لنا من خلال هذا التعريف الربط الواقع بين الحضارة بوصفها نمطا معيشيا مقصورا على المدينة أو الحاضرة دون القرية أو الريف كما هو مفهوم من معناه و أن الإنسان المتحضر هو الذي يستقر بالمدينة و من صفاته أنه مهذب في سلوكه، أيضا نلاحظ ورود كلمة برجوازي في إشارة إلى الحضارة في شقها الرأسمالي أي الحضارة الغربية تحديدا و ما تشتمل عليه من خصائص اجتماعية و ثقافية و علاقات إنتاج إضافة إلى العقائد الدينية.

خلال القرنين 18 و 19 ارتبط مفهوم الحضارة بحالة التحضر، و لكن ليس أي تحضر كان، وإنما التحضر من خلال اكتساب الصفات و السلوكات و أنماط عيش العالم المتقدم و الذي كان يمثله الإنسان الأوروبي، معنى ذلك أن مفهوم الحضارة في تلك الفترة انزوى ناحية أوروبا و ما اشتملت عليه من أنماط حياة فكرية و سياسية و اقتصادية و ثقافية... إضافة إلى بروز حركة الصناعة و ما رافقها من

[1] رولان بريتون، جغرافيا الحضارات، تر: خليل أحمد خليل، بيروت، 1993، ص19.
[2] نفس المرجع، ص 19.

تقدم تكنولوجي أدى إلى إحداث هوة كبيرة أصبح على أساسها يحدد الشعوب المتحضرة و الشعوب الأقل تحضرا أو منعدمة الحضارة، من خلال التناقضات التالية:[1]

أ)– وجود تناقض بين:

1- مركز ديناميكي يتميز بالإنتاج و الإبداع و الابتكار أي أوروبا.

2- أطراف جامدة تتميز بالاستهلاك دون الإنتاج أي بقية العوالم غير الأوروبية.

ب)– وجود تناقض بين:

1- مجتمعات حارة منضوية في مسار تطوري تسهم فيه التراكمات في مجال الخبرات و العطاءات والابتكارات المتجددة.

2- مجتمعات باردة ميزتها الجمود و التخلف في الأفكار و الاعتماد على نفس التقنيات و العادات (مجتمعات متوقفة عند حد معين من التقدم).

ج)– وجود تناقض بين:

1- مجتمعات تاريخية أدت بها كتاباتها و إسهاماتها العلمية نحو تحقيق المزيد من التقدم و النماء على مستوى الوعي.

2- مجتمعات لا تاريخية أي لا تاريخ لها فهي منعدمة الأثر مجتمعات ما قبل تاريخية فهي بدائية.

د)– وجود تناقض بين:

1- الحضارات التاريخية و التي عرفت الكتابة كالفراعنة و حضارة بلاد الرافدين.

2- الحضارات غير التاريخية و التي لم تعرف الكتابة فهي جاهلة بها كالحضارات الإفريقية و الأسيوية.

هـ)– وجود تناقض بين:[1]

[1] د. محمد رياض، الإنسان: دراسة في النوع و الحضارة، بيروت، 1974، ص184- 185.

1- الإنسان المتحضر أي إنسان المدينة أو الحاضرة.

2- الإنسان المتوحش أي الإنسان الهمجي أو الغابي.

و)- وجود تناقض بين:

1- الغرب و هو رمز التقدم و التحضر.

2- الشرق من التخلف و البربرية.

م)- وجود تناقض بين:

1- مجتمع الطبيعة و هو بدائي.

2- مجتمع الثقافة أي شعب ثقافي متحضر في طريقة تفكيره و عيشه.[2]

و مم سبق يتبين لنا من جملة التناقضات الموجودة ذات الطرح الأوروبي خصوصا في القرنين 18 و 19 نظرة الحضارة الأوروبية لباقي المجتمعات الإنسانية و بالتالي نلاحظ بداية التوظيف الإيديولوجي للحضارة و تركيزها في حضارة أوروبا الغربية و بالتالي بداية ظهور العداء الحضاري و الشعور بالتفوق الأوروبي على سائر المجتمعات البشرية و التي حاولت لاحقا أوروبا فرض نموذجها الحضاري على سائر شعوب العالم من خلال سلوكها بالإمبريالي و أن أوروبا تحمل على عاتقها مسؤولية مفادها إيصال رسالة حضارية لجميع مجتمعات العالم و لو اضطرها ذلك إلى تعنيف هذه المجتمعات و التي تعاني حسب أوروبا من تخلف حضاري و فكري لابد من تهذيبه.

و بالرجوع إلى تحديد الفروق بين الحضارة و المدنية ما يمكن قوله حسب المعجميين العرب أن الإقامة في الحضر ليست بعيدة عن مفهوم الحضارة، إلا أنها تمثل مظهرا بسيطا من مظاهرها ذلك أنه من

[1] نفس المرجع، ص 184 .
[2] مرجع سابق، ص 185

الممكن أن تنشأ حضارة في قرى إذا ما شهدت استقرارا و استمرارا في الإقامة، أما الإقامة بالمدن[1] والعواصم فلا يشكل عنصرا ذاتيا جوهريا في مفهوم الحضارة أو الحياة الحضارية، أي أنه يدخل في إطار المدنية، و التي ساهم التطور التكنولوجي في إبراز الفرق الواضح بينها و بين الحضارة، إذ اعتبر العالم الإنتربولوجي تايلور أن الحضارة تتسم بالشمول و الكلية و أنها تتميز بالتعقيد و تشمل كل نواحي الحياة من معرفة و عقيدة و فن و أخلاق و قانون و تقاليد و كل ما يرتبط بالإنسان، في حين ذهب أودوم إلى إبراز الخصوصيات الجزئية للمدنية من خلال حصرها في خمس مزايا أساسية تتفرع عنها أجزاء كثيرة وهذه المزايا تشمل:[2]

1- المدنية ظاهرة تنشأ في المدن فهي قائمة على ظاهرة التجمع في إطار محدد ملائم للنشاطات الإنسانية.

2- لابد من الصناعة الفنية لأنها السبيل الوحيد لتلبية حاجات الحياة المدنية كالتكنولوجيا و التقنيات الحديثة.

3- المكانة الاجتماعية تقاس بمدى الاهتمام بالبحث العلمي.

4- السعي المتواصل للتجمع في إطار كيان تنظيمي مهيكل أي الدولة.

5- قيادة و إدارة الشؤون السياسية و الاقتصادية بالاعتماد على دعائم علمية تكنولوجية.

و ما يمكننا الإشارة إليه مم سبق في إبراز الفرق بين الحضارة و المدنية أن الحضارة تراث أمة وامتداد في الماضي و التاريخ، يتجدد مع مرور الوقت و يتتابع بإطراء و لو أنه يشهد تراجعا و فتورا، أما المدنية فهي نظام دولة أساسها ظاهرة الصناعة و التوسع في العمران، و التي و إن طالت لابد أن تأفل في أجلها المحتوم و التي عبر عنها القرآن واصفا ظاهرة الموت المجتمعي،قال عز و جل: {و لكل أمة

[1] د.صبحي الصالح، مرجع سابق،ص 19-20.
[2] مرجع سابق ص 19-20

أجل، فإذا جاء أجلهم لا يستأجرون ساعة و لا يستقدمون[1]}

و قال أيضا: {مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ[2]} فيظهر من خلال الآيتين أنه يقصد الأمة دون تراثها، مع أنه يشير ضمنا إلى الدولة ونظامها و المدنية و أركانها، و أنماط الصناعات فيها، و هذا ما يثبته قوله عز و جل: {كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاء وَالأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ[3]} و بالتالي يظهر لنا الفرق جليا بين المدنية و التي تعتبر مرتبة من مراتب الحضارة و صورة من صورها، و أن إتقان الفنون و الصناعات و الهندسة و مختلف العلوم و تفاوتها من قطر لآخر، يعد مظهرا مباشرا من مظاهر المدنية، لكنه في الجهة المقابلة يعد مظهرا غير مباشر من مظاهر الحضارة، و بالتالي فإن الرقي الصناعي و التقدم التكنولوجي الذي نشهده في العصر الحديث لا يعبر عن نمط حضاري شامل لكل المجتمع الإنساني و إنما هو عبارة عن جانب خاص من جوانب المدنية الصناعية و التي جعلت التقنية و الآلة رمزين لحضارة القرن العشرين.

بشكل محدد فإن المدنية تنحصر في السياسة و الاقتصاد و التكنولوجيا في حين تشمل الحضارة الفنون و الآداب و الديانات و الأخلاق، و أن المدنية هي ما نستخدم، أما الحضارة فهي ما نحن.

و بالتالي فإن كثيرا من المفكرين الألمان كتوماس مان و راتناو و غيرهما قرروا اعتبار الحضارة الروح العميقة للمجتمع أما المدنية فوصفوها بالآلة الصماء.[4]

و يمكننا استعراض مجموعة من التعاريف المختلفة للحضارة عند جموع الأكاديميين و المفكرين على اختلاف رؤاهم حيث اعتبرها ول ديورايت: "أنها نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة في

[1] سورة الأعراف، الآية 33.
[2] سورة الحجر الآية 5.
[3] سورة الدخان، الآيات 26،30.
[4] د. صبحي الصالح، مرجع سابق، ص21.

إنتاجه الثقافي و هـ تبدأ حيث ينتهي الاضطراب و القلق لأنه إذا ما أمن الإنسان من الخوف تحررت نفسه و تهيئت للإبداع و الإنتاج و بعد ذلك لا تزال الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضي في طريقه إلى فهم الحياة و ازدهارها".[1]

ما يثير الانتباه من تعريف ديورانت أنه اعتبر البدو و القبائل التي تعيش في الأدغال أي الهمج متمدينين و لكن بتحفظ لأنهم أيضا في نقلهم لتراث عيشهم القبلي إلى أبنائهم من أنظمة و عادات وأنشطة و أعراف و مبادئ اكتسبوها في صراعهم المرير من أجل البقاء كل هذه الأمور تدخل حسبه في دائرة الحضارة.

كما عرف وليام هاولز الحضارة بأنها: "كل ما يساعد الإنسان على تحقيق إنسانيته" و حسب أرلوند توينبي فإن الحضارة تتمثل في: "الكنيسة الكاثوليكية و التي تحافظ على الشرارة الإلهية الخلاقة" كما حدد معالم الحضارة من خلال تعبيره قائلا: "إنما حصيلة عمل الإنسان في الحقل الاجتماعي والثقافي، و هي حركة صاعدة و ليس وقائع ثابتة و جامدة، إنها رحلة حياتية مستمرة لا تقف عند مينائها" كما عرفها كلود كايفون بأنها: "عملية تاريخية نمطية أو اعتيادية و نفسية و أصولية"، فهي عملية تاريخية لأنها قد تدخل حسب كلود في إطار التقليد الاجتماعي، و هي نمطية اعتيادية لأنها تشمل القواعد و القوانين و المثل، و نفسية لأنها تستلزم وجود أنمطة للتعليم إضافة إلى العادات، وأصولية لأنها لا يمكن أن تتم دون استخدام للأدوات و الآلات و تطبيق للأفكار و الرموز.[2]

المطلب الثاني: الحضارة و ارتباطها بالثقافة

تعد الثقافة من بين أبرز المفاهيم بل و أهمها نظرا لتداخلها المباشر مع مفهوم الحضارة، ما أدى إلى وجود خلط كبير جعل التمييز بين المفهومين أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا، لدى جمهور الأكاديميين

[1] أنظر موقع حراء : www.hiramagazine.com بتاريخ 2015/03/18 الساعة 10 :30
[2] د. محمد رياض، مرجع سابق، ص184.

و الدارسين، ذلك أن الثقافة تشكل وعاءا فكريا و مدخلات عقول الأفراد في المجتمع، و أن الإنسان في حد ذاته يشكل ظاهرة ثقافية فريدة من نوعها، و بالتالي يظهر ذلك التشابه الكبير بين الثقافة والحضارة، الأمر الذي يؤكد وجود ارتباط وثيق بين المفهومين و هو ما سيتم تبيانه عبر استظهار أهم معاني الثقافة و كبداية لابد من الإشارة إلى مفهوم الثقافة أو Culture بالفرنسية و التي ظهرت خلال القرن 13م لتتلوها كلمة مثقف و مزارع، إلا أن معناها الفكري كإشارة لها على أنها معرفة و تربية و سلوك و علم لم يظهر إلا مع القرن 15م من خلال اشتقاقاتها اللغوية الفرنسية كـ: Cultiver مثقف و Cultuve و زرع و Inculte.[1]

كما يوجد شبه اتفاق على أن الثقافة هي نتاج تراكمي لعدة قرون، و أنها نشاط إنساني متكامل و جماعي يتضمن عمليات التدخل و التفاعل و التعديل تجاه الطبيعة و السلوك و من أهم التعريفات الأنتربولوجية للثقافة ما يلي:

عرفها كيلباتريك (Kilpatric) بأنها: "كل ما صنعته يد الإنسان و عقله من أشياء و مظاهر في البيئة الاجتماعية، أي أن كل ما اخترعه الإنسان أو ما اكتشفه و كان له دور في العملية الاجتماعية".[2]

و تعرف أيضا بأنها: "وسائل الحياة المختلفة التي توصل إليها الإنسان عبر التاريخ، الظاهر منها و الضمني، العقلي و اللاعقلي، التي توجد في وقت معين و التي تكون وسائل إرشاد توجه سلوك الأفراد في المجتمع.

عرفها نيلز Nilles: "بأنها جميع طرائق الحياة التي طورها الإنسان في المجتمع"، و من زاوية تاريخية للثقافة فقد نظر إليها على أنها "رواسب تاريخية"، أي أنها مجموعة عمليات تاريخية، تتراكم على

[1] رولان بريتون، المرجع السابق، ص80.
[2] د. عبد الله الرشدان و د. نعيم جعنين، المدخل إلى التربية و التعليم، الأردن، عمان، 1994، ص194.

السياق التاريخي الحضاري و تترسب في الزمان، فهي تنمو و تنتعش و تترقى كما أنها قد تنتقل من منطقة إلى أخرى.[1]

ما نستنتجه من التعاريف السابقة أن الثقافة هي كل ما أوجده الإنسان هي بيئته من آثار ناتجة عن تدخل الإنسان لتعديل الطبيعة أو تعديلها بإضافة عناصر بشرية على الوجود الطبيعي، و بالتالي فإن الطرح الغربي لمعنى الثقافة يبرز لنا طبيعة الارتباط بين الحضارة و الثقافة، إذ يعتبر هذه الأخيرة الوعاء الفكري و الروحي لمجتمع ما و لحضارة ما يشكلان جزءا صغيرا من جسم حضاري واسع و كثيرا ما يميزها عن الجسم الكلي اللغة بشكل محدد و لهذا نقول ثقافة فرنسية كجزء ينتمي لحضارة أوروبية غربية تمثل الكل الذي ينتمي إليه الجزء الفرنسي و نقول مثلا ثقافة عربية ضمن حضارة إسلامية و بالتالي تصبح الثقافة وفق هذا الطرح تمثل الجزء بالنسبة للحضارة و التي تشكل الكل.

و الملاحظ أن مفهومي الثقافة و الحضارة يتقاربان و يتباعدان و يتداخلان من حيث التعريفات الخاصة بهما و أيضا من ناحية شمول أحدهما للآخر، فمنهم من يرى أن كلا المفهومين لهما نفس المعنى، و منهم من يعتبرون أن الحضارة تمثل شكلا من أشكال الثقافة خاصة حينما تصل إلى درجة التعقيد ومنهم من يعتبر الحضارة أشمل من الثقافة و أن الثقافة ليست إلا جزءا منها، و هذا ما يفسر كثرة التعاريف الواردة لكليهما و المتميزة بالتضارب الشديد حيث تم حصر ما يفوق 160 تعريفا في اللغة الإنجليزية وحدها و هو ما جمعه كل من كروبير و كلاكهون في مجالي علم الاجتماع و الأنتربولوجيا فقط.[2]

من زاوية سوسيولوجية يعرف كروبير و كلاكهون الثقافة بأنها: "تتألف من أنماط مستثرة أو ظاهرة للسلوك المكتسب و المنقول عن طريقة الرموز فضلا عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية".

[1] المرجع السابق، ص197.
[2] فؤاد سعيد و فوزي خليل، الثقافة و الحضارة مقارنة بين الفكرين العربي و الإسلامي، ط1، دمشق: دار الفكر، 2008، ص 30.

فسوسيولوجيا توظف الثقافة لوصف كل شيء من النشاطات الفنية للنخبة، إلى القيم و الأنماط و الإيديولوجيا إضافة إلى موضوعات الدين، و القانون و ثقافة وسائل الإتصال و الثقافة الشعبية وتنظيم العمل.

في القرن العشرين أضاف كروبير و لنتون و كلايد الأشكال و القوالب النموذجية التي تدخل في إطار الثقافة و التي تعبر عنها فالأشكال و القوالب تشمل فن العمارة و الأزياء و الأدوات أي كإبداعات فنية و ممارسات سلوكية تشكل جزءا من المنتج الثقافي.[1]

و من زاوية أنتربولوجية تم التركيز على دراسة ظاهرة الثقافة أكثر من ظاهرة الحضارة، و ربط ظاهرة الثقافة بوحدة سكانية مستقلة أو جماعة بشرية محددة ذات خصائص ثقافية تميزها عن باقي الجماعات التي يضمها نفس المجتمع الذي تنتمي إليه، و بالتالي وجود تمايز في نسق القيم و الأفكار وألوان السلوك و التي يمكن أن نلحظها بوضوح داخل الجماعات الاجتماعية أو القومية، مثلا: "ثقافة الأمريكان السود" ضمن النسيج المجتمعي لأمريكا و بالتالي نلمح بجلاء استخدام مفهوم الثقافة الفرعية التي تتميز بها الأقليات المنتمية لمجتمع ذو ثقافة أكبر.

المطلب الثالث: الحضارة و ارتباطها بالدين

بعدما تبين أن جوهر مفهوم الحضارة يتركز في كونه بناءا ثقافيا تحقق في الواقع ليستحيل إلى بناء مادي ناتج عن التفاعل بين عالم الأفكار و عالم الأشخاص و عالم الأشياء، بيد أن تأثير الدين باعتباره عامل تنظيم نفسي، تأثير رئيس في الإنسان و المجتمع إذ أنه يعمل في صورة مبادئ موجهة تتطبع في ذاتية الإنسان لتصبح دوافع و وقواعد للسلوك و من هنا يتدخل الدين مباشرة[2] لتكوين الشخصية

[1] . المرجع السابق، ص33.
[2] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مشكلات العلاقات الاجتماعية، تر: د.عبد الصبور شهين، بيروت: دار الفكر، 1984، ص79.

العناصر الأساسية للشخصية الإنسانية و التي تكون الأنا الواعية في الفرد هذا ما يكشف أهميته الدور الاجتماعي و الحضاري للدين.[1]

و يشهد التاريخ الحضاري على أهمية دور الدين في الإقلاع أو البعث الحضاري، حيث يرى مالك بن نبي أن دورة الحضارة تبدأ عندما تدخل فكرة دينية معينة أو عندما يدخل التاريخ مبدأ أخلاقي معين، و تنتهي عندما تتراجع هذه المبادئ أو يضعف العمل و الأخذ بهذه الفكرة الدينية الجديدة، وبالتالي فإن ميلاد أي جماعة في التاريخ مرتبط ارتباطا وثيقا بظهور فكرة جديدة داخل حركة المجتمع وتكون مستوردة بقيادة تعبيرية و بالتالي فالحركة الجديدة ستؤدي إلى خلق نموذج تربوي لبناء إنسان جديد متشبع بأفكار جديدة من شأنها أن تكون بمثابة نواة لمجتمع البشري المتميز بخصائص ثقافية معينة و في حالة قوة، و هذا المجتمع يقوم و يتحرك لأنه يشعر بضرورة الحركة و أهميتها و إلزاميتها.[2]

إن ميلاد الجماعة من الوجهة الثقافية دليل على ظهور منهج جديد للسلوك الاجتماعي و بروز اتجاه فكري، يحمل قيما تهدف إلى إعادة بناء المجتمع القائم و طبعه بطابع آخر، لما يتحول بعد إلى نظام ثقافي مولد للسلوك و النشاط الاجتماعي فعندما يصبح ثقافة اجتماعية فذلك إعلان بأن الجماعة قد بدأت رسالتها و دخلت بذلك إلى ميدان العمل الحضاري.[3]

و من المعلوم أن جزيرة العرب لم يكن بها قبل نزول القرآن إلا شعب بدوي يعيش في صحراء مجدية و حياة جاهلية و قد عبر عن ذلك جعفر بن أبي طالب مخاطبا النجاشي قال: "...كنا قوما أهل جاهلية نعبد الأصنام و نأكل الميتة و نأتي الفواحش و نقطع الأرحام و نسيء الجوار و يأكل منا القوي الضعيف".[4]

---

[1] مرجع سابق،ص79.
[2] مالك بن نبي، شروط النهضة، تر: عبد الصبور شهين، ط2، مصر: دار الفكر، ص 80.
[3] برغوث عبد العزيز بن مبارك، المنهج النبوي و التغيير الحضاري، سلسلة الأمة، عدد: 43، الدوحة وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، 1995، ص 108-109.
[4] ابن هشام، السيرة النبوية، المجلد 1 و 2، بيروت: دار الوفاق، 1995، ص332.

حتى إذا ما بزغ نور اقرأ و ثبتت القبائل العربية منذ تلك اللحظة التاريخية تحول هؤلاء البسطاء إلى دعاة إسلاميين تتجسد قيم خلاصة الحضارة الجديدة التي حملوها للعالم قرونا طويلة و استمروا في قيادة العالم خلالها نحو التمدن و الرقي و تجاوب الأمة مع وحي السماء هو الذي جعل لها تاريخا وحضارة.[1]

و مما سبق فإن مكونات البناء الحضاري تستدعي الغوص و الخوض في عناصره و التي تشمل جانبين مادي و معنوي، الأول يتركب من عالم الأشخاص و عالم الأشياء و الثاني يتركب من عالم الأفكار بأوسع معانيه و هو ما يعرف بثقافة المجتمع. و أن مفهوم الحضارة هو حاصل التفاعل بين الجانبين.

و لقد خلصنا إلى أن المفهوم الإسلامي للحضارة يقصد به استحضار الإسلام بمفاهيمه و قيمه و مقاصده و كلياته و هو ما يعبر عن مفهوم الثقافة الإسلامية و أن الحضارة لا تعني أكثر من الجهود المبذولة من قبل الفكر الإنساني للاستفادة من الأجهزة الكونية أي عالم الأشياء.

و يذهب مالك بن نبي إلى أن الحضارة مفهوم يمكن صياغته في شكل معادلة كيميائية: مشكلة الإنسان، مشكلة التراب، مشكلة الوقت و التي تمثل إشكاليات ثلاث للناتج الحضاري إضافة إلى توافر الإرادة الحضارية الإنسانية و إشرابها بالعناصر الثلاث الأخرى مع ما يسميها مالك بن نبي بالفكرة الدينية[2] و بالتالي فمشكلة الإنسان أو إنسان الحضارة هو الإنسان العقيدي المسلم أو إنسان الاستخلاف ، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا

[1] المرجع السابق ص 333.
[2] مالك بن نبي مرجع سابق، ص45.

اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾1

لقد أراد الله لنموذج الإنسان أن يكون خليفته في الأرض لذا رفع مكانته إلى أعلى مصاف وأسجد ملائكته تكريما و رفقة له: " ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾

فهذا الإنسان المستخلف المكرم ﴿و لقد كرمنا بني آدم﴾[2]

يتطابق مع الخطاب الإلهي و يستجيب لنداء الإسلام و يمارس وظائفه الأساسية من عبادة وإعمار و تبيغ للدعوة، و تعارف، فإنسان الاستخلاف الذي شاده النبي صلى الله عليه و سلم وصاغته السنة النبوية هو النموذج الذي دفع بالمجتمع الإسلامي الوليد إلى عالم الابتغاء الحضاري و عندما توقفت رسالة فذا الإنسان و لم تستطع الأجيال المتعاقبة تجديد العقد بهذه النوعية من البشرية الراقية تغير الإنسان من إنسان الاستخلاف أي إنسان الحضارة إلى إنسان التولي الحضاري الذي فتح أوسع أبواب التخلف الحضاري في المجتمع الإسلامي.

أما فيم يتعلق بباقي عناصر البناء الحضاري فتأتي الموجودات الكونية أو عالم الأشياء كما وصفه مالك بن نبي بالتراب في معادلة الحضارة في إشارة إلى القيمة الاجتماعية للتراب و التي تستمد من قيمة مالكيه ارتفاعا و انحطاطا، كما تحدث عنه باعتباره ظرفا مكانيا للحضارة و مصدرا طبيعيا من مصادر الثروة الزراعية بصفة خاصة و كيف أن الأمة الإسلامية حيثما تراجعت حضاريا تراجعت قيمة التراب

[1] سورة النور: الآية 55.
[2] سورة الإسراء: الآية 70.

وبدأت تتقهقر الأرض الزراعية و هذا التحول في التراب من الخصوبة إلى التصحر يؤدي إلى تحول في الحياة الاقتصادية.[1]

و على الرغم من التحديد الدقيق الذي قدمه مالك بن نبي لمصطلح التراب ضمن معادلته مع الإنسان و الوقت و أهمية هذا الجانب في قيام المدنية و العمران الحضاريين، إلا أن مالك بن نبي ضيق نطاق هذا العنصر و اختزله في التراب أو الأرض باعتبارها مصدرا للثروة الزراعية فقط، في حين تأتي الرؤية الإسلامية لتفتح آفاق التفكير الإنساني و حركته على ملكوت السماوات و الأرض بما فيهما و ما بينهما من كواكب و أفلاك و مجرات.[2]

فتلك الكلمة العمياء التي لا يستنس لها أي حجم علم يمكن أن يعتمد عليه و هي الطبيعة كما أن التراب لا يقوم هو الآخر مقام الكون أو المكونات التي خلقها الله و يسرها للإنسان و نثرها من حوله ليراها فيهتدي إلى عظيم جدواها و يسخرها في بلوغ أمانيه و غاياته.[3]

و الملاحظ أن هذه المكونات يمكن اعتبارها من عناصر ما أسماه مالك بن نبي بعالم الأشياء، يقول تعالى: "قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين و تجعلون له أندادا ذلك رب العالمين و جعل فيها رواسي من فوقها و بارك فيها و قدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ثم استوى إلى السماء و هي دخان فقال لها و للأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فقضاهن سبع سماوات في يومين و أوحى في كل سماء أمرها و زيّنا السماء الدنيا بمصابيح و حفظا ذلك تقدير العزيز العليم".[4]

إن إرادة الله شاءت أن يخلق الكون على هيئة صالحة حتى يؤدي الإنسان الدور المنسوب إليه، و الالتزام بالعمل الحضاري الهادف و البناء من أجل بلوغ الغاية التي خلق لها.

---

[1] مالك بني نبي، مرجع سابق، ص131.
[2] سليمان الخطيب، فلسفة الحضارة عن مالك بن نبي، دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1993، ص247.
[3] د.محمد سعيد رمضان البوطي، منهج الحضارة الإنسانية في القرآن، دمشق: دار الفكر، 1998، ص21.
[4] سورة فصلت، الآية، 12/9.

فلم يشأ الله أن يمهد العالم تمهيدا كاملا، و يكشف للإنسان عن قوانينه و أسراره كلها، لأن هذا نقيض الاستخلاف و التحضر و الإبداع و كلها عمليات تستلزم تحديا و استجابة و دأبا و ابتكارا تقود الإنسان إلى البناء الحضاري و الاكتشاف و بالتالي فإن الله عز و جل لم يشأ من جهة ثانية أن يجعل العالم على درجة من التعقيد و الصعوبة الطبيعية و الانغلاق و الغموض و التي يعجز الإنسان عن الاستجابة و الإبداع في ظلها، الأمر الذي يتنافى أيضا و مهمته الحضارية التي أنيطت به باعتباره خليفة لله تعالى على الأرض يسعى لإعمارها و الحفاظ على توازنها و عدم إفسادها.[1]

يقول تعالى: "وَ لَوْ بَسَطَ الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض و لكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير و هو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا و ينشر رحمته و هو الولي الحميد ومن آياته خلق السماوات و الأرض و ما بثّ فيهما من دآبة و هو على جمعهم إذا يشاء قدير".[2]

و يوجد الكثير من الآيات القرآنية التي تشير إلى هذا التسخير المتوازن الذي يتحدى الإنسان في غير إفراط و لا تفريط، إلى القدر الذي يثير استجابته و قدرته على الفعل و الإعمار، و يفتح في الوقت ذاته آفاق البشرية على عالم الأشياء التي خلقت مسخرة لنا للاستفادة الحضارية منها.

فالمنظور الحضاري الإسلامي يصوغ العلاقة بين الإنسان و الكون بموجوداته صياغة مستقلة عن المذاهب الفلسفية الأخرى، فتجعل من الإنسان سيدا في هذا الكون، و الفاعل المريد فيه الذي سخرت و أخضعت له مسبقا موجودات الكون لتلبية متطلباته في الأرض و إعماره للعالم على غنى الله.

أما بالنسبة للقيمة الحضارية للزمن فالوقت باعتباره عنصرا من عناصر البناء الحضاري و الذي يترجم عن نفسه في الليل و النهار و في ساعات العمل، يعد العملة الوحيدة المطلقة التي لا تبطل و لا تسترد إذا ضاعت، فالوقت يمكن أن يتحول إلى ثروة حضارية و قيمة اجتماعية و تنبهنا كثير من

[1] محمد سعيد رمضان البوطي، مرجع سابق، ص23.
[2] سورة الشورى، الآية: 29/27.

نصوص القرآن و الأحاديث الشريفة إلى قيمة الوقت و أهمية استغلاله حضاريا، قال تعالى: "و سخر لكم الشمس و القمر دائبين و سخر لكم الليل و النهار و آتاكم من كل ما سألتموه و إن تعدّو نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار".[1]

و في حديث لابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة و الفراغ".[2]

و قوله "مغبون" أي ذو خسران، و الفراغ معناه اتساع الوقت مع خلوه من العوائق و الشواغل و ما دام الوقت في الثقافة الإسلامية و لدى العقل المسلم نعمة مسخرة و مادة أولية من مواد الحضارة فإن عدم تفعيل هذه النعمة تفعيلا حضاريا بحيث يضيع الوقت هباء فنحن مسؤولون عن تفعيل نعمة الوقت و عدم التفريط فيها.

فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: "لا تزول قد ما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن شبابه فيم أبلاه، و عن عمره فيم أفناه، و عن ماله من أين اكتسبه و فيم أنفقه، و عن علمه ماذا عمل فيه".[3]

هذه الأسئلة توجه للمسلم يوم القيامة منها سؤالان عن كيفية استثماره لعنصر الوقت، الأمر الذي يدل على وجوب تحويل الوقت إلى ثروة حضارية و وعاء لحركة الإنسان الساعية إلى تحقيق الاستخلاف و الإعمار في الأرض.

[1] سورة إبراهيم، الآية: 34/33.
[2] الإمام بن العربي المالكي، عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص253.
[3] الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، بيروت: دار الكتاب العربي، ص306.

المبحث الثاني : البعد الحضـــــاري في العـــلاقات الدولية

المطلب الأول: بدايات الاهتمام بالمتغير الحضاري في العلاقات الدولية

بدأت الكتابات عن صراع الحضارات تشغل تفكير الكثير من الاستراتيجيين و المهتمين بالشأن الدولي و حقل العلاقات الدولية بالخصوص، حيث صار يأخذ نصيبا كبيرا من المساحات الإعلامية، الموجهة لدراسة و معالجة المسائل الدولية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر و ما أنجز منها من انعكاسات و تحولات مست مختلف أرجاء العالم و كان محورها صراع الحضارات و بالتالي يسير بنا الحديث نحو طرح السؤال التالي: ماهي الإرهاصات الأولى أو منطلقات الاهتمام بالمتغير الحضاري في العلاقات الدولية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال نجدها في دراسة المؤرخ الفرنسي بروديل في مؤلفه المتوسط و العالم، حيث تحدث فيه بشكل بارز عن أهم الحضارات التي يتشكل منها حوض المتوسط من حضارات حية وكامنة إذ خصص لذلك فصلا كاملا أسماه بـ "الحضارات فردوس البشر رحجيمهم"، و قد قسم المتوسط إلى ثلاث حضارات كبرى و ثلاث مجموعات ثقافية و ثلاثة أنماط أساسية في الاعتقاد و التفكير والعيش و الأخلاق و المأكل و اللباس و الحرف و المهن...إلخ، مجسدة في ثلاث شخصيات لا نهاية لأقدارها، إذ تنتقل بين القرون الطويلة، و تتجاوز حدود الدول.

تمثلت الحضارة الأولى في الغرب أي في إشارة إلى اللاتينيين و الرومانيين، و الحضارة الثانية هي الحضارة العربية الإسلامية، و بالتالي نستكشف تلك العلاقات القائمة على العداء بين الإسلام والغرب، حيث اعتبر بروديل أن الغرب إيثكروا الصليبية أما المسلمون فابتكروا الجهاد و عاشوه.

و من جهة ثانية يعد أرلوند توينبي من أوائل من كتبوا عن صراع الحضارات ففي محاضرة له عام 1947 بعنوان "الصراع بين الحضارات" و التي تضمنها أيضا كتابه "الحضارة في الميزان" إذ اعتبرت تلك

المحاضرة مرجعا ثمينا في العصر الحالي نظرا لقيمتها العلمية و التحليل الجيد الذي ارتكز عليها لاحقا التحليل الهنتنغتوني.

و قد اعتبر توينبي أن الحدث الأبرز و الأهم في القرن العشرين و الذي سيتوقف عنده المؤرخون في القرون القادمة، هو حادث صدام الحضارة الغربية بسائر المجتمعات الأخرى القائمة في العالم، وتكمن أهمية هذا الحدث في أنه يمثل خطوة مهمة نحو توحيد العالم في مجتمع واحد.[1]

و ذلك من خلال تحطيم التراث الاجتماعي الإقليمي للحضارات الأخرى عند اصطدامها بالتراث الاجتماعي الغربي، كما أن نوعية هذا التوحد الاجتماعي للعالم، لا تتمثل في ميدان الفنون الصناعية و الاقتصادية و لا في ميدان الحرب و السياسة و إنما تتمثل في ميدان الدين.

فحسب توينبي الديانات الأربع الكبرى ذات الرسالة العالمية التي تعوم اليوم في العالم في المسيحية و الإسلام و الهندوسية و البوذية الماهايانية التي ترتكز في الشرق الأقصى و التي تمثل في مجملها ثمرة الصراع الذي دار بين الحضارة اليونانية الرومانية و نظيراتها المعاصرة، حيث ينظر توينبي إلى تاريخ الحضارات على أنه تاريخ صراع و أن محور هذا الصراع بين الحضارات هو الدين الذي يمثل المرجع الأساسي في قيام أي حضارة.

ثم يأتي بعد ذلك صاموئيل هنتغتون مدير معهد جون أولوين للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفرد، و الذي أسندت إليه ما بين عامي 1977-1978 مسؤولية قسم التحليل و الاستشارات في مجلس الأمن القومي الأمريكي، ليصوغ أطروحته في صدام الحضارات متلقفا خطى فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ.

[1] .أنظر موقع اسلام ويب الساعة 21: 13,09/2015/ 22.http// :www.islameweb.net

يقول هنتنغتون: "إن الشعور بالانتماء إلى حضارة معينة سوف يكون له شأن متزايد في المستقبل و سوف يصوغ العالم إلى حد كبير التفاعل بين حضارات ست أو سبع هي الحضارات التالية: الحضارة الغربية و الحضارة الكنفوشيوسية و اليابانية و الحضارة الإسلامية، الحضارة الأرثوذوكسية، الحضارة اللاتينية، الأمريكية و ربما الحضارة الإفريقية و الصراعات المهمة القادمة سوف تقوم على طول الخطوط الثقافية التي تفصل بين هذه الحضارات".

و يعتبر هنتنغتون أن الفروق بين الحضارات في فروق أساسية تشمل التاريخ و اللغة و الثقافة والأهم الدين، فالدين مركزي في العالم الحديث، و ربما مثل هو القوة المركزية التي تحرك الناس و تحشدهم و هذه الفروق الثقافية سليت قابلة للتبديل أو الحلول الوسط و مع تحديد العلاقات المختلطة بقياس ديني أو إثني فتنشأ تحالفات في صورة متزايدة تشغل الدين المشترك و الهوية الحضارية المشتركة و بناءا على ذلك سيحدث صدام بين الحضارات.[1]

و في الأخير لا يزال الحديث طويلا عن الحضارة و كل ما يرتبط بها بداية بتبيان مفاهيمها الواسعة و الضيقة و اقترانها بمفاهيم الثقافة و المدنية و الحداثة مرورا بروحها و جوهرها المتمثل في الدين، فصراع الحضارات لم يقتصر على الدائرة الفكرية في الغرب و لم يبق في أدراج الاستراتيجيين و صناع القرار الغربيين كخيار مطروح و ظهر أنه ليس لعبة يتلهى بها الرأي العام في أطر مضبوطة تؤدي وظائف محددة و فقط.

ثم جاء الحادي عشر من سبتمبر ذلك الحدث الذي مزقه الستار الشفاف الذي كانت تتخفى خلفه كتل الحقد العنصرية، و التي ترجمت فيم بعد على أراضي العراق و فلسطين و مختلف بقاع الإسلام، و في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، ليعبر الغرب عن حقده الدفين بكل شراسة و بدون

[1] .أنظر موقع اسلام ويب الساعة .21: 13 .http// :www.islameweb.net.22/09/2015

تأنيب للضمير في فرنسا و هولندا و بلجيكا و إنجلترا، و المستهدف هو الإسلام هو عدو لابد من محاربته دون رحمة.

و بعد أن أخذت تجليات أطروحة صدام الحضارات تتمظهر على عدة أصعدة مستهدفة المتن دون مقدمات و التي هي حضارتنا و حاضرنا و مستقبلنا.

الأمر الذي يجعل من أطروحة حوار الحضارات مجرد هتافات لا طائل منها في ظل وجود سياسات تعرف تماما ماذا تريد و إلى ما تسعى و هذا ما سيتم الإجابة عن بعض مظاهره في الفصل الثالث من الدراسة من خلال إبراز بعض آثار و مظاهر الصراع الحضاري ما بعد الحرب الباردة والمسميات التي يختفي خلفها أصل الصراع.

المطلب الثاني: منظور صدام الحضارات في تفسير الصراع

لفهم ذلك حاول صاموئيل هنتنغتون الإجابة عن التساؤلات التالية: ماذا نعني بالحضارة؟ و ما دور الحضارة كفاعل محرك للعلاقات الدولية؟ و لماذا سيقع صدام بين الحضارات؟

1- مفهوم الحضارة حسب هنتنغتون:

يعرف هنتنغتون الحضارة انطلاقا من مستويين:[1]

- مستوى أدنى يشير إلى الحضارة في جزئياتها من هوية ثقافية و باعتبارها كيان ضمن إطار محلي يعني هو ذاته تنوعا ثقافيا داخل نطاق واحد ثم نطاق إقليمي أكبر منه، ثم نطاق قاري و عالمي واسع، أي داخل الدولة من قرى و ضواحي ثم النطاق الإقليمي بين الدول المتجاورة ثم القاري فالعالمي.

[1] محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة الإسلام، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص108.

– مستوى كلي أو شامل يعتبر من خلالها الحضارة كيانا ثقافيا واسعا، بل هو أوسع مستويات الهوية الثقافية و أعلاها على الإطلاق، و بالتالي فهنتنغتون يعتبر الحضارة شكلا أسمى للمجتمع أي صورة أرقى لمجتمع في أكمل نموه و هو مقياس تفوق مجتمع ما عن مجتمعات أخرى.

و على أساسه يمكن تصنيف البشرية إلى مجموعات تاريخية حضارية.

– و يقسم صاموئيل هنتنغتون الحضارات إلى ثماني مجموعات حضارية تشمل: الحضارة الغربية، الأمريكية اللاتينية، الإسلامية، الصينية الكونفوشيوسية، اليابانية، الهندية، السلافية الأرثوذوكسية، و يمكن أن نضيف الإغريقية أيضا، و هو يخص الحضارة الإسلامية بالاهتمام من بين الحضارات الأخرى لهذا يقسمها على ثلاثة فروع حضارية: العربية، التركية، الفراسية و الماليزية، هذا و يحدد هنتنغتون جوهر الحضارة فيما تشمل عليه من عناصر مشتركة كاللغة و التاريخ و العادات و الدين هذا الأمر الذي يعتبر القوة المركزية داخل أي حضارة خصوصا لقدرته الكبيرة في تحريك عواطف الأفراد و توحيدهم على أساسه يمكن التفريق بين الحضارات حسب خصائصها الجوهرية فالفرد يمكن أن يكون نصف عربي ونصف فرنسي و لكن من الصعب جدا أن يكون نصف مسلم و نصف كاثوليكي فالأهم في تمايز الحضارات هو الدين لهذا نرى أن لكل مجتمع اعتقاده الخاص فيم يتعلق بالله و الكون و الإنسان، والدولة، و الآباء، و الزوج، و الزوجة، و المسؤوليات و الحقوق و الواجبات و السلطة والمؤسسات...إلخ.[1]

[1] مرجع سابق ص 108-109.

2- أسباب التصادم الحضاري حسب هنتنغتون:

من ارتكازه على مفاهيم سوسيولوجية و تاريخية، يعتقد هنتنغتون أن عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح في حاجة إلى وجود تصور جديد صالح و مساعد لفهم و تفسير التحولات الدولية الكبرى التي يشهدها العالم بعد تلك الفترة.

و تمثل هذا التصور الجديد في أطروحة صدام الحضارات خصوصا و أن تقسيم العالم حسب إيديولوجية ليبرالية و أخرى شيوعية و عالم ثالث أصبح من الطوباويات، و أيضا تقسيم العالم إلى غني وفقير أو شمال و جنوب أو على أساس نظم ديمقراطية و أخرى غير ديمقراطية، كلها أمور غير مناسبة لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة كما يرى هنتنغتون.[1]

و بالتالي اعتبر هنتنغتون أن تصور الحضارة هو الخلق الطبيعي لعوالم للحرب الباردة الثالثة وعلى هذا الأساس فإن من بين العوامل و الأسباب التي يرتكز عليها هنتنغتون في تحديد طبيعة الصراعات القادمة على أساس الانقسام الحضاري ما يلي[2]:

1)- وجود اختلافات بين الحضارات في جوهرها من دين و لغة و ثقافة و تاريخ مشترك و التي اعتبرها هنتنغتون تمايزات أكثر حدة من التمايزات الإيديولوجية و السياسية فهي عادة من تولد صراعات معقدة و طويلة.

2)- شدة التفاعلات بين الحضارات و الشعور بالانتماء الحضاري المشترك داخل الحضارة الواحدة ذاتها و التي من شأنها حسبه أن توقض عداوات و أحقادا دفينة في التاريخ.

3)- تراجع دور الدولة كحامي و مصدر للهوية و عودة تأثير الدين إلى الواجهة كنتيجة لذلك إضافة إلى التحديث الاقتصادي العميق، و فتح المجال أمام الدين لظهور حركات أصولية في مختلف الديانات

[1] مرجع سابق، ص 116-117.
[2] مرجع سابق ص 117.

كالمسيحية الغربية و اليهودية و الهندوسية و أيضا الإسلام، حيث يستشهد في هذا الصد هنتنغتون بمقولة ويغل: "إن نزع الطابع العلماني عن العالم هو من الحقائق الاجتماعية المهيمنة في الحياة في آخر القرن العشرين، إن إحياء الدين... يوفر أساسا للهوية و الالتزام بتجاوز الحدود الوطنية و يوجد الحضارات"، فالدين في العالم المعاصر أصبح يشغل مركزا قويا لتعبئة الطاقات و تحريك المجتمعات.[1]

4)- تنامي الشعور بالتمايز الثقافي و الحنين للعودة إلى الجذور الحضارية لدى الثقافات الأخرى غير الغربية في ظل وجود الغرب في أوج قوته و ثقافته، فاليابان مثلا يسعى إلى استعادة أصوله الآسيوية، والهند تسعى إلى إحياء الميراث الهندوسي، و يوجد جدل واسع بين الترويس أو التغرب في روسيا، وإعادة الأسلمة في العالم الإسلامي، حيث يقول هنتنغتون: "إن غربا في أوج قوته يواجه كيانات ليست غربية ولدسها الإرادة و الإمكانيات للقيام بذلك".

5)- على خلاف التمايزات الإيديولوجية و السياسية فإن التمايزات الثقافية غير قابلة للتغيير إذ يمكن للشيوعي أن يصير ليبراليا و للأغنياء أن يتحولوا إلى فقراء أو العكس، و لكن الروس لا يمكن أن يتحولوا إلى أستونيين أو للأردنيين أن يصبحوا أرمن فهي الإيديولوجية يطرح السؤال بـ: مع أي طرف أنت؟ وبالتالي للفرد أن يملك الحرية في الخيار مع إمكانية تغيير الموقف في أي وقت شاء، أما بالنسبة للثقافة فيصبح السؤال: من أنت؟ و الذي تكون إجابته محددة و غائبة مسبقا و مسلمة لا يمكن للإنسان تغييرها أو الانسلاخ عنها و يعتبر هنتنغتون أن الدين هو السبب الأكثر تميزا بين الناس و ثقافاتهم فهو بذلك أكثر حدة من العرقي الإثني[2].

6)- تنامي التوجهات نحو الإقليمية و التكامل الجهوي خصوصا ذلك الكامل الذي يتم على الصعيد الاقتصادي، كما توجد علاقة تفاعل بين الاندماج الاقتصادي و واقع الانسجام الثقافي، فالانسجام

[1] نفس المرجع، ص116- 117.
[2] نفس المرجع، ص 118.

والوحدة الثقافية هي شرط ضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي، و نجاحه و يذكر هنتنغتون في هذا الجانب الاتحاد الأوروبي، و السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، و الميركسور الذي يضم الأرجنتين والأوروغواي و البرازيل و الباراغواي، و التكامل الاقتصادي لشرق آسيا، و يعتبر أن الدول التي تحوز قيما ثقافية مشتركة تتعاون فيما بينها سياسيا و اقتصاديا.[1]

7)- يؤمن هنتنغتون بأن التصادم الحضاري في أعنف أشكاله على الإطلاق سيكون له علاقة بالعامل الديبغرافي و الذي يتميز باللاتوازن بين الشمال أو الغرب و الجنوب يرتكز أساسا على الانفجار الديمغرافي في العالم الإسلامي و الذي يعتبره أحد الأسباب المؤدية للصراع في العالم.

و سيؤدي التضخم الديمغرافي في الحضارات غير الغربية إلى ضعوط ديمغرافية على الغرب الضعيف سكانيا بفعل ظاهرة الهجرة التي ستتزايد مستقبلا، إذ أن الغرب يتخوف منها أكثر مما يتفوق من اكتساحه بالجيوش و الدبابات العسكرية لأن المهاجرين يحملون معهم حضارتهم من معتقدات وأديان و لغات و ثقافات خاصة بهم، و هذا ما يشكل تهديدا لنمط الحياة الغربية و يشكل خطرا على الهوية الوطنية للشعوب الغربية لهذا يطالب هنتنغتون بمنع الهجرة و الحد منها أو الإدماج الثقافي للمهاجرين في الثقافة الغربية.[2]

و لعل مجموعة ا\لسباب السالفة الذكر اعتمدها هنتنغتون كدعائم من أجل تعزيز فكرة الصدام بين الحضارات و كتحليلات لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، و تصوراته حول تصاعد الخصوصيات الثقافية في ظل تيار العولمة الغربية.

[1] مرجع سابق، ص 119.
[2] مرجع سابق ص 121.

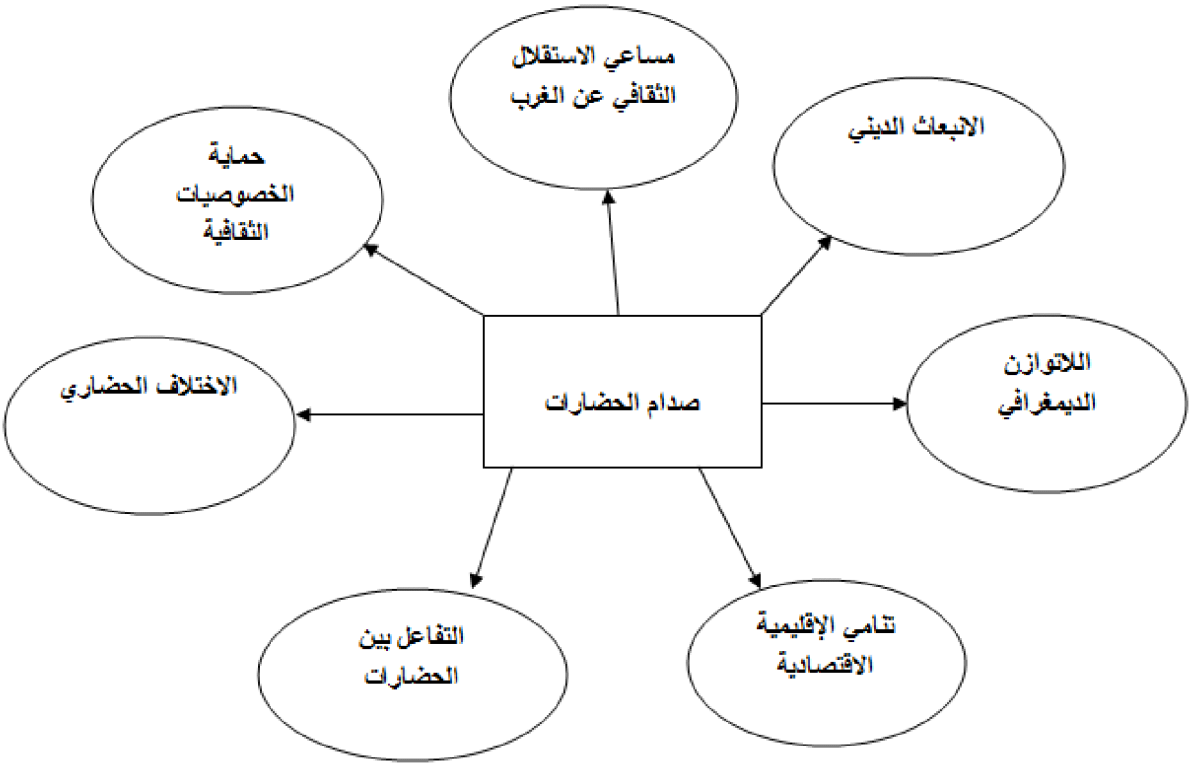

مخطط نوضيحي... أسباب التصادم الحضاري حسب هنتنغتون-[1]

3- مظاهر الصدام الحضاري:

و التي يوردها هنتنغتون في مجموعة الأدلة و البراهين التالية:

1)- حرب الخليج الثانية و اعتبارها حربا حضارية و صداما بين الغرب و الإسلام.

2)- الدعم التركي لأذربيجان و الذي يجسده الدين و العرق و اللغة بعد الانتصارات التي حققها الأرمن عامين 1992-1993 و إعلان تركيا و إيران أنهما لن يقبلا تقطيع أذربيجان.

3)- التعاطف الغربي مع المسلمين كاستنكار لجرائم الحرب التي ارتكبها الصرب في حق المسلمين ودعوة ألمانيا الجماعة الأوروبية إلى الاعتراف بسلوفينيا و كرواتيا و جاء اعتراف الفاتيكان بهما قبل[2] اعتراف

[1] مرجع سابق، ص120.
[2] مرجع سابق ص 122.

الجماعة الأوروبية و نهجت الولايات المتحدة الأمريكية نفس النهج و هذا ما يبرز حشد القوى القيادية الغربية في دعم أشقائها في الدين.

4)- الدعم الإيراني بالأسلحة و الرجال بالبوسنة ضاربة عرض الحائط الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة 1993م حيث ورد ما يصل إلى 400 مسلم من أكثر 24 بلدا إسلاميا يقاتلون في البوسنة، هذا و قدمت السعودية تمويلا ضخما لشراء الأسلحة و الإمدادات للبوسنيين المسلمين.

5)- الاختلاف بين الغرب و بعض الدول الإسلامية و الكنفوشيوسية حول مبدأ عالمية و كونية حقوق الإنسان إذ يطالب الغرب بعالميتها أما الدول الإسلامية فدعت إلى إقرار مبدأ النسبة و احترام الخصوصيات الثقافية.

6)- انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران و العراق و إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن مخطط استراتيجي جديد قائم على أساس احتمال مواجهة نزاعين إقليميين كبيرين في نفس الوقت مع كوريا الشمالية من جهة و الآخر مع إيران أو العراق.

7)- إغلاق الباب أمام مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و السماح بانضمام دول أوروبا الشرقية و يرجع السبب في ذلك حسب تورغوت أوزال إلى: "أننا مسلمون و هم مسيحيون و هم لا يقولون ذلك".[1]

المطلب الثالث: موقع الأطروحة بين نظريات العلاقات الدولية

إن أطروحة صدام الحضارات محاولة لتفسير و فهم التحولات الدولية عبر اقتراب شامل متعدد الأبعاد يشمل العلوم السياسية و السوسيولوجية و التاريخية و الأنتربولوجية و بالتالي فهي لا تندرج في إطار النظريات التقليدية للعلاقات الدولية.

[1] مرجع سابق، ص 122.

كما أن الحوار حول الاقترابات الماكرو و الميكروسياسية في دراسة الوحدات الفاعلة في العلاقات الدولية، ليس أمرا جديدا، فأنصار العالم الأكبر يعتبرون الدول الأمم تنتمي لحضارات مختلفة وعلى ذلك الأساس تتحدد سلوكاتها على الصعيد الدولي و من بين أنصار هذا القول أرلوند توينبي وكوينسي رايت، أما أنصار العالم الأصغر و هم الواقعيون فينظرون للدولة كوحدة أساسية و فاعلة ووحيدة في السياسة الدولية.

و هنتنغتون في تركيزه على مفهوم الحضارة على حساب الدولة، جعل الحضارات تتفاعل على شاكلة الدول و هذا ما يفسر ظاهرة الصراع و السعي للبحث عن القوة و التوسع، و هذا ما أهل هذه الأطروحة لوضعها ضمن الاتجاهات الحديثة للواقعية الجديدة و لهذا اعتبرها ريتشارد روبنستاين (Richhard Rubenstein): "بالنسبة لهنتنغتون كما بالنسبة إلى الواقعيين السابقين، السياسة الدولية هي صراع من أجال السلطة بيمن مجموعة من الوحدات المنسجمة و لكن المنعزلة بعضها عن بعض، و التي تبحث عن تنمية مصالحها الذاتية في محيط فوضوي، هنتنغتون استبدل الدولة/ الأمة ، الوحدة الأساسية للسياسة الواقعية بوحدة أكبر اتساعا هي الحضارة لكن لعدة اعتبارات فإن قواعد اللعبة مستمرة كما في السابق و لم تتغير". و من جهة ثانية يوضح ديدبي بيغو قائلاّ: "لقد تم تجاوز الدول والحضارات أصبحت الفاعل الجديد لكنها تتصرف حسب المقاييس المعروفة للمصلحة و طابع الواقعية يتسع مع الفاعلين الجدد الأكثر شمولية، أي الحضارت"، فمنظور صراع الحضارات في كلياته و توجهاته يجد مكانه ضمن المنظور الواقعي للعلاقات الدولية.[1]

فالسياسة الدولية حسب هنتنغتون تقوم على القوة و الصراع من أجل القوة و يدعم رأيه[2] قائلا: "أن نتسائل عن أهمية الهيمنة معناه أن نتسائل حول مصلحة القوة... و كل دولة من أجل ضمان

[1] مرجع سابق، ص180، 181
[2] مرجع سابق،ص 181.

أمنها القومي و حماية مصالحها العليا و بعث مناخ دولي يسير وفقر قيمها و مصالحها، تبذل مجهودات لفرض هيمنتها على الآخرين و عبر تفوقها على منافسيها فقط و في كل المجالات يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون في مستوى رفع التحديات التي تفرضها القوى الأخرى"، كما يطالب هنتنغتون الغرب صراحة بالدفاع عن مصالحه لتكريس هيمنته العالمية: "في عالم متنوع متعدد الحضارات، مسؤولية الغرب هو ضمان مصالحة الذاتية، و ليس تشجيع مصالح الشعوب الأخرى أو محاولة حل صراعاتها التي لا يكون لها تأثير مباشر في الغرب".[1]

و يظهر في التحليل الهنتنغتوني للسياسة الدولية ذلك التوجه المحافظ الذي يرى في النظام الدولي لعبة ذات نتيجة صفرية، فكل صعود في قوة طرف معناه حصول تراجع في قوة طرف مقابل، كما يظهر الطابع التشاؤمي بارزا في التحليل الهنتنغتوني حيث يعتبر أن: " "الكراهية جزء من إنسانية الإنسان وحتى نتحد ذاتيا و نتعبأ فنحن بحاجة إلى أعداء".

و بالتالي فإن الصراع بين الأفراد و الجماعات و الدول و الحضارات هو أمر طبيعي و نهاية صراعات ما يعني بداية صراعات أخرى جديدة.

كما لابد من الإقرار بفضل هنتنغتون في إعادة الاعتبار إلى مجموعة من العناصر غير الدولانية في تشكيل السياسة الدولية: كالأديان و الثقافات و االقيم و القوميات، و استبعاده الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، نظرا لوجود فواعل أخرى فوق دولانية، و تحت دولانية و ما عبر الدولانية و يؤثرون بشكل عميق في المنتظم الدولي.[2]

و هذا ما يبرز قرب أطروحة هنتنغتون من البنائية الاجتماعية إلى سوسيولوجيا العلاقات الدولية، فالعامل الثقافي تم تهميشه لمدة طويلة في تحليل السياسة الدولية، خصوصا لدى الواقعيين و التي سادت

[1] مرجع سابق، ص180، 181
[2] مرجع سابق، ص181، 182

نظريات العلاقات الدولية و تميزت بالنظرة الأحادية للعالم على الصعيد الثقافي مرتكزة في ذلك على مركزية ذاتية تفطر للعالم الغربي كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

و يمكن إبراز موقع الأطروحة الصدامية بين الحضارات من نظريات تحليل السياسة الدولية فيم يلي:[1]

البراديغمات	الفاعلون الأساسيون	أنماط التفاعل	البنيات	الأهداف
	البرجوازية و البرولتياريا الدولية	صراع الطبقات	عالمان: رأسمالي و اشتراكي مع وجود مناطق وسيطة	تدمير النظام الرأسمالي
التبعية	الدولة الرأسمالية المركزية و المحيط	الاستغلال و التبعية	مركز و أطراف	تنمية العالم الثالث
ما عبر وطنية	المنظمات الوطنية و الدولية	التعاون ما عبر الوطني	شبكات عالمية	إنهاء الصراعات الدولية
الواقعية	الدول	الصراع، التنافس، التعاون	الفوضى، توازن القوى	الحفاظ على المصلحة الوطنية
صدام الحضارات	الدول و مجموع الدول المنقسمة حضاريا	صدام الثقافات	جبهات حضارية	الدفاع عن الهيمنة الغربية

[1] مرجع سابق، ص183.

و منذ أواخر السبعينيات، أصبحت الصراعات الدينية تحتل نسبة أكبر من كل الصراعات و ما بين عامي (1948 إلى 2003م) ارتفعت الصراعات الدينية إلى 25% من جميع الصراعات المحلية، عام 1976م ثم إلى 60% سنة 2003م.[1]

و من هنا انتشار مثل هذه الصراعات نتيجة سياسات معينة تنتهي بتدخلات باسم الإنسانية من طرف دول أو منظمات أو أحلاف إذ تشير أغلب الدراسات إلى أن الترحالات التدخل تكون بسبب الصراعات الدينية.

و بالتالي يتضح لنا أن وحدة الدين لجماعة تستدل مقوما بارزا من مقومات الحضارة و سببا رئيسيا في ضمان الاستقرار و بناء الدول و الجماعات، و إذا كان الفاعلون غير الدول كثر اليوم إلا أن الدولة تبقى الفاعل الأساسي في رعاية البعد الديني و الحضاري، داخل هوية الدولة، فمثلا إيران منذ الثورة الإسلامية تعد دولة ذات بعد حضاري أساسه الدين، كما أن إسرائيل و الباكستان تكونتا على أساس ديني، و هذا ما دفع بالكثير من الباحثين إلى اعتبار الدين سبب مباشر و عامل أساسي في تغذية الصراع العالمي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر حيث اعتبر ألفين و هايدي توفلر: "أن التأثير المتزايد للأديان العالمية من الإسلام و حتى الأرثوذوكسية الروسية مرورا بطوائف العصر الجديد المتكاثرة بسرعة ليست بحاجة إلى توثيق فالكل سيكون لاعبا أساسيا في النظام العالمي للقرن الواحد و العشرين"[2]

و هذا ما يبرز اهتمام العديد من الاستراتيجيين بالعامل الديني و تأثيره القوي في تحريك الشعوب و تغذية الصراعات و بخاصة في بعض المناطق الجيوستراتيجية الحساسة كالشرق الأوسط والبلقان و آسيا الوسطى، و هذا ما يبرز أيضا للهوية الدينية و العقائدية دورا حاسما في العلاقات الدولية لدرجة يمكن القول أن هناك بوادر لصراع عالمي بين الأديان أو بين الأصوليات الدينية، ذلك أن الأديان

[1] Fox Jonathan, Religion and International Relations –The multiple Impact of Religion on International RelationsM perceptions and reality.Op.cit P11.

[2] السعدي محمد، مرجع ساق، ص 92.

تحولت إلى مصادر لمجموعة من التحركات و الهزات الجيوسياسية و الجيوثقافية عبر العالم، كما أن عودة الدين إلى الواجهة الدولية أكسبها بعدا عالميا خصوصا بأنها تنبعث من عدة حضارات و تختلف في أصولها الثقافية.

المبحث الثالث: مكونات الحضارة و دورها في تحريك الصراع

و يتعلق الأمر بالأدوار التي يلعبها كل من الدين و اللغة إضافة إلى القيم و البنى المعيارية في تغذية الصراع ذو البعد الحضاري و هذا أمر طبيعي إذا ما تعلق الصراع بأحد هذه المكونات الحضارية نظرا للقيمة التي تمتاز بها و التعصب الشديد لها من قبل الجماعات التي تجعل قيمها و أعرافها وخصوصياتها الثقافية خطوطا حمراء لا يجب المساس بها.

المطلب الأول: دور المكون الديني في تغذية الصراع

يحظى الدين برعاية مكثفة و هامة تحتاج دائما إلى المزيد من الدراسة و البحث خصوصا في العقد الأخير من القرن العشرين و ما بعده نظرا لعودة الاهتمام بالدين و تراجع ما عرف بالإديولوجيات نهاية الثمانينيات خصوصا الدراسات الأنتربولوجية و الاجتماعية، التي تركز على الشعوب و ثقافاتها وهنا تبرز أهمية الدين كعنصر لا يكاد أي مجتمع كان أن يخلو منه نظرا لقيمته الجوهرية و الدور الذي يؤديه في تعزيز كيان و وجود الأمم و المجتمعات، و قد أكد العديد من الباحثين على تعذر وجود ثقافة إلا وكان الدين وضعيا كان أو إلهيا هو العامل الرئيس في انبثاقها بكل عناصرها، و الدليل على ذلك وجود و تنوع ثقافات كثيرة و قديمة أو حديثة كالثقافة الفرعونية و الثقافة الفارسية و الثقافة الهندوسية و الثقافة العربية و كلها ثقافات قائمة على الشرك و عبادة الأوثان و الكواكب و مع ذلك هي ثقافات وارتباطها بالدين هو ما دعم وجودها و تسميتها ثقافات.[1]

[1] عماد عبد الغني، سوسيولوجية الثقافة المفاهيم و الإشكاليات: من الحداثة إلى العولمة، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 138، 139.

خريطة توضح الأديان المنتشرة بالعالم العنوان[1]

1- تجدد الاهتمام بظاهرة الدين في العلاقات الدولية:

إذ تفسر عودة الاهتمام بالدين في الساحة الدولية بتلك الثورة العلمية و المعرفية الحاصلة في العالم و التي دفعت بالكثير من المحللين إلى اعتبار القرن الواحد و العشرين بقرن الصحوة الدينية، الصادرة من صميم الواقع التاريخي الإنساني باعتبار الدين ظاهرة مصاحبة للوجود الإنساني، و وجوده حاسم في ثقافات و حضارات الأمم، و بالرغم من كل ذلك لابد من التنويه على أن أطروحة عودة الأديان هي محل نقاش واسع في إطار العلاقات الدولية، فالدين متعدد التأثير في العلاقات الدولية بم في ذلك قدرته على إخفاء الشرعية، و تأثيره في العالم بوجهات نظر القادة و صناع القرار و انتشار الصراعات بسبب تحول الظواهر و القضايا و تداخلها مع الدين وحقوق الإنسان و الإرهاب و ما تجدر الإشارة إليه أن التحول الذي تعرض إليه الدين في الآونة الأخيرة ليس ذلك التحول الذي يمس العقيدة أو المبادئ السامية التي يحملها و إنما هو تحول في المفاهيم الغربية لمعاني و حقائق الدين فنجد العديد من المفكرين الغربيين في القرن العشرين تنبؤوا بأن الدين سوف تتراجع أهميته في المجتمع و السياسة على غرار Marx، Webert Freud، John Stuart Mill... و غيرهم.

إذ اعتبروا أن الدين هو في حالة احتضار طويل و مصيره الزوال أو التلاشي.[2]

و من جهة أخرى تأتي نظرية العلمانية و التي تعتبر الوحيدة من الناحية النظرية التي تعتبر كظاهرة ملازمة للحداثة و التي من شأنها تعويض دور الدين و حصره في مجال تقديم إجابات متعلقة بالكون و الأمور الروحية و المصيرية، و إغلاق الطريق أمامه بإبعاد تأثيره أو تدخله في السياسة والمجريات

[1] أنظر الساعة 22.45 : 11/09/2015 www.ocw.nd.edu/.../lecture%206.html
[2] السعدي محمد، مرجع سابق ص79.

العالمية، و بالتالي تناقص دور الدين و تحوله إلى القطاع الخاص و ارتوائه على أمور محددة دون اختفائه أو اندثاره كما تنبأ البعض.

فمعظم مفكرين الغرب اعتبروا أن ضغوط الحداثة سوف تؤدي إلى تراجع نفوذ الدين، إلا أن الواقع ينفي ذلك فعلى العكس تماما هذه الضغوطات أصبحت تزيد من الحاجة إلى الدين و تعاليمه، فالحداثة أثبتت فشلها في تقديم وعودها من رخاء و عدالة اجتماعية الأمر الذي أدى إلى تعويض شرعيتها و عودة دون أن ننسى أن أغلب الدول الحديثة التأسيس في العالم الثالث أفرزت عن العديد من الحكومات العرقية المتحيزة و المتعصبة كل مجموعة داخلها إلى دين معين الأمر الذي زاد من ظهور الهوية الدينية.[1]

2- الدين و نظرية العلاقات الدولية:

إن اعتبار الدين كمتغير يمكن إدماجه في التيارات الرئيسية للعلاقات الدولية فكرة لا تزال قيد الدراسة و إذا ما ركزنا على النظرية الواقعية و النظرية البنائية لمعرفة كيف يسهم الدين في تفسير و فهم العلاقات الدولية داخل هذه النظريات يمكننا القول أن دارسي العلاقات الدولية لم يعيروا الدين أهمية كبرى مثلما فعل غيرهم من الدارسين في حقل العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع الذي يحوز على نظريات تفسر تراجع الدين في حين يفتقد حقل العلاقات الدولية لمثل هذه النظريات التي تركز على متغير الدين أساسا، فتعلقهم بدين جاء في شكل مناقشات دارت في التسعينيات لصامويل هنتغتون "أطروحة صدام الحضارات" التي تناولت موضوع ما إذا كان الصراع مستقبلا سيكون بين العديد من الحضارات المتمايزة على أساس الدين و الغريب في الأمر أن أكثر المشاركين في النقاش الدائر تجنبوا الخوض في مسألة الدين و كل ما يتعلق بهذه الظاهرة، كما تبين من مسح لأربعة مجالات[2] في العلاقات

[1] مرجع سابق، ص 80.
[2] أنظر 2015/09/11 الساعة 14.00 http://www.ifri.org/files/politique-etrangere/4-2006-fox.pdf

الدولية أنه من أصل 1600 مقال منشور بين عامي 1980-1999، "6" فقد شملت الدين كعنصر هام.[1]

و يمكن إرجاع هذا التجاهل لدور الدين في العلاقات الدولية إلى ما يلي:

1- استحواذ الدراسات الغربية على حقل العلاقات الدولية و إيمان الغربيين بفكرة تراجع الدين بشكل خاص.

2- أغلب نظريات العلاقات الدولية الغربية و خصوصا الأمريكية منها ركزت على الصراع الإيديولوجي من الغرب و الشرق و صرفت الأنظار عن الأحداث الدينية التي وقعت في تلك الفترة و باعتبار النظريات الغربية ناشئة من نظريات الأمن القومي و بالتالي قد تكون محاولات إبعاد الدين عن التفسيرات النظرية أمرا مقصودا من جهات أكاديمية لمصلحة ما، و بالتالي نلاحظ زيادة التركيز في نظرية العلاقات الدولية على القدرات المادية خلال الحرب الباردة على حساب العوامل الإثنية و الأخلاقية والدين أساسا.

3- اتفاقية واستفاليا التي أنهت عصر الحروب الدينية في الغرب المسيحي و ظهور الدولة المعاصرة ونشوء فكرة العلمانية و تبني الكثير من الباحثين الغربيين لها.

4- تراجع دور الدين و انتفاء وجود أي نظرية تهتم بمتغير الدين في العلاقات الدولية يعود إلى فكرة الاعتقاد بأن عصر الإيمان بسبب الحروب، و بالتالي فأغلب الباحثين و المفكرين الغربيين يرجعون العنف و أسبابه إلى التعصب للمثل الدينية و يجعلون الدين سببا مباشرا للعنف و انحراف السياسة و فسادها.

و مما سبق فإن للتجارب الغربية التاريخية نصيب هام في تعزيز فكرة أن الدين لا صلة له في العلاقات بين الدول و كنتيجة لذلك نجد أن كبرى النظريات و الأفكار و الاتجاهات في العلاقات

[1] أنظر 2015/09/11 الساعة 14.00 http://www.ifri.org/files/politique-etrangere/4-2006-fox.pdf .

الدولية تشمل التحيز ضد الدين و هذا لا يعني بتاتا إنكار أهمية الدين و إنما يعتبرون أن الدين لا يدخل في إطار قائمة العوامل المهمة.[1]

و بناءا على ما سبق فإن نصيب الأسد من باحثي العلاقات الدولية لم يتناولوا الدين حتى وقت قريب، إلا حين بدأت سلسلة من الهجمات على الغرب في 11 سبتمبر 2001، و بعدها هجمات مدريد 11 مارس 2004 و التي مثلت مؤشرات على حقيقة أن دراسات العلمنة مجدت الإمكانات المادية و أدت إلى إقصاء بعد هام من الحياة السياسية، فالتأكيد على أهمية الدين باعتباره من بين العوامل المثالية و السمة المميزة للهوية الثقافية و التي مثلها صامويل هنتغتون بنقاش أطروحة "صدام الحضارات" بدأت بلفت الانتباه إلى الدين و اعتباره:

- قوة تأثير على آراء الناس و توجيههم في العالم.
- يعد جانبا هاما من جوانب الهوية.
- يعد مصدرا للشرعية.[2]

3- دور الدين في تغذية الصراع:

إضافة إلى العوامل الأخرى المؤدية للصراعات المعاصرة، تعد قضايا الهوية الدينية و الحضارية أهم ميزة للصراعات التي يشهدها العالم حاليا و التي تعرف مستويات بالغة من العنف و بالتالي فيم يتمثل دور الدين في الصراع؟ و هل يعد الدين عاملا هاما من عوامل نشوب الصراع بشكل عام؟

إن عامل التمييز الديني أو التنوع العقائدي في العلاقات الدولية له قسط وافر في فهم أغلب الصراعات المعاصرة و أكثرها تعقيدا على الإطلاق، إذ لا يكون الصراع متمحورا بين ديانتين مختلفتين فقط، بل يتعداه إلى الطوائف المختلفة داخل الدين الواحد، و التي ترى في نفسها اختلافا يؤدي في

[1] أنظر http://www.ifri.org/files/politique-etrangere/4-2006-fox.pdf 14.00 الساعة 2015/09/11

[2] وهبان أحمد، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية، الاسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007، ص100.

الكثير من الأحيان إلى ظهور التعصب العرقي أو الطائفي و بالتالي الدخول في صراعات تغذيها دوافع دينية عديدة و لهذا نجد العديد من الدول تعتبر بعض الأديان ذات تميز و تنوع طائفي بناءا على المذاهب التي تندرج في إطارها كالديانة المسيحية أو الإسلامية، فالمسيحية مثلا تتكون من طوائف كاثوليكية و أرثوذكسية و بروتستانية مختلفة، و الإسلام ينقسم إلى سنة و شيعة إضافة إلى الفرق الأخرى، و هذا لا يعني أن التمييز الديني لا يوجد لدى الديانات الأخرى كالبوذية و الهندوسية واليهودية و السيخية...إلخ، إذ أن ظاهرة التنوع الطائفي ازدادت في السنوات الأخيرة و لا زالت في تزايد حاد، و أصبحت تمثل مصدر قلق فمثلا المجتمع الهندي يعتبر واحدا من أكثر المجتمعات التي يتحكم عامل الدين فيه في طبيعة العلاقات بين الجماعات الدينية، فالهند تتميز بتعدد في الديانات إذ يشكل الهندوس حوالي 70% من إجمالي عدد السكان إلى جانب الأقليات الأخرى من السيخ في البنجاب والمسيحيين في كيرالا، بيد أن الطائفية تظهر بجلاء في علاقة الهندوس بالمسلمين رغم انتمائها إلى سلالة واحدة، فالاختلافات الدينية بين الجماعتين دفع كل منهما إلى تنظيم عقيدته بما يتعارض مع الجماعة الأخرى، و ظهور حركة عرقية في إقليم كشمير ذي أغلبية مسلمة و سعيها إلى الانفصال عن الهند والانضمام إلى الباكستان الأمر الذي وتر العلاقات فاشتعل الصراع بين الدولتين أكثر من مرة و لا يزال قائما إلى يومنا هذا و محتمل الاشتعال في أي وقت.[1]

و بالتالي فإن طبيعة التمييز الديني و معرفة درجة تأثيره في وقوع الصراعات المعاصرة قد يكون سبيلا واضحا لفهم تأثير التعصب و التمييز في العلاقات الدولية الحديثة، و تحليل العلاقة بين الأنا والآخر في إطار المجموعات الإثنو-دينية، إذ أن الإقصاء المعتمد لبعض الجماعات الإثنو- دينية، يعزز

[1] مرجع سابق، ص100.

من تعصبها لنفسها نتيجة إحساس تلك الجماعات بالتمييز و بالتالي يؤدي بها الحال إلى الاحتجاج والتمرد على هذه الوضعية و لجوئها إلى العنف.

و من أبرز المناطق استجابة للمتغير الديني و أكثرها تأثيرا كما تشير الدراسات إلى ذلك وتعتبرها بؤرة مركزية في الصراعات ذات البعد الحضاري، منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة أخرى حيث يؤكد فوكس Fox على أن حوالي 54% من الأقليات العرقية السياسية في منطقة الشرق الأوسط في أيضا أقليات دينية إذ يقول..."الدين في الواقع له أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والصراعات الإثنو-دينية و هذا بالنظر إلى أربعة شروط بما في ذلك: اعتبار الدين قضية هامة في الصراع، وجود تميز ديني، أقليا تطالب بالمزيد من الحقوق الدينية، الدين هو الاحتجاج في الخطاب السياسي"، والملاحظ في تقارير الدراسة أن جميع الشروط الأربعة المذكورة تعرف حدة كبيرة في الشرق الأوسط فبيانات التمييز الديني خصوصا في العالم تنص على أنه في عام 1994م و 1995م سجلت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أعلى الدرجات مقارنة بالديمقراطيات الغربية و اليابان و جنوب آسيا.[1]

و في خريطة توزيع الأديان في العالم تبين أن الدول باللون الأخضر هي دول علمانية و بعد دراسة استقصائية وجد المحللون أن معظم تلك الدول لا تحتضن صراعات عالم اليوم و قد ربطت هذه الدراسة بين الدين كمتغير و سبب رئيس في الصراعات و بين الدول العلمانية من جهة و الدول الإسلامية من جهة أخرى و رغم ذلك نرى أن التفكير العلماني قد استحوذ على الدراسة إذ أقصى أغلب الديانات و أبقى تركيزه فقط على الدين الإسلامي كمصدر للصراعات الحالية و سبب أساسي في التوترات التي يشهدها النظام الدولي[2].

[1] Fox Jonathan, The Rise of Religious Nationalism and Conflict : Ethnic Conflict and Revolution Wars, 1945-2001, Jouenal Of Peace Research, vol 41, N06, 2004, P 8-9-10.
[2] IBID .

المطلب الثاني: دور المكون اللغوي في تغذية الصراع

تعد اللغة من أكثر المتغيرات اتصالا مع كل ما له علاقة بالحضارة كالتاريخ و الدين و القيم، ومن بين أهم العوامل التي يتوقف عليها التلاحم القومي أو الانفصال العرقي و سيظهر تأثير مكون اللغة سواء فيم يتعلق بالوحدة الوطنية و القومية أو في تغذية الصراعات ذات البعد الحضاري.

1- أهمية المكون اللغوي بالنسبة للبعد الحضاري:

ما يمكن قوله عن أهمية الجانب اللغوي يمكن أن نجد تفسيره واضحا بالنسبة للصراعات الإثنية المعاصرة و التي يستعصى حلها، بسبب اشتراكها في أكثر من مكون خصوصا الصراعات الدائرة في إفريقيا كالصراع في نيجيريا الذي يأخذ أكثر من بعد فرغم أنه صراع بين المسيحيين و المسلمين، إلا أنه صراع لغوي أيضا بين مجموعات عديدة، تطالب كل مجموعة بفرض لغايتها و لهجاتها المحلية و تتعصب لها خصوصا في حالة تعرضها للخطر و التهديد من قبل جماعة لغوية مهيمنة و هذه أمور واردة وتشهدها القارة الإفريقية إضافة إلى وجود مجموعات قبلية ذات عادات و تقاليد مختلفة تطالب الجماعات الإثنية باحترام عاداتها، و السماح لأفراد القبلية بممارسة عاداتهم و تعاليم دينهم و أعراضهم و ثقافاتهم المحلية.[1]

2- كيفية تأثير المكون اللغوي في الصراع:

لفهم دور المكون اللغوي في إشعال الصراعات ذات البعد الحضاري، لابد من الإشارة إلى أنها أيضا عامل و مكون مشجع للوحدة القومية و التماسك الثقافي و البناء الحضاري لأنه لا يمكن إيجاد ثقافة قومية موحدة دون وجود تجانس لغوي يكون أساسا لتلك الثقافة[2]، و التاريخ يؤكد ذلك خصوصا إذا ما استقرءنا، الحركات القومية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر و التي رتكزت على عامل وحدة

[1] وهبان أحمد، مرجع سابق، ص98.
[2] ابراهيم البغدادي عبد السلام، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، ط1، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993، ص13.

اللغة إما للمطالبة بالانفصال و تكوين كيان مستقل له لغته الخاصة به أو من أجل لمّ جماعات ذات لسان واحد في دولة واحدة، كما أن لقاءات و اتفاقيات الملح التي أعقبت الحربين العالميتين اتخذت اللغة مقياسا لتحديد الجماعات المعنية بحق تقرير المصير.[1]

هذا و تظهر أهمية اللغة أيضا فيم يتعلق بالمسائل القومية الأخرى كقضية الحدود الفاصلة بين القوميات فشلا نجد أن الحدود الفاصلة بين ألمانيا و الدانمارك تتعلق بعامل اللغة خصوصا بين الشلزفيج و الهولشتلين، و بالتالي فافتقاد البشر لوحدة اللغة أمر له تداعيات سلبية تؤثر على روابط التضامن والوحدة القومية، فالاختلافات اللغوية قد تؤدي إلى توترات من شأنها أن تتأزم لتشكل سببا صريحا للصراع بين الجماعات اللغوية المختلفة داخل الدولة الواحدة، ففي كندا مثلا يوجد عدد لا يستهان به من السكان الذين يتكلمون اللغة الفرنسية، إلى جانب الكنديين الناطقين بالانجليزية، الأمر الذي يشير إلى بوجود ازدواجية واضحة من الناحيتين الثقافية و الحضارية، أي وجود كنديين متشبعين بالتراث الفرنسي و كنديون آخرون متشبعون بالتراث الانجلوسكسوني، و بالتالي فهذه الازدواجية الحضارية، قد تشكل عاملا مغذيا للصراعات و بالتالي الانفصال.

و كذلك الأمر بالنسبة لبلجيكا و التي يوجد بها مجموعتين، الناطقون بالفرنسية و هم الوالون walloons يتمركزون في الجنوب و الفلاندرز Flanders الناطقون بالدوتشية و يتمركزون بالشمال إذ توجد كراهية واضحة بين الفئتين قد تؤدي في المستقبل إلى تأزم العلاقات و حدوث الانقسام بسبب الصراع.[2]

[1] مرجع سابق ص 13.
[2] مرجع سابق ص 16-31.

فأهمية اللغة كمكون حضاري له تأثير واضح في سلوكات الجماعات إما نحو الوحدة و التماسك و إما في إثارة الأزمات و الدخول في الصراعات التي قد لا يمكن التوصل إلى حلها إلا بالانفصال والذي لا ينهي الصراع نهائيا و إنما يؤجله إلى وقت آخر.

كما تعتبر اللغة من جهة ثانية في النظام السياسي وسيلة لبسط الهيمنة و فرض السيادة، فترسم لغة ما في دولة ما هو بمثابة الإعلان الرسمي عن شرعية الجماعة المتحدثة بتلك اللغة و أحقيتها في الحكم و بالتالي، تكثر المطالب بالاعتراف إلى جانب اللغة المهيمنة باللغات الأخرى الموجودة في البلاد إلى جانب اللغة الرسمية و بالتالي الدعوة إلى التعدد اللغوي الذي من شأنه إحداث حراك اجتماعي، و من ذلك مطالب القبائل في الجزائر بتدريس لغتهم في الجامعات و اعتبارها لغة رسمية ثانية، و رفض التعريب في جنوب السودان و الاعتراف باللغات الأفريقية في جنوب إفريقيا بعد زوال حقبة العنصرية و غيرها من الأمثلة...[1]

و يبقى احتمال إثارة الصراع حول مكون أو آخر مرتبطا بأهميته و درجة تمسك الجماعة بالخصوصيات الثقافية لها، و تعصبها أو رفض الاندماج في ثقافة مشتركة أو حتى الوصول إلى قناعة بجدوى الاعتراف بوجود قواسم مشتركة و تعدد حضاري ثقافي داخل دولة واحدة و الذي من شأنه الإنقاص من حدة الحساسيات التي قد تعكر الأجواء و تنذر ببوادر صراع تغذية العوامل الثقافية و على رأسها المكون اللغوي.

[1] نفس المرجع، ص68- 100.

المطلب الثالث: دور القيم و البنى المعيارية في تغذية الصراع

تعد القيم و البنى المعيارية من المكونات الحضارية البارزة التأثير فيم يقبله المجتمع و يرضاه و قيم يستنكره المجتمع و يعتبر غير مقبولا، فالقيم و المعايير هي من تهذب السلوك الاجتماعي للأفراد و تشمل البنى المعيارية كل من الأعراف و المعتقدات و التقاليد و العادات و الطرائق الشعبية...إلخ

1- المعتقدات: هي مجموعة الإفكار التي يؤمن بها البشر فيم يخص العالم الخارجي و الماورائيات و قد تكون من نسج المجتمعات أو عبارة عن عقائد سماوية كالإسلام و المسيحية، و التي شابتها مع الزمن بدع و معتقدات و شعائر مغايرة لم نزلت عليه في بداية نزولها كالإسرائيليات مثلا، و تتميز المعتقدات بمكانتها العالية كونها تدعو إلى العلم و تنشد المبادئ السامية بين النشر، إضافة إلى أنها تكون مصحوبة بأحاسيس و عواطف يخبئها البشر اتجاهها شكرا لقيمتها الروحية، فالمعتقد يرتبط بالدين أساسا.[1]

2- الأعراف: العرف في القانون هو ما درج الناس على اتباعه من قواعد معينة في شؤون حياتهم وشعورهم بضرورة احترامها، أو هو كل ما شيع استعماله من أفكار و قوانين و عادات و تقاليد... ويظهر العرف أيضا في الحكم و الأمثال الشعبية و الأغاني و القصص الأدبية و الطرائف و النوادر والتي تشكل في مجملها تراثا ثقافيا يعبر عن حضارة ما، و للأعراف دور هام في توجيه سلوك الأفراد و ضبطه في المجتمع بين ما هو مقبول و محمود أو محرم و غير مقبول و ينافي الأخلاق و المعاملات الاجتماعية.[2]

3- **التقاليد:** يكتسب هذا المفهوم قيمته و يستمدها كلها، ارتبط حاضر المجتمع بالماضي أي أن يكون المجتمع محافظا طابعه الشعبي الأصيل و مواكبا لحركة المستقبل في نفس الوقت، متخذا شكلا فلكروليا يتناقله أبا عن جد، و يعتبره أمرا فريدا و كنزا تاريخيا لا يمكن إهماله أو تناسيه فالتقاليد هي تلك العناصر

[1] بن نعمان أحمد، هذي هي الثقافة، ط1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، 1996، ص82-83.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الثقافة دراسة في علم الاجتماع الثقافي، مصر: مؤسسة الشباب جامعة الاسكندرية، 2006، ص158.

و المركبات الثقافية التي تشكل من جيل لآخر عبر أزمان طويلة مستمرة، لأن إقامتها تؤدي إلى إقامة الثقافة الأم و الحفاظ عليها و لهذا نجدها تنتقل بين الأجيال و ما يميز التقاليد عن العادات أنها تبقى ثابتة و غير متغيرة كما أنه قد يشوب بعض التقاليد عادات يمكن للناس تغييرها.[1]

4- **العادات:** تعتبر العادات من أكثر عناصر التراث الشعبي انتشارا كما تحظى باهتمامات الدارسين نظرا لالتصاقها الشديد بكل ما هو اجتماعي، أي أنها سلوكات تصدر كنتيجة لتفاعل الأفراد ضمن المجتمع، فضلا عن أنها تتصف بالطابع المعياري على شاكلة القيم و هذا ما يكسبها نوعا من الضبط والإلزام الاجتماعي كالقوانين مثلا.

و تلتقي العادات مع بقية المكونات الحضارية الأخرى إذ تشمل اللغة و الأبعاد الرمزية، و التي تصب في الوعاء الفكري للأفراد و معتقداتهم، و أنماط السلوكات، هذا و للعادات دور هام في تعزيز وحدة و تماسك المجتمع و تمتين الروابط بين أفراده، و قد تكون في بعض الأحيان سببا لإثارة الاضطرابات و التي من شأنها أن تؤدي إلى الصراع في حالة لم يتم احتواؤها.[2]

5- **الطقوس و الشعائر:** من أول وهلة يتراءى من مفهومي الطقوس و الشعائر ذلك الاتصال الجزئي أو الكلي بالممارسات الدينية، و التي تخضع إلى الوازع الأخلاقي في مراعاة السلوكات الصادرة عن الأفراد و التي يجب أن تتصف بالوقار و الاحترام.[3]

و على ضوء مما سبق فإن أغلب العناصر المذكورة و التي تنتهي لوعاء الثقافة و غيرها من المفاهيم المتداخلة و التي تلتقي في عدة نقاط اشتراك و تشابه، تدرس على أنها مكونات تنطوي تحت مفهوم القيم، و لهذا نرى ذلك الاتجاه القيمي في العلاقات الدولية و الذي يسدد أنظاره و يركز اهتمامه على كل ماله علاقة بالقيم و النظرية المعيارية إلا جانب من جوانب الاهتمام بالمكونات القيمية.

[1] مرجع سابق ص 155.
[2] بن نعمان أحمد، مرجع سابق الذكر، ص83-84.
[3] نفس المرجع، ص82.

6- **القيم:** القيم تشمل كافة مجالات الحياة و هذا راجع كونها تتجذر في جميع مناحي الإنسانية وأعمقها على الإطلاق، و هذا أيضا راجع إلى أهميتها كضرورة اجتماعية ملحة فهي كومة من المعايير والغايات الثمينة و الواجب توفرها داخل كل أمة و مجتمع ليكتمل شكله و مضمونه، و يكون مجتمعا مهذبا منظما حتى متخلفا أو متقدما كان، و حتى كان للحياة الاجتماعية نظام اجتماعي له وظائفه واختصاصاته فإن هذا النظام بغير قيم لا يستمر أو يستقيم و هذا ما يبرز أهمية القيم و جوهرها.[1]

و ما يمكن قوله و استنتاجه أن أهمية دراسة القيم لا نجدها في الدراسات السوسيولوجية و فقط و إنما لها خطتها أيضا في الفلسفة و الدين و الاقتصاد و علم النفس...إلخ و أيضا في العلوم السياسية مؤخرا و العلاقات الدولية بشكل خاص، و يرجع سبب تأخر الاهتمام بدراسة القيم إلى الاعتقاد بأن دراسة الأحكام القيمية تقع خارج نطاق الفحوص الإمبريقية كما أنها لا تخضع للقياس و لا للمعالجة التجريبية الخالصة.[2]

ما يلاحظ حول الدراسات الغربية الحالية خصوصا مع مطلع التسعينيات أنها شهدت تزايدا في الاهتمام بدراسة دور القيم و المعايير في تحليل العلاقات الدولية و حتى السياسات الخارجية للدول، وقد اعتبر البعض من الدارسين أن الاتجاه نحو دراسة دور القيم في العلاقات الدولية و مواضيعها يعد إبداعا و مرحلة جديدة في تاريخ نظرية العلاقات الدولية، و أنه إضافة إلى نوعية و حركة من شأنها أن تؤدي إلى بلورة بعض النظريات و الطروحات التي لم تعد صالحة في تفسير الواقع الدولي السائد.

كيفية تأثير القيم في تغذية الصراع:

قد لا يظهر دور القيم و تأثيرها بشكل كبير في نشوب صراعات اليوم إلا إذا ما التقت القيم مع متغير الدين، فللقيم الدينية تأثير واضح في تفسير أغلب الصراعات التي يشهدها العالم المعاصر، كما

[1] خطاب سمير، التنشئة السياسية و القيم، ط1، مصر: أتراك للنشر و التوزيع، 2004، ص59.
[2] محمد خليفة عبد اللطيف، إرتقاء القيم، دراسة نفسية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1992، ص13.

أن أغلب التهديدات العالمية التي نواجهها اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا الأخلاق و القيم في السياسة الدولية دون نسيان حاجات الفرد إلى الرفاهية و الأمن إذ لا يمكن معالجة أي مشكل أمني دون فهم البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و خلفياتها بالنسبة للمجتمعات عامة و الفرد خاصة، و يمكن إبراز كيفية تأثير القيم في إثارة الصراعات الدولية و العرقية و ذات البعد الحضاري إجمالا من خلال النقاط التالية:[1]

1)- صعوبة إيجاد أوجه تشابه بين نظام القيم و المعتقدات المختلفة، و الفهم الخاطئ لكل ما هو ديني و ثقافي، إضافة إلى تعصب الأفراد لمعتقداتهم و إيمانهم و قيمهم، الأمر الذي يجعل من الصعب إيجاد حلول لتفاقم المشاكل ذات البعد القيمي نتيجة عدم التوصل لحلول تحتوي نقاط تلاقي و تشابه مشتركة.

2)- للأخلاق و القيم دور بارز في تشكل الفرد و المجتمع و الأمة، و بما أن القيم تلعب دورا محوريا في صراعات عالم اليوم، هذا ما يزيد من تبيان أهمية دراستها لدى المختصين بالعلاقات الدولية و الشؤون العالمية و القول أن الاهتمام بالقيم في العلاقات الدولية يعد من علامات السذاجة ليس بالصواب خصوصا إذا ما تم تجاهله في العالم الغربي، الأمر الذي يحيلنا إلى النظر لبعض القيم العالمية كحقوق الإنسان و الديمقراطية و تحرير الأسواق... و اعتبارها قيما ليبرالية سامية، و التي وجب إعادة النظر في ماهيتها خصوصا في ظل الغزر الثقافي الذي صاحب العولمة و انعكاساتها، الأمر الذي يجعل من دراسة البعد القيمي في العلاقات الدولية يأتي على رأس الأولويات إذا ما أرادت بعض المجتمعات حماية تراثها الثقافي و مخزونها القيمي من أي قيم و معايير غربية دخيلة.[2]

[1] مرجع سابق، ص 13.
[2] مرجع سابق ص 16.

3)- الاهتمام بدراسة الأديان العالمية و القيم و طبيعة العلاقة بينهما، خصوصا في العلاقات الدولية من أجل تعزيز الفهم و معرفة الأسباب الكامنة خلف الصراعات الحالية و الوقوف على دور ا\لبعاد المعيارية في فهم طبيعة العلاقات السياسية.[1]

و عموما فإن تركيز اهتمامات الدارسين على البعد القيمي في العلاقات الدولية كمكون حضاري أمر هام و خطوة كبيرة نحو فهم القضايا و أسباب الصراع و التي غالبا ما يكون اختلاف القيم بين الناس سببا وجيها و صريحا لنسوّي صراعات اليوم.

[1] أنظر 2015/09/15 الساعة 14.30 .http// :www.worldacademy.org/files/pdf

خاتمة

كانت اغلب التساؤلات على صعيد السياسة الدولية خصوصا تلك التحديات التي أفرزتها تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة كمرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية والتي كان لها تأثير بالغ في زيادة التوجه نحو الاهتمام بموضوعات و مجالات أخرى جديدة في مقابل تراجع موضوعات أخرى لم تعد صالحة لتفسير الواقع الدولي المعاصر و المتغير الحضاري شكل محور اهتمام أكاديمي غير مسبوق في العلاقات الدولية

خصوصا حينما يتعلق الأمر بظاهرة الصراعات المعاصرة و التي تشكل نقاشات أكاديمية فريدة من نوعها تثري حقل العلاقات الدولية و تضيف إلى الزخم ألتنظيري استمرارية و حركية اد أنها تعد من بين ابرز القضايا التي اتسمت بالنقاش و التحليل الأكاديمي فالبعد الحضاري و لو انه كان بعيدا عن محور اهتمامات دارسي العلاقات الدولية وظل على الهامش و هدا راجع إلى صعوبة قياسه مقارنة بغيره من الأبعاد التقليدية و باعتباره عاملا لا ترقى أهميته إلى غيره من العوامل التي مثلت دراستها تطويرا و إضافة إلى الحقل ألتنظيري للعلاقات الدولية خصوصا طغيان الطرح الذي شكله التنظير الوضعي بكل عوامله المادية حيث ساهمت في تعميم فكرة التقليل من المكانة العلمية للتنظير الما بعد وضعيو بالتالي خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولا: احتلت مفاهيم الحضارة والدين و الثقافة و القيم و العولمة بكافة جوانبها مكانة هامة بين أدبيات العلاقات الدولية حيث أصبحت الجوانب الحضارية و أبعادها تحظى باهتمامات وافرة في الدراسات الحديثة و المعاصرة المتعلقة تحديدا بظاهرة الصراعات الدولية والتي تشكل اهتماما كبيرا في العلاقات الدولية رغم أنها ليست بظاهرة جديدة و إنما متأصلة في العلاقات الإنسانية و الدولية عامة و متكررة ومتجدرة تاريخيا و هدا ما يفسر التغير في أسباب الحروب و الصراعات خصوصا بعد الحرب الباردة و تراجع التهديد الإيديولوجي وصراع دولة ضد دولة و ظهور الحروب الداخلية القائمة على أساس عرقي أو اثني أو طائفي تغدييه العوامل الحضارية و الثقافية كاللغة و الدين و حماية القيم و هو الأمر الذي اشرنا إليه في الفرضية الأولى على أن ارتكاز اغلب محللي الصراعات المعاصرة على مفاهيم بعيدة عن الإطار المادي و الطرح الوضعي قد فتح المجال

لطفو منظور حضاري ثقافي ياخد على عاتقه مسؤولية الإجابة عن القضايا التي فشلت المنظورات التقليدية في تفسيرها بما يتماشى مع مستجدات المعاصرة و بالتالي تشكيل مناخ ملائم و ا رضية صالحة للاهتمام بقضايا و مفاهيم معينة كالحضارة و الثقافة و الدين و القيم و المعايير الأمر الذي أدى إلى بروز إسهامات حضارية أخرى للتنظير في العلاقات الدولية و فهم طبيعة و أسباب نشوب الصراعات المعاصرة

ثانيا: من خلال ما تم التطرق إليه في موضوع الدراسة أكدت الأدبيات الأكاديمية للصراعات المعاصرة صحة الفرضية الثانية كون أن للعوامل الثقافية الحضارية دور كبير و بارز في نشوب صراعات اليوم حيث من البديهي بعد انتهاء فترة الحرب الباردة التساؤل حول ما اذا كانت المسائل الثقافية و الدينية مهمة و حاسمة في تحديد صراعات اليوم في ظل تحول اغلبها إلى صراعات داخلية تتم في شكل مواجهات عنيفة تحدث بين جماعتين آو أكثر وتكون الفوارق موجودة بينهما في الثقافة أو الدين أو اللغة تشكل أساسا واضحا لنشوب الصراع.

وبالتالي ما يمكن قوله انه مع دخول الألفية الجديدة كانت هناك آمال كبيرة في آن الأمور سوف تتغير للأفضل من حيث السلام و تحقيق الأمن البشري و التنمية للمجتمعات نتيجة لموجات التحول الديمقراطي في العا لم و خلافا لدلك فقد أفرزت مثل تلك الآمال اقل النتائج توقعا فبدلا من أن تهدا العواطف القومية و الثنية أصبحت تعرف في أيامنا تجددا مستمرا فقد أصبحت الصراعات المعاصرة التي تغذيها الأبعاد الحضارية و الثقافية و الدينية تمثل الشكل الرائج للعنف الجماعي و سبب اللااستقرار في العا لم و هو ما يثبت أن الانقسامات الثقافية و الحضارية و السياسية هي من الأسباب الرئيسة لتهديد الأمن و الاستقرار في العا لم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

القرآن الكريم

أولا : الكتب

- باللغة العربية :

1. ابراهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

2. ابن هشام، السيرة النبوية، المجلد 1 و 2، بيروت: دار الوفاق، 1995.

3. أحم بن نعمان د، هذي هي الثقافة، ط1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، 1996.

4. أحمد وهبان ، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية، الاسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007.

5. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات و الأزمات الدولية (نظرة مقاربة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة).

6. الإمام بن العربي المالكي، عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

7. أمين سمير ، قضايا استراتيجية في المتوسط، تر: سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1992م.

8. البغدادي ابراهيم عبد السلام، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، ط1، لبنان: مركز الوحدة العربية، 1993.

9. بيلت جون ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004م.

10. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.سنة.

11. الخطيب سليمان ، فلسفة الحضارة عن مالك بن نبي، دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1993.

12. دورثي جميس ، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت المؤسسة الجامعية للنشر، 1985م.

13. الرشدان عبد الله و نعيم جعنين، المدخل إلى التربية و التعليم، الأردن، عمان، 1994.

14. رشوان أحمد حسين عبد الحميد ، الثقافة دراسة في علم الاجتماع الثقافي، مصر: مؤسسة الشباب جامعة الاسكندرية، 2006.

15. رمضان البوطي محمد سعيد رمضان البوطي، منهج الحضارة الإنسانية في القرآن، دمشق: دار الفكر، 1998.

16. روفين كريستوف جون ، أوهام الامبراطورية و عظمة البرابرة، تر: أمال أبي راشد، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، طرابلس، ط1، 1995.

17. رولان بريتون، جغرافيا الحضارات، تر: خليل أحمد خليل، بيروت، 1993.

18. رياض محمد ، الإنسان: دراسة في النوع و الحضارة، بيروت، 1974.

19. زيتون وضاح ، المعجم السياسي، ط1، الأردن، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2005.

20. سعدي محمد ، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة الإسلام، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

21. سعيد فؤاد و خليل فوزي ، الثقافة و الحضارة مقارنة بين الفكرين العربي و الإسلامي، ط1، دمشق: دار الفكر، 2008.

22. سمير خطاب ، التنشئة السياسية و القيم، ط1، مصر: أتراك للنشر و التوزيع، 2004.

23. شوفنمان جون بيار ، حرب الخليج دفعتني للاستقالة، ط1، لبنان: دار الأهالي 1993م .

24. الصالح صبحي ، الإسلام و مستقبل الحضارة، ط1، بيروت: دار الشورى.

25. عبد الغني عماد ، سوسيولوجية الثقافة المفاهيم و الإشكاليات: من الحداثة إلى العولمة، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

26. عبد اللطيف محمد خليفة ، إرتقاء القيم، دراسة نفسية، الكويت: المجليس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1992.

27. كريس براون ، فهم العلاقات الدولية، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

28. مالك بن نبي، شروط النهضة، تر: عبد الصبور شهين، ط2، مصر: دار الفكر.

29. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مشكلات العلاقات الاجتماعية، تر: د.عبد الصبور شهين، بيروت: دار الفكر.

30. محمد السعدي ، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسة الحضارة و ثقافة السلام، ط2، مركز دراساتالوحدة العربية، 2006.

31. مقلد صبري اسماعيل ، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، جامعة الكويت، 1982.

32. واندت ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية: تر: جبر صالح العتيبي، ط1، الرياض: النشر العلمي و المطابع للنشر و التوزيع، 2006م.

ثانيا : المقالات والمذكرات

- باللغة العربية :

1. برغوث عبد العزيز بن مبارك، "المنهج النبوي و التغيير الحضاري"، سلسلة الأمة، عدد. 43، الدوحة وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، 1995.

2. بركان إكرام ، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، مذكرة مقدسة لنيل شهادة ماجستير تخصص علوم سياسية، فرع: دبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009.

3. حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: "دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمة"، مجلة: عالم الفكر، الكويت.

4. حمايدي عز الدين، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة 2005م.

5. السباعي نوال ، مؤتمر برشلونة: "الطموحات والواقع"، مجلة: قضايا دولية، ع. 310، السنة السادسة، 11 ديسمبر 1995.

6. سيد أحمد محمد ، "التنابذ و التكامل حول البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية"، أفريل 1996، ع. 24، ص، 1992.

7. عبد الله رمضان ، "تحولات الاقتصاد العالمي: توازنات الثروة و القوة"، مجلة قراءات سياسية، السنة الخامسة، ع. 3، صيف 1995.

8. عبد الناصر الدين جندلي، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004 . 2005 .

9. عبد النور بن عنتر، "الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي"، مجلة شؤون الأوسط، ع. 107، صيف 2002.

10. محمد مرزوق ابتسام يوسف ، "استراتيجيات إدارة الصرع التي يتبعها مدير و مدارس وكالة الغوث بمحافظاته غزة و علاقتها بالالتزام التنظيمي لدى المعلمين"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: أموال التربية، غزة: الجامعة الإسلامية: 2011.

11. منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع؛ دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع"، مجلة: دراسات المستقبل، ع. 3، جويلية 1997.

12. يوسف حي ناصف ،" النظرية في العلاقات الدولية"، ط1، لبنان:بيروت، دار الكتاب العربي، 1985م.

ثانيا : باللغة الأجنبية

1. Fox Jonathan, The Rise of Religious Nationalism and Conflict : Ethnic Conflict and Revolution Wars, 1945-2001, Jouenal Of Peace Research, vol 41, N06, 2004

2. Jeffery T Checkel : The constructivist turn in international relations theory, world politics, vol 50, N°2 (January 1998).

المعاجم والموسوعات

1. بيلي فرانك ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية. تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دار النشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

2. المنجد في اللغة و الأعلام، ط 27 ، لبنان-بيروت: منشورات دار المشرق، 1984م.

المراجع الأجنبية

1. Christian Deblock et Doval Brunelle : une intégration régionale stratégique : Le cas Nord-américain, Etudes internationales, vol 124, N, 3, septembre 1993.

2. Dogherty (james E) and pfaltzgraff (Robert.L) contending theories of international relations : A comprehensive survay,oP, Cit

3. Fox Jonathan, Religion and International Relations –The multiple Impact of Religion on International RelationsM perceptions and reality.Op.cit.

4. Fox Jonathan, The Rise of Religious Nationalism and Conflict : Ethnic Conflict and Revolution Wars, 1945-2001, Jouenal Of Peace Research, vol 41, N06, 2004

5. Jeffery T Checkel : The constructivist turn in international relations theory, world politics, vol 50, N°2 (January 1998).

6. Larabi Jaidi et Fouad Zaime : L'union européenne et la méditerranée : une nouvelle génération d'accord ?, l'annuaire de la méditerranée, publisud, Paris, 1996.

7. Light Margot and A.J.R.Groom, International relation, : Handbook of current Theory, London, Frances Printer Publishers, 1985.

8. Paul Viotti, March, V.Kauppi (eds), Internationnal Relation Theory : Realism, pluralism. Globalism and beyond, USA Boston, Allguand Bacon, 1997.

9. The Encyclopedia Americana Internationnal Edition, Danbry, Connecticut Gerolier Incorporated, 1992 .

10. Zaki Laidi : Qu'est que la globalisation ?, L'annuaire de la méditerranée, publisued, Paris, 1997.

الوثائق الالكترونية :

1. Barry Buzan and others, « the logic of anarchy : Neorealism to structural realism »in http : www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html.

2. http// :www.islameweb.net. موقع اسلام ويب، صراع الحضارات في سجاله وتجلياته

3. http// :www.worldacademy.org/files/pdf.

4. http://www.ifri.org/files/politique-etrangere/4-2006-fox.pdf.

5. Jean François Thibault, « Representer et connaitre les relations internationales : Alexandre wendt et le paradigme constructurute »,

6. http:/www.er.uqam .ca/nobel/cepes/note7.html.

7. www.hiramagazine.com موقع حراء

8. www.ocw.nd.edu/.../lecture%206.html

الفهرس

الفهرس

بسملة	-
تشكرات	-
إهداء	-
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي في دراسة الصراع ما بعد الحرب الباردة	
مقدمة الفصل	06
المبحث الأول: تدقيق إيتيمولوجي لمفهوم الصراع:	07
المطلب الأول: تعريف الصراع	08
المطلب الثاني: مصادر و أنواع الصراع	15
المطلب الثالث :محددات الصراع ما بعد الحرب الباردة	18
المبحث الثاني: تفسير ظاهرة الصراع الدولي في العلاقات الدولية	30
المطلب الأول: الرؤية الواقعية التقليدية لواقع الحروب و الصراعات (هانس مورغاتو)	30
المطلب الثاني: الرؤية الواقعية الجديدة للصراع الدولي (كينيث وولتر)	35
المطلب الثالث: تقييم الرؤية الواقعية للصراع	39
المبحث الثالث: البنائية و تفسيرها للصراع	41
المطلب الأول: الإطار العام للطرح البنائي في العلاقات الدولية	41
المطلب الثاني: وحدات التحليل المعتمدة في تحليل الصراعات الدولية	44
المطلب الثالث: دور العوامل المثالية و العوامل المادية في الصراعات المعاصرة	46
الفصل الثاني : دور البعد الحضاري في العلاقات الدولية واثره في تحريك الصراع ما بعد الحرب الباردة.	
مقدمة الفصل	51
المبحث الأول: الحضارة في إطارها العام	53
المطلب الأول: مفهوم الحضارة	53
المطلب الثاني: الحضارة و ارتباطها بالثقافة	60
المطلب الثالث: الحضارة و ارتباطها بالدين	63
المبحث الثاني : البعد الحضـــــاري في العـــــلاقات الدولية	69

المطلب الأول: بدايات الاهتمام بالمتغير الحضاري في العلاقات الدولية	69
المطلب الثاني: منظور صدام الحضارات في تفسير الصراع	73
المطلب الثالث: موقع الأطروحة بين نظريات العلاقات الدولية	79
المبحث الثالث: مكونات الحضارة و دورها في تحريك الصراع	84
المطلب الأول: دور المكون الديني في تغذية الصراع	84
المطلب الثاني: دور المكون اللغوي في تغذية الصراع	91
المطلب الثالث: دور القيم و البنى المعيارية في تغذية الصراع	94
الخاتمة	99
قائمة المصادر والمراجع	101